


العدد (١٥)
السنة الرابعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

كانون الثاني
٢٠٠٦

ملف العدد

# نحو مقاطعة إسرائيل

## الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.. إنطلاقة جديدة

ساهم في هذا العدد

آمنة بدران (لندن)
أندريه نيوهوف (هولندا)
أنور حمام (نابلس)
بنغاني ناغاليزا (جوهانسبورغ)
جمال جمعة (القدس)
جورج ابو الزلف (رام الله)
ربحي قطامش (رام الله)
سليم البيك (الإمارات)
عمر البرغوثي (القدس)
عيسى قراقع (بيت لحم)
فكتور قطان (لندن)
ليسا تاراكي (بير زيت)
محمد نعيم فرحات (بيت لحم)
نتالي بوردو (رام الله)
هشام نفاع (حيفا)

## الافتتاحية

# إلى الأمام

خاض الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، قبل ثلاث ايام ثاني انتخابات فلسطينية عامة تميزت عن سابقتها في العام ١٩٩٦ بمشاركة كل القوى الفلسطينية بصغيرها وكبيرها بقديمها وحديثها، وكذلك تميزت بحجم المشاركة والاقبال على صناديق الاقتراع، وهي تبشر بالجديد. ولم ولن ننسى ان اكثر من نصف شعبنا مهجرين ولاجئين محرومون من المشاركة في انتخابات هيئات تمثيلهم الوطنية وفي المقدمة منها المجلس الوطني الفلسطيني.

وبالتاكيد الانتخابات والمشاركة الشعبية العامة في العمل الفلسطيني عموما هي سمة تميز بها الشعب الفلسطيني على امتداد مراحل الصراع ضد الحركة الصهيونية واسرائيل.

وان شعبنا وبقواه الحية والفاعلة دائما لديه القدرة على ابتكار ومواصلة وسائل النضال ضد المحتل وانصاره، فقد اطلقت المنظمات الاهلية والمجتمعية والاتحادات الشعبية منتصف العام الماضي نداء لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها حتى تنصاع لمبادئ العدالة والقانون الدولي وشرعة حقوق الانسان.

وما لفت الانتباه، كيفية استقبال النداء من مختلف لجان وحركات التضامن والمؤسسات الدينية الكنائسية في الغرب وحولته لحملة فاعلة بدأت تصل الى الكثير من الجهات الرسمية في العالم وتقض مضاجع مختلف مجموعات الضغط الصهيونية في الغرب الاوروبي والامريكي، ولا زالت تتدحرج ككرة الثلج في كل الاوساط، وباعتقادنا ان السبب الرئيس وراء تبني النداء وتحويله لحملة دولية هو وحدة الرسالة الفلسطينية ووضوح المطلب من الاصدقاء والشركاء الدوليين (انظر الصفحة الأخيرة).

وقد خصصنا ملف هذا العدد من "حق العودة" لذات الموضوع لاهميته وتكامله مع الحلقات الهامة في سلسلة العمل الوطني الفلسطيني، حيث ان الحملة الدولية لا بد لها وان ترتكز على حملة محلية فلسطينية، من شأنها ان تكون رمزا وقوة معنوية ومادية لجانب المتضامنين الدوليين.

وفي سياق المقاطعة المحلية للاحتلال فاننا ندرك تماما انه لا يمكن فرض مقاطعة شاملة على منتجات الاحتلال ولكن يمكن ان نقاطع ما له بديل فلسطيني او عربي او دولي صديق للفلسطينيين في الوقت الحاضر، بينما يمكن ان تكون المقاطعة الثقافية والاكاديمية اشمل من مقاطعة المنتجات، الى أن تمتنع المؤسسات والجامعات والمعاهد الاسرائيلية عن تقديم المعونة والسند للاحتلال وادواته في قمع وتدمير مقدرات الشعب الفلسطيني، وتتنكر لممارسات الألة العسكرية والسياسية الاسرائيلية التي لا تأبه بكرامة وحقوق الشعب الفلسطيني.

على اي حال فان في الملف مقالات وتقارير ورؤى جوهرية نامل بان تكون اداة نافعة ومفيدة لكل من يرغب بان يشارك في استنهاض القوى الفردية الكامنة في كل فرد، حيث ان المقاطعة هي مسالة ضميرية فردية يتحكم بمدى تقلصها او توسعها الفرد ذاته.

نرحب بردودكم ومشاركاتكم، وتهانينا للناجحين والناجحات في المجلس التشريعي الفلسطيني، والى الامام لنكمل مشورانا في تدعيم مؤسساتنا الوطنية وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني، على طريق نيل حقوقنا غير القابلة للتصرف في العودة الى ديارنا التي هجرنا منها وانجاز تقرير المصير.

"هيئة التحرير"

---

د. زكريا الآغا لـ "حق العودة":

# نجاح أية حملة مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية يحتاج إلى نوايا صادقة واستمرارية

كتب: فايز أبو عون

شاحنة خاصة بحملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في بريطانيا (BIG Campaign). تصوير: BIG campaign

قال الدكتور زكريا الآغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس دائرة شؤون اللاجئين فيها في حديث مع "حق العودة" أن موضوع المقاطعة الفلسطينية للمنتجات الإسرائيلية يستحق الدراسة والتفكير بجدية أكثر، خاصةً أن الإسرائيليين ومن خلال التعاملات الفلسطينية معهم، يعمدون دائماً إلى تسويق منتجاتهم وبضائعهم على اختلاف أنواعها ومسمياتها في السوق الفلسطينية، في حين أنهم يرفضون تسويق أي منتج فلسطيني في السوق الإسرائيلية، حتى وإن كان هذا المنتج يضاهي في الجودة منتجاتهم أو أكثر بكثير.

وأعرب الآغا عن أمله في أن يتحول معبر رفح الحدودي مع مصر إلى نافذة اقتصادية، يستطيع الفلسطينيون من خلالها التحرك نحو العالم الخارجي، سواء من حيث تصدير المنتجات الفلسطينية أو استيراد منتجات من الدول العربية والأجنبية، لتحل محل المنتجات الإسرائيلية، "ولكن للأسف الشديد، فحسب الاتفاق الذي تم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، برعاية أميركية، بخصوص المعبر، فإن عملية الاستيراد تتم عبر معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، الخاضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية". وأوضح د. الآغا أن استيراد البضائع عن طريق هذا المعبر، وتحت رقابة إسرائيلية، من شأنه أن يعطل عملية المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية بشكل شامل، ولكن ذلك لا يمنع البدء بهذه المقاطعة تدريجياً، من خلال الامتناع أولاً عن شراء بعض المنتجات والبضائع غير الضرورية، أي التي يطلق عليها "كماليات"، وهي أشياء كثيرة.

وحول ما اذا كانت مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لإحلال المنتجات الفلسطينية محلها تحتاج إلى قرار سياسي، قال د. الآغا أن السلطة الفلسطينية والقيادة السياسية لا تستطيع في ظل الظروف الحالية، وفي ظل الربط بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي غير المباشر، أن تاخذ قراراً سياسياً بذلك. وأضاف: "إن ذلك لا يمنع على الإطلاق وجود توجه شعبي في هذا الموضوع، خاصةً وأن الاقتصاد لدينا هو اقتصاد سوق، وليس اقتصاداً موجهاً من قبل الحكومة أو السلطة، وبالتالي يبقى الأمر للمواطنين والمؤسسات الأهلية، والاتحادات الصناعية، لأن تقرر في ذلك حسب المزاج الشعبي العام". ولفت د. الآغا إلى وجود منتجات كثيرة تستورد من إسرائيل يمكن الاستغناء عنها، باستثناء الأساسيات، مثل الطحين والسكر وغير ذلك من المواد الاستهلاكية الأساسية، موضحاً أن الميزان التجاري بين الفلسطينيين وإسرائيل مختل، لأن الفلسطينيين يستوردون من إسرائيل بقيمة إجمالية تبلغ ٢ مليار دولار، ويصدرون لهم بما لا يزيد على ٥٠٠ مليون دولار فقط. وتابع قائلاً: "فيما لو استطعنا تخفيض حجم الواردات الإسرائيلية تدريجياً من ٢ مليار إلى مليار أو اقل من ذلك، نكون حينها نجحنا في مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وأحللنا محلها البضائع والمنتجات الفلسطينية والعربية، التي يتم استيرادها عن طريق معبر رفح، في حال أصبحت السيطرة عليه للفلسطينيين فقط، إلى أن نتمكن من الاستقلالية التامة في هذا الجانب".

وذكر د. الآغا أن عدم نجاح انطلاق فكرة المقاطعة، وتطبيقها بشكل كامل على جميع المنتجات، تكمن في عدم تمكن الفلسطينيين من إنتاج كل ما يحتاجه المستهلك الفلسطيني، أو حتى استيراده من الدول العربية حتى الآن، مؤكداً أنه "في حال نجحنا في عملية الاستيراد المباشر، ليس للبضائع فحسب، بل للمواد الخام التي تدخل في صناعة هذه المنتجات والبضائع، يمكن القول إننا قد ننجح بشكل كبير في المقاطعة". وأكد أن موضوع المقاطعة يحتاج من جميع الفلسطينيين دون استثناء التفكير الجدي في كيفية البدء بمثل هذه الحملة، واستمراريتها، وليس العمل فيها لفترة محددة فقط، كما كان في السابق، حيث انطلقت عدة حملات مقاطعة سرعان ما كانت تتوقف لعدم وجود دافع الاستمرارية لها. وأضاف د. الآغا: "أن نجاح الحملة مرهون بوجود نوايا صادقة لدى المؤسسات الشعبية والتجار، ولدى المواطنين للاستغناء عن استيراد واستهلاك بضائع كثيرة، معرباً عن أسفه لإقدام بعض التجار على استيراد بضائع إسرائيلية، حتى وإن كانت أقل جودة، أو حتى فاسدة، أو منتهية الصلاحية، وذلك من أجل جني أرباح طائلة على حساب صحة أطفال وشباب شعبه، وهؤلاء يحتاجون إلى المحاربة والتصدي لهم بكل قوة وحزم".

ولفت د. الآغا إلى أن ذلك يحتاج إلى حملة توعية شاملة ومكثفة، ليس للمستهلك فحسب، بل للتاجر أيضاً، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى تنظيم ندوات وورشات عمل ولقاءات جماهيرية، تحث المواطنين على استهلاك البديل الفلسطيني. وقد اعتبر د. الآغا مقاطعة المنتجات الإسرائيلية جزءاً من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

# تقرير حول جديد حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع إلى القانون الدولي

اعداد: محمد جرادات

بما أن الدول منفردة أو مجتمعة في إطار الأمم المتحدة تبدي ضعفاً في الالتزام بأحكام القوانين وحقوق الإنسان، كان لزاماً على منظمات المجتمع المدني المنتشرة في أرجاء العالم أن تأخذ زمام المبادرة.

لم تتمكن وسائل الإعلام الإسرائيلية ولا السياسيين الإسرائيليين من مواصلة تجاهل التهديد بالعزل ومتابعتها المنبثقة عن حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي والقضايا المرفوعة خارج البلاد ضد مرتكبي جرائم الحرب وكذلك كان الجمهور الإسرائيلي العريض ولأول مرة منذ فترة طويلة أمام الثمن المحتمل لمواصلته مخالفة أحكام القانون الدولي في المناطق الفلسطينية المحتلة

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية الاستشاري، الخاص بجدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة، أصدرت ١٧٠ منظمة مدنية فلسطينية دعوة مشتركة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات الاقتصادية عليها.

مثّلت المنظمات الموقعة على تلك الدعوة، القطاعات الثلاث الأصيلة للشعب الفلسطيني وهي، اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، وكذلك المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

دعا الموقعون إلى عزل إسرائيل إلى أن تحترم الشروط الأساسية الثلاث التي تضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير وهي: إنهاء الاحتلال والاستيطان، المساواة التامة بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين في دولة إسرائيل، وكذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم لقد أثبتت الأحداث المتتالية أن حملة المجتمع المدني العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على اسرائيل ممكنة النجاح ولها ما يبررها.

وبالرغم من أن سحب إسرائيل لمستوطنيها من قطاع غزة كان حدثاً على درجة كبيرة من الاهمية في سياق الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، إلا أن قطاع غزة يبقي أرضاً محتلة. أضف إلى ذلك أن موفد الأمم المتحدة الخاص لمراقبة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة (الصادر بتاريخ في ١٨ آب ٢٠٠٥ الفقرة ٣٧).

، السيد جون داغارد، يخلص في تقريره الأخير إلى : "إن الأزمة الإنسانية في غزة يمكن أن تستمر بسبب استمرار تدهور الحالة الاقتصادية الناتج عن السيطرة الإسرائيلية. ويستنتج كذلك أن بناء الجدار وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية يمثلان تهديداً خطيراً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و يحدان من آفاق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة..."

وبالرغم من أن محكمة العدل الدولية قد قررت أن على الدول الملتزمة بميثاقها أن لا تعترف بالوضع غير القانوني الذي سينشأ عن بناء الجدار، وأن عليها أن لا توفر لذلك الوضع أي معونةٍ أو مساعدة، ومع أن السياسيين يعبرون عن تأييدهم لحل الدولتين إلا أن المجتمع الدولي لم يتخذ بعد الإجراءات التي من شأنها إجبار إسرائيل على الانصياع للقوانين الدولية. وعلى سبيل المثال يفيد المبعوث الخاص للأمم المتحدة أنه وفي تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٥، قامت سويسرا – ومع وضعها الخاص بصفتها الحاضنة لمواثيق جنيف – بإخبار الجمعية العمومية، ان الاطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف لا تبدي حماسا لعقد مؤتمر خاص بهذا الصدد، مع أنه أورد في المقابل، أن غالبية الدول تعتقد أن إطار العمل القانوني لمواجهة هذا الوضع في فلسطين قد وفّره الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وكذلك فإن مجلس الأمن قد قرر في ٢١ تموز ٢٠٠٥ عدم الشروع في بحث بناء الجدار وفقا للرأي الاستشاري.

التصريحات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الرباعية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة المعلن عنها في الخامس من تشرين الأول ٢٠٠٥، فشلت في التطرق إلى بناء الجدار والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس ومخالفات حقوق الإنسان التي تجري في المناطق الفلسطينية المحتلة ولا إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أنظر: (europa.eu.int/comm./external__relatios/mepp/index.htm). وكذلك فإن الأمم المتحدة ذاتها قد فشلت لغاية الآن في إحداث أي تقدم في مجال تطبيق قرار الجمعية العمومية رقم: ES–١٠/١٥ ، و الذي تبع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حيث طالب الأمين العام بالبدء في حصر الأضرار التي لحقت بالأشخاص ،والممتلكات والوضع القانوني جراء بناء الجدار.

وبما أن الدول منفردة أو مجتمعة في إطار الأمم المتحدة تبدي ضعفاً في الالتزام بأحكام القوانين وحقوق الإنسان، كان لزاماً على منظمات المجتمع المدني المنتشرة في أرجاء العالم أن تأخذ زمام المبادرة. في الثالث عشر من تموز، تبنى المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المخصص لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط، المنعقد في باريس بالإجماع المبادرة الفلسطينية ونداء مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. وقد اعتبرت منذ إذن مرجعيةً للإعلانات والمبادرات والمناظرات الدولية حول الاستراتيجيات السلمية لحملةٍ من شأنها إلزام إسرائيل وبعض الدول الأخرى. وتتضمن هذه الحملة :

- بيان بتاريخ ٢٨ تموز صادر عن وفد اوروبي لتقصي الحقائق في الارض المحتلة المكون من وزراء سابقين من هولندا، ايرلندا وألمانيا والذي رحب بسحب الاستثمارات من إسرائيل ودعا الاتحاد الأوروبي لتجميد كافة أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل ولإعلام إسرائيل رسمياً وتهديدها بتجميد كافة اتفاقيات التعاون معها إذا لم تلتزم بالشروط والمعايير التي تنصّ عليها اتفاقية حقوق الإنسان.
- اتخذت هيئة العاملين في جامعة متشيغان قراراً يدعو إدارة الجامعة لإعادة النظر في استثماراتها في إسرائيل وفلسطين والتحقيق فيما إذا كان سحب الاستثمارات مضمونا.
- دعوة جماهيرية " مقاطعة الفصل العنصري – فلسطين الحرة " والتي أطلقت أثناء مباراة كرة القدم التي عقدت بين الفريق السويسري والفريق الإسرائيلي في مدينة بازل في الثالث من أيلول ٢٠٠٥.
- التحضيرات لاجتماع توسيع إطار الاتحاد الأوروبي حول العقوبات الاقتصادية أو أية حملات أخرى يمكن أن تأسسها لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات الاهلية المتضامنة مع القضية الفلسطينية (ECCP) والذي انعقد في بروكسل في تشرين الأول ٢٠٠٥.

وخلال فصلي الصيف والخريف واصلت العديد من المنظمات العالمية الدينية الكنسية والمنظمات غير الحكومية الكبرى والاتحادات العمالية ولجان الطلبة الجامعيين والمنظمات الأكاديمية ومنظمات التضامن جهودها في مجال توضيح سياساتها المتعلقة بسحب الاستثمارات من إسرائيل ومقاطعتها وحظر تصدير الأسلحة إليها وإطلاق حملات العقوبات الاقتصادية الأخرى. وقد أطلقت العديد من المنظمات الإسرائيلية أيضا مبادرات داعمة لهذه الحملة، مثل اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل (ICAEHD) ومنظمة "هنالك حدود" تدعو فيها لمقاطعة انتقائية وساهمت في تقديم الدعاوى القضائية المقدمة خارج البلاد لجهات قضائية تتمتع بنفوذ عالمي ضد قادة عسكريين إسرائيليين حاليين وسابقين؛ الذين يعتقد بأنهم متورطون في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وأطلقت منظمة كتلة السلام "جوش شالوم" نداءاً لسحب الاستثمارات الانتقائي من اسرائيل.

وفي هذ الشهر كانون ثاني ٢٠٠٦ رفض الشاعر الاسرائيلي أهرون شبتاي دعوة لحضور مهرجان دولي للشعر في القدس، معللاً ذلك بأنه لا يستطيع حضور مهرجان دولي للشعر في مدينة يتم اضطهاد أهلها العرب بشكلٍ منظم.

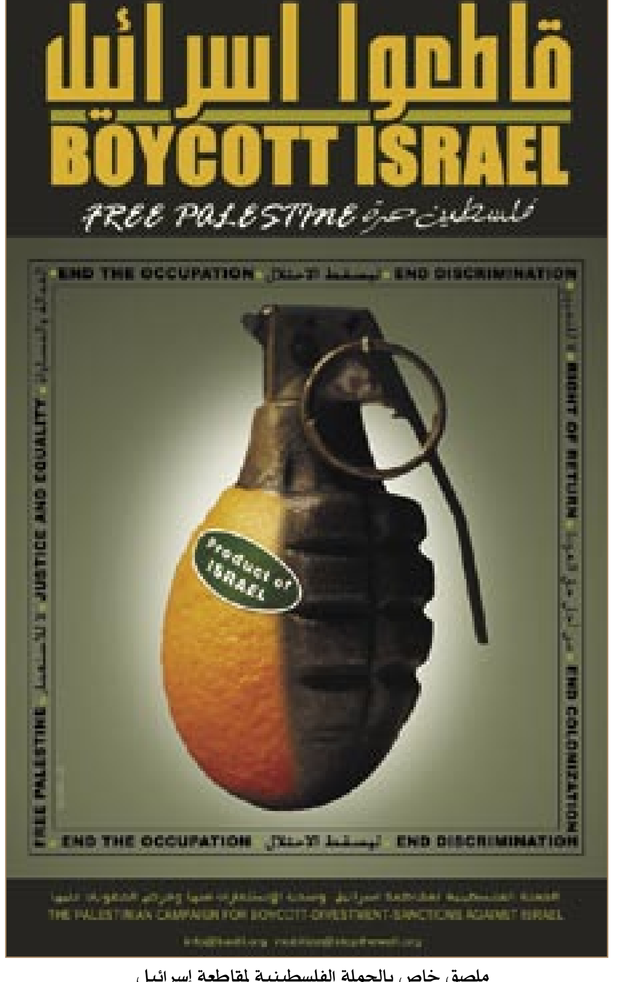
المجلس العالمي للكنائس شجع على ممارسة ضغط اقتصادي من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك سحب الاستثمارات من الشركات التي تستفيد من الاحتلال الاسرائيلي ومن الشركات الاسرائيلية التي تنتج السلاح أو تعمل في إقامة المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وقد انطلقت العديد من النداءات بسحب الاستثمارات والاستثمار الحذر وسحب الاستثمار الانتقائي من قبل العديد من الكنائس في أمريكا بريطانيا وكندا وبعض الدول الاسكندنافية.

كما انضمت العديد من المؤسسات اليهودية حول العالم لنداء سحب الاستثمارات الانتقائي والمقاطعة وفرض العقوبات من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي، ومن هذه المؤسسات "ليس بإسمي"، "الصوت اليهودي من أجل السلام"، "اليهود الأوروبيون من أجل السلام"، "يهود ضد الاحتلال" في نيويورك.

بالإضافة إلى العديد من مؤسسات المجتمع المدني حول العالم التي تبنت النداء الفلسطيني أو أطلقت نداءات مشابهة بروح الدعوة الفلسطينية، منها: "الاتحاد الوطني والدولي لمؤتمر المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط"، "المحاربون القدامى من أجل السلام"، نداء المقاطعة الذي أطلق من قبل "حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا"، "الاتحاد النسوي في كويبك"، "لجنة التضامن الفلامية الفلسطينية"، "الائتلاف من أجل العدل والسلام في فلسطين" والذي يضم ٢٠ مؤسسة مجتمع مدني في منطقة الكويبك في كندا. والعديد العديد من مؤسسات المجتمع المدني حول العالم التي تنضم يومياً للنداء.

" لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات الاهلية المتضامنة مع القضية الفلسطينية " (ECCP) واللتي تضم ٣٠٠ مؤسسة أطلقت حملة أوروبية لمقاطعة اسرائيل وتجميد الاتفاقيات الاقتصادية معها وفرض حصار على المبيعات العسكرية لإسرائيل.



ملصق خاص بالحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل

العديد من المنظمات الطلابية والمحاضرين في جامعات امريكا الشمالية اطلقت حملات مماثلة. ومن هذه الجامعات هارفارد، ميشيغان ويسكونسن وجامعة كاليفورنيا.

وعلى صعيد المجموعات السكانية والبرلمانات المحلية كانت الحملة النرويجية هي الأقوى للآن. حيث أصدر برلمان مقاطعة سور ترودیلاغ النرويجي قراراً بمنع تداول البضائع الاسرائيلية في الإقليم علماً أن هذا الإقليم يضم ثالث أكبر مدينة في النرويج ويسكنه خمس سكان النرويج.

وكذلك أعلن حزب الخضر الأمريكي عن حملة مماثلة تماشياً مع الحملة الفلسطينية. كذلك أعلن حزب اليسار الاشتراكي النرويجي العضو في الحكومة النرويجية الحالية عن حملة مقاطعة للمنتجات الاسرائيلية تمشياً مع النداء الفلسطيني، كما أعلن أنه سيعمل على وقف التعاون العسكري بين النرويج وإسرائيل.

وهكذا لم تتمكن وسائل الإعلام الإسرائيلية ولا السياسيين الإسرائيليين من مواصلة تجاهل التهديد بالعزل ومتابعتها المنبثقة عن حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي والقضايا المرفوعة خارج البلاد ضد مرتكبي جرائم الحرب وكذلك كان الجمهور الإسرائيلي العريض ولأول مرة منذ فترة طويلة أمام الثمن المحتمل لمواصلته مخالفة أحكام القانون الدولي في المناطق الفلسطينية المحتلة وعلى سبيل المثال كتب عاميرام بركات، مقالة بعنوان سحب الاستثمارات ككرة الثلج المتدحرجة، في صحيفة هأرتس ١٤ أيلول ٢٠٠٥.

تمثل الصورة الحالية نشاط المجتمع المدني المحلي والدولي المتواصل من أجل الضغط لتنفيذ أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان، شرطاً لتحرر الفلسطينيين وتقرير مصيرهم وفقا لمبادئ القانون وقرارات الامم المتحدة، وهي مجرد واحدةٍ من العديد من الحملات ذات الأوجه المختلفة. وإذا ما تمكن المجتمع الفلسطيني والدولي من خلق الظروف والأطر الملائمة التي تتسع لمشاركة أطراف متعددة ومختلفة يمكن أن يتحول إلى إطار أقوى وأشمل الأمر الذي سيعطيه قدرة أكبر على إطلاق حملة أكثر فاعلية.

---

محمد جرادات هو منسق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة حول العالم ومنسّق حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مركز بديل

## شريط الاخبار

### الشرطة تمنع معسكر عمل لصيانة مقبرة الجماسين في يافا

حيفا، ٨ كانون ثان ٢٠٠٦ ("الاتحاد"). قامت قوات كبيرة من الشرطة الإسرائيلية قوامها أربع سيارات بمنع مواصلة معسكر العمل لصيانة مقبرة الجماسين في يافا. وكان قد بدأ عشرات المتطوعين بأعمال تنظيف وصيانة لمقبرة الجماسين، والتي تمّ انتهاكها من قبل شركة اسرائيلية قبل أشهر وما زال ملفها يتداول في المحكمة العليا، الاّ أنه وبعد مضي وقت قصير في معسكر العمل حضرت قوات من الشرطة وطلبت من العاملين التوقف عن العمل بحجة أنهم يعملون يوم السبت وهو مقدس عند اليهود وأنّه يوجد قرب المقبرة كنيس يهودي ومواصلة العمل يؤثر على مشاعر المتواجدين في الكنيس ويشوش عليهم.

### مؤسسة الأقصى تقدم التماساً للمحكمة العليا تطلب فيه إيقاف العمل والانتهاك المتواصل لمقبرة مأمن الله

رام الله، ٨ كانون ثان ٢٠٠٦ ("معا"). قدمت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الاسلامية، التماسا للمحكمة العليا الاسرائيلية، طالبت فيه استصدار أمر لإيقاف أعمال الانتهاك والحفريات الجارية على أرض مقبرة مأمن الله في القدس، وضد الشركات القائمة ببناء ما تسميه متحف التسامح. وذكرت مؤسسة الأقصى في بيان لها انها قدمت التماسا الى المحكمة العليا ضد كل من: مجموعة المتاحف المسمّاة (SWC)، مركز شمعون فيزنطال- لوس انجلوس، بلدية القدس ودائرة أراضي اسرائيل.

### إعلان تأسيس "مجموعة بادر" للدفاع عن حق العودة واللاجئين

دمشق ٦ كانون ثان ٢٠٠٦ ("السفير"). أُعلن في دمشق عن تأسيس "المجموعة الفلسطينية للدفاع عن حق العودة وقضايا اللاجئين" (بادر). واتخذت هذه المجموعة صفة الهيئة الأهلية المستقلة غير الحكومية. وقد أصدرت المجموعة بياناً سياسياً يلخص وجهة نظرها في مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقال البيان ان "مجموعة بادر" تسعى الى أن تكون أحد إمكانات المساهمة في بناء حركة وطنية ديموقراطية واسعة تقوم بواجبها في خدمة أهداف الشعب الفلسطيني، وتتطلع الى بناء الدولة الديموقراطية الواحدة بعناوينها المكونة لها كحق العودة وحق تقرير المصير والديموقراطية وحقوق الانسان.

### قيمة القروض المقدمة من الأونروا وصلت الى عشرة ملايين دولار العام الماضي

رام الله، ٤ كانون ثان ٢٠٠٦ ("الأيام"). بلغ إجمالي قيمة القروض، التي قدمتها دائرة التمويل التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "اونروا" الى ١٠,٤ مليون دولار، خلال العام الماضي، بواقع ١٢,٧ ألف قرض، وذلك من خلال برامج الإقراض الأربعة، التي تنفذها الدائرة: القروض التشغيلية السريعة، والإقراض بالضمان الجماعي، وإقراض المشاريع الصغيرة، وبرنامج القروض الاستهلاكية. وأشار ناصر جبر، مدير الدائرة، إلى أن عدد القروض الممولة عبر الدائرة العام الماضي ارتفع بنسبة ٢٠٪ ، فيما ارتفعت قيمة الإقراض بنسبة ١٣٪ مقارنة مع العام السابق.

### الأونروا تدين اعتداء مجهولين على منشأة تابعة لها في غزة

غزة ٤ كانون ثان ٢٠٠٦ ("الأونروا"). أدانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الاعتداء الذي وقع على منشأة تابعة للأمم المتحدة في مدينة غزة، حيث قام مسلحون ملثمون بضرب حارس منشأة الأمم المتحدة قبل تفجير البناية، داعية السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لمنع مثل هذه الاعتداءات في المستقبل وتوقيف الأفراد الذين نفذوا هذا الاعتداء .

# في مواجهة التطبيع

**بقلم: جمال جمعة**

أعلنت إسرائيل مؤخرا عن تشغيل "معبر" بيت لحم كما أعلنت أن "معبر" قلنديا سيكون جاهزاً للتشغيل في شهر آذار المقبل فيما بدأت ببناء "معبر" زعترة. تشكل الثلاثة "معابر" هذه معالم الواقع السياسي الجديد للضفة الغربية، ثلاثة كنتونات منفصلة عن بعضها البعض بكتل استيطانية ضخمة، وشوارع عريضة حصرية لاستخدام المستوطنين وجدران ومناطق عسكرية على امتدادها تحيط بالقرى والمدن الفلسطينية، فيما أصبحت القدس خارج الحسابات السياسية ولا تكاد تذكر إلا من خلال بعض الخطب من على المنابر السياسية، وتعج السجون بالمعتقلين، إضافة الى الاغتيالات وهدم البيوت ومصادرة الأراضي التي سرعان ما تحولت الى سلوك شبه يومي؛ أما طوابير السيارات وإذلال البشر على الحواجز يومياً فأصبحت تشكل جزءاً من الحياة الفلسطينية "الاعتيادية". كل ذلك من أجل تركيع هذا الشعب وترسيخ واقع الاحتلال والقفز على كل الثوابت والطموحات الفلسطينية وأحلام العودة والدولة المستقلة.

في ذات الوقت، يرزح المواطن الفلسطيني تحت وطأة الفقر والحاجة والمشاكل الداخلية المتفاقمة فيما تنشغل الأوساط السياسية بمحاولة التعاطي مع الضغوط الخارجية وتحسين ظروف المعيشة ودوامة من الانتخابات المتلاحقة منذ أكثر من سنة ومنها الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية والانتخابات الحزبية الداخلية (برايميريز) مرورا بـ "هموم" الإصلاح ومحاربة الفساد والانفلات الأمني.

ما هي أولوياتنا؟ وإلى أين نسير؟ وأين تكمن المصلحة الوطنية الحقيقية؟ يبدو أن أحداً لا يملك الجواب وربما الأصح لا يريد أحد أن يبحث عن الإجابة لأن استحقاقاتها ربما تكون أكبر من الإمكانات، فالعلاج يحتاج إلى تضحيات غير متوفرة في المنظور القريب.

لقد شكلت انتفاضة الأقصى في جوهرها ثورة على اتفاقيات اوسلو وافرازاتها التي قادت المجتمع الفلسطيني لوضع محرج، ولكنها لم تستطع أن تحرره من تلك الاتفاقيات لعدم وجود الإرادة السياسية على فعل ذلك. يعود ذلك الى منظومة المصالح التي ارتبطت باستمراريتها (الاتفاقيات) ولضعف المعارضة وتراجع القوى السياسية الفلسطينية في أعقاب تهميش منظمة التحرير الفلسطينية.

**أي تضامن دولي نطلبه من العالم ونحن أول من نساهم بإحباط أي محاولة لمقاطعة إسرائيل دوليا؟ كيف للعالم أن يقاطع إسرائيل ونحن من نبرم اتفاقيات التعاون ونقدم المؤسسات الدولية لإسرائيل على طبق من ذهب؟ وكيف سيحترم العالم نداءنا في المقاطعة ويصغي إلى مطالبنا ونحن أول من يطبع؟**

كما انعكس تردي الوضع السياسي بشكلٍ قوي على حجم مقاومة مشروع سياسي ضخمٍ مثل الجدار الذي رمت إسرائيل من ورائه الى شرذمة المجتمع الفلسطيني وتجريده من أية إمكانات حقيقية للنهوض والاستمرار في مقاومة الاحتلال والى إنهاء القضية الفلسطينية برمتها. لقد أدى انعدام الضوابط الوطنية وتمييع الثوابت إلى اختراق كبير للمجتمع الفلسطيني. فبالرغم من الحصار والخنق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يدعو الى مقاطعة المحتل ورفع وتيرة المقاومة إلا أن الهرولة واضحة تجاه مشاريع التطبيع المشتركة على المستويين الرسمي والأهلي والتهافت على التمويل بغض النظر عن مصادره وأجنداته.

لم ينعكس هذا التردي فقط على الوضع الداخلي إنما تعداه للأسف إلى التأثير بقوة على الدعم السياسي للنضال الفلسطيني على المستوى الدولي لدرجة أنه أصبح ينذر بكارثةٍ حقيقية. ولعل أكبر خسارةٍ لنا عالمياً بسبب اوسلو هي فقدان قضيتنا موقعها الرائد كقضية تحرر وطني وانتقالنا إلى وضعية "شبه الدولة" الذي نقل القضية من حضن الدعم الشعبي الدولي والقوى التقدمية إلى دهاليز السياسة الدولية بمؤسساتها والتي تتحكم فيها أمريكا وبذلك خسرنا مواقع دعم تقليدية كثيرة على امتداد اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية وحتى في أوروبا وأمريكا التي كانت تدعم القضية الفلسطينية كقضية تحررية وطنية بصفتها كانت تشكل رمزاً ومثالاً للصمود في وجه الطغيان الاستعماري واستعباد الشعوب.

بيد أن انطلاقة إنتفاضة الأقصى أخذت تعيد إلى البعد الفلسطيني الدولي عافيته شيئاً فشيئاً، بدايتها كانت من مؤتمر ديربان في جنوب أفريقيا في صيف العام ٢٠٠١ حيث وقعت المئات من منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم على بيان مطالبة بمقاطعة إسرائيل باعتبارها دولة عنصرية. وفي أعقاب مذبحة جنين بدأت الدعوات مباشرةً من قبل بعض الجامعات العالمية حيث وقع حوالي أكثر من ١٠٠٠ أستاذ جامعي من كل أنحاء العالم خصوصاً فرنسا وايطاليا واستراليا على طلب بمقاطعة إسرائيل رداً على المذبحة والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان الفلسطيني التي مارستها وتمارسها إسرائيل كقوة احتلال. بينما بدأت المطالبات من قبل المنظمات القاعدية بالمقاطعة الاقتصادية خصوصاً قوى التضامن في فرنسا وبريطانيا والنرويج وهولندا. ففي فرنسا وبعد شهرين من مذبحة جنين، نظمت أول مظاهرة أوروبية حاشدة من نوعها في مرسيليا طالبت بمقاطعة إسرائيل كما بدأت على أثرها تخرج مظاهرات في مختلف أنحاء العالم بنفس الروح.

**في شهر أيار من العام ٢٠٠٥ أعلن اتحاد الأساتذة الجامعيين البريطانيين المقاطعة الأكاديمية لجامعتين إسرائيليتين وعلى الفور بدأ اللوبي الصهيوني بحرب عنيفة ضد الأساتذة الذين تصدروا حركة المقاطعة وفي نفس اليوم فاجأ العالم د. سري نسيبة رئيس جامعة القدس في مؤتمر صحفي في وسط لندن مع رئيس الجامعة العبرية ليعلن موقفه المعارض للمقاطعة الأكاديمية وعن توقيع اتفاقية تعاون بين الجامعة العبرية وجامعة القدس ليحسم بذلك الجدل القائم.**

ثم جاء قرار محكمة العدل الدولية في تموز من العام ٢٠٠٤ الذي أكد على عدم شرعية الجدار والمستوطنات وأعطى دعماً قوياً للنضال الفلسطيني ضد الجدار والاحتلال كما أعطى دفعاً لقوى التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني حيث أعاد إلى الأذهان سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وبدأ التوجه عالمياً إلى الدعوة إلى إتباع أساليب مماثلةً لتلك التي أدت إلى سقوط النظام العنصري خصوصاً في الأوساط الشعبية والمنظمات الدولية عبر المئات من الوفود والمظاهرات والاجتماعات الشعبية والجولات والبعثات الكنسية والحملات الإعلامية.



تظاهرة في لندن لحث المؤسسات الكنسية البريطانية على مقاطعة إسرائيل تصوير: War on Wont

لقد تمخض الجهد الشعبي المحلي والدولي الذي سبق قرار محكمة العدل الدولية – والذي تعاظم بعده – تمخض عن مبادراتٍ جريئةٍ ودعوات للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كوسائل نضالية فاعلة ومؤثرة ضد الاحتلال الإسرائيلي نستعرض فيما يلي بعضاً منها على صعيد سحب الاستثمارات ما بدأته المشيخية الكنسية في الولايات المتحدة بتجميد الاستثمارات وعلى اثرها بدأت تجمعات كنسية أخرى في أوروبا وكندا تتوجه بنفس التوجه.

على صعيد المقاطعة الأكاديمية، أعلن اتحاد أساتذة الجامعات البريطانيين في لندن حيث يضم أكثر من ٤٨٠٠٠ أستاذ جامعي مقاطعة جامعتي حيفا وبار إيلان. ورغم إحباطها أخيرا على يد اللوبي الصهيوني إلا أن الجدل في الأوساط الأكاديمية في بريطانيا وغيرها من دول العالم ما زال قائما حول إحياء المبادرة مرة أخرى. في الباسك، نجحت اول مدينة في إعلان المقاطعة. وفي الولايات المتحدة وإيرلندا هنالك مدينتين أخريين المقاطعة البلدية. كما كان هنالك العديد من حملات المقاطعة الرياضية في كل من ايرلندا وسويسرا واسبانيا واسكوتلندا.

منذ انطلاقة انتفاضة الاقصى، بدأت حملات المقاطعة الاقتصادية في بعض البلدان الأوروبية مثل السويد، إيرلندا، هولندا، النرويج، الباسك وكندا. ففي كندا، أطلق تجمع المؤسسات والاتحادات الكندية المناصرة للقضية الفلسطينية ( تحالف العدالة والسلام من أجل فلسطين) في ١٢ كانون اول من العام ٢٠٠٥ حملة لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها استجابة للنداء الفلسطيني الذي تم أطلقته مؤسسات المتجتمع المدني الفلسطيني حول العام في التاسع من تموز من نفس العام. وفي النرويج، أعلنت مقاطعة سير- تروندلاك والتي تضم ثالث أكبر مدينة في النرويج في ١٥ كانون أول ٢٠٠٥ مقاطعة البضائع الإسرائيلية. كما طالبت العديد من الأحزاب داخل الحكومات المختلفة بتجميد الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، فقد طالب الحزب الشيوعي الهندي الحكومة الهندية بوقف التعاون العسكري والأمني مع اسرائيل وكذلك الحزب الاجتماعي اليساري النرويجي الذي طلب ذلك من الحكومة النرويجية.

مقابل هذا الزخم على الصعيد الدولي كيف تعاطينا نحن الفلسطينيين مع هذه المبادرات ؟ بعد قرار محكمة العدل الدولية مباشرةً تم تركيز المطالبة الفلسطينية للمجتمع الدولي على عزل اسرائيل كدولة احتلال عنصرية عن طريق المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات. ففي شهر أيلول من العام ٢٠٠٤، تم تبني ورقة المطالبة التي تقدمت بها الحملة الشعبية لمقاومة الجدار من قبل حركات ضد الحرب والعولمة في اجتماع عقد في بيروت حضرها ٢٥٠ منظمة من ٥٧ دولة، بعدها تم التأكيد على نفس ورقة المطالبة في المنتدى الاجتماعي الأوروبي في تشرين أول من نفس العام حيث تبنى المؤتمر

العمل على فرض العقوبات فقط وتم تتويج ذلك في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليغري البرازيلية في كانون ثاني من العام ٢٠٠٥، حيت تبنت الحركات الاجتماعية وحركات ضد الحرب والعولمة بالإجماع العمل على تبني المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات كاستراتيجية عمل لإرغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وإنهاء الاحتلال والتخلي عن عنصريتها والاعتراف بحق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وفي الذكرى السنوية لقرار محكمة العدل الدولية، أصدر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نداء يطالب المجتمع الدولي بعزل اسرائيل دولياً عن طريق المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات. وقع على البيان أكثر من ١٧٠ منظمة أهلية وحركة سياسية ومنظمات شعبية واتحادات مهنية وعمالية من الضفة الغربية وغزة وفلسطين الداخل ٤٨ ولبنان وسوريا ومختلف أماكن الشتات الفلسطيني. حتى يكون هذا البيان بمثابة الإجماع الفلسطيني على ميثاق سياسي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على طريق تحقيق مطالبه العادلة وللخروج من الوضع السياسي المتردي وإعادة الاعتبار للنضال الفلسطيني السياسي على المستويين المحلي والدولي.

بالرغم من هذا التقدم في مواقف حركة التضامن فان هناك خطر حقيقي يتهدد كل المحاولات الجادة لعمل تضامني حقيقي. وللأسف فإن الخطر هذه المرة فلسطينياً وهو أشد خطورةً من اللوبي الصهيوني على حركة التضامن بمجملها ويحتاج الى معالجة سريعة وإلا فقدنا هذا البعد الهام وعزلنا أنفسنا وفقدت القضية الفلسطينية رونقها النضالي ورمزيتها بالنسبة لشعوب العالم. ففي الهند في شهر كانون أول حين طالب الحزب الشيوعي المشارك في الحكومة الهندية رسمياً من الحكومة وقف التعاون العسكري مع إسرائيل، أجاب مسؤول فلسطيني يعمل وكيلا لإحدى الوزارات في مقابلة لإحدى الصحف الهندية الهامة وذلك ردا على سؤال عن رأيه بهذة الخطوة، قال "أننا لم ندعو إلى المقاطعة وتجميد التعاون الهندي مع اسرائيل إنما نطلب من الحكومة الهندية الضغط على إسرائيل من أجل العودة إلى المفاوضات". عن أي طاولة مفاوضات يتحدث هذا المسئول الفلسطيني، لا أدري؟

وفي شهر أيار من العام ٢٠٠٥ أعلن اتحاد الأساتذة الجامعيين البريطانيين المقاطعة الأكاديمية لجامعتين إسرائيليتين وعلى الفور بدأ اللوبي الصهيوني بحرب عنيفة ضد الأساتذة الذين تصدروا حركة المقاطعة وشكلت حكومة الاحتلال فريقاً للتصدي لهذه المحاولة برئاسة بنيامين نتنياهو، وزير المالية حينئذ. وبعد كل الضغوط التي تعرض لها الاتحاد تم الدعوة لعقد اجتماع للاتحاد للتصويت على هذه الخطوة وفي نفس الوقت وقبل ايام من التصويت فاجأ العالم د.سري نسيبة رئيس جامعة القدس في مؤتمر صحفي في وسط لندن مع رئيس الجامعة العبرية ليعلن موقفة المعارض للمقاطعة الأكاديمية وعن توقيع اتفاقية تعاون بين الجامعة العبرية وجامعة القدس ليحسم بذلك الجدل القائم وتم إفشال المحاولة.

وفي المؤتمر السنوي للبرلمانيين الآسيويين للسلام حيث طلبت سوريا وإيران ولبنان طرد الوفد الإسرائيلي من المؤتمر تصدى لهم الاندونيسيون والوفد الأردني والفلسطيني وتم تثبيت حضور الوفد الإسرائيلي بفضل الموقف الفلسطيني الأردني. وقبل نحو شهر وخلال الاحتفال بالمناسبة العاشرة للاتفاقية الايرو متوسطية الذي عقد في برشلونة وفي الوقت التي كانت هناك مظاهرة ضخمة إحدى أجنداتها الاحتجاج على مشاركة شارون في المؤتمر، شكل مركز بيرس للسلام وبإيعاز من شمعون بيرس نفسه، فريق رياضي مشترك فلسطيني إسرائيلي من رياضيين معروفين من مدينة طولكرم وآخرين إسرائيليين من فرق إسرائيلية مختلفة حيث رافق شمعون بيرس شخصياً الفريق الذي لعب مع فريق برشلونة الاسباني في نفس الوقت الذي يحاكم فيه ناشطون اسبان في برشلونة كانوا قد طالبوا بمقاطعة الفرق الرياضية ونزلوا إلى الملعب باليافطات التي تطالب بمقاطعة الفرق الرياضية الإسرائيلية.

كما تم التصويت في جنيف مؤخرا على انضمام نجمة داود الحمراء إلى الصليب الأحمر الدولي وذلك بفضل اتفاق التعاون الذي وقعه الهلال الأحمر الفلسطيني مع نجمة داود الحمراء الذي سهل عملية التصويت التي عارضهتا ٢٧ دولة عربية وإسلامية. هذا علماً بأن نجمة داود كانت ممنوعة من المشاركة منذ تأسيسها. وفي ١٣ كانون اول الماضي، تمخض الاجتماع الذي دعت اليه الحكومة البريطانية والبنك الدولي لممثلي القطاع الخاص الاسرائيلي والفلسطيني تمخض عن تشكيل مجموعة عمل مشتركة التي اجتمعت للمرة الاولى في القدس حيث صدر عنهم في لندن بيان مشترك يدعو الى تعاون اقتصادي أفضل وإقامة المشاريع المشتركة بين الطرفين كما طلب من الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية تشجيع المبادرات الاقتصادية المشتركة، مثّل الفلسطينيين في هذا المؤتمر وزير التجارة والصناعة السيد مازن سنقرط ومثل الجانب الإسرائيلي مدير عام وزارة المالية.

أي تضامن دولي نطلبه من العالم ونحن أول من نساهم بإحباط أي محاولة لمقاطعة إسرائيل من الجانب الدولي؟ كيف للعالم أن يقاطع إسرائيل ونحن من نبرم اتفاقيات التعاون ونقدم المؤسسات الدولية لإسرائيل على طبق من ذهب؟ وكيف سيحترم العالم نداءنا ويصغي إلى مطالبنا ونحن أول من يطبع؟ نحن بذلك نشن حرباً على كل من يحاول الوقوف الى جانبنا ويدعم قضايانا وبذلك نحن كمن يطلق النار على نفسه.

من الواضح أن من يقوم بذلك هم زمرة تريد أن تدمر قدراتنا السياسية على التحرك محلياً، وثانياً إحباط أي دعم سياسي دولي لسبب أو لآخر. إذا كان لفئة ما من الشعب الفلسطيني مصالح شخصية في التطبيع مع الاحتلال فإننا نؤكد أن ليس من المصلحة الفلسطينية الوطنية سواء على المستوى القريب أو البعيد أن نتكيف مع واقع الاحتلال. والسؤال المهم هل يستطيع المجتمع الفلسطيني بقواه الوطنية المخلصة والمسئولة إيقاف ذلك أم لا؟ والى متى سنقف متفرجين على استباحة مبادئنا وكرامتنا الوطنية ؟

---

جمال جمعة هو منسق الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري (Stop the Wall).

# قراءة في دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الترويج لحملة مقاطعة إسرائيل

بقلم: جورج أبو الزلف




تظاهرة في سلوان/ القدس، ٢٠٠٥ — تصوير: نتالي بوردو/ بديل

منذ انطلاقتها، استطاعت حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار منها وفرض العقوبات عليها اجتذاب مئات المؤسسات وآلاف الأفراد المناصرين لقضية فلسطين على مستوى العالم أجمع. هذه المبادرة التي انطلقت شرارتها الأولى من فلسطين، انتشرت بشكل واسع في أوساط العديد من المؤسسات الشعبية والأهلية، واستطاعت في وقت قصير نسبياً استقطاب رأياً عاماً عالمياً واسعاً حولها.

لقد استندت هذه الحملة في جوهرها وما تدعو اليه، الى القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الانساني الدولي، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص جدار الضم والتوسع الاسرائيلي. واعتمدت في آليات عملها على المكونات الهائلة لحركة الجماهير والمؤسسات الشعبية كقوة محركة وقادرة على إحداث التغيير في إلزام دولة الاحتلال بالانصياع الى مباديء القانون الدولي واحترام القرارات الصادرة عن مؤسسات الشرعية الدولية.

لقد جاء هذا التحرك أيضاً على ضوء القراءة الدقيقة لمعطيات الواقع السياسي في المنطقة، وعجز السلطة الفلسطينية عن القيام بما هو مطلوب منها لمتابعة ملف الجدار والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني. هذه القراءة التي ترى أن دولة الاحتلال استطاعت عبر سنوات الانتفاضة الحالية التهرب من إلتزاماتها الدولية في ظل نظام عالمي يوفر لها غطاءاً سياسياً لجرائمها، وحصانة وحماية من الملاحقة والمحاسبة. إذن، إنها معركة الجماهير والمؤسسات الشعبية. معركة كل من يدافع عن حقوق الانسان في وجه غطرسة المحتلين وجرائمهم المستمرة.

واليوم، وعلى ضوء تنامي الحملة، نجد أن دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية محدود جداً. ففي حين أن بعض هذه المؤسسات قد اكتفت بالتوقيع على بيان المقاطعة "وكفى الله المؤمنين شر القتال"، نجد البعض الآخر يقف متفرجاً ومراقباً فقط. بعض التجمعات والاتحادات، كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على سبيل المثال، تجنبت حتى التوقيع على البيان لأسباب ومنطلقات ذاتية، في حين أن معظم المؤسسات الأعضاء في الشبكة وقعت على البيان، لا بل أن بعض أعضاء الشبكة هم من المؤسسات الفاعلة في حملة المقاطعة. ومن حق الجميع أن يتسائل هنا: إذا كانت الشبكة تمثل إطاراً تنسيقياً، فكيف لها أن ترفض التوقيع على بيان وقعه معظم أعضائها؟ فإذا كانت هيئة تنسيقية منتخبة من قبل أعضائها، فإنه لزاماً عليها أن تحترم إرادة ورغبة أعضائها وألا تتصرف بفردية في هذا المجال. كان المطلوب أن تتحمل اللجنة التنسيقية مسؤوليتها في هذا المجال وتدعو كافة أعضاء الهيئة العامة لمناقشة الموضوع واتخاذ القرار المناسب بطريقة ديمقراطية وشفافة، لا أن تستفرد بالقرار.

الأهم من ذلك أنه وللأسف الشديد فإن العديد من مؤسساتنا الأهلية ما زالت تتسوق المنتجات الاسرائيلية في مقراتها، فعلى سبيل المثال، زرت في أحد الأيام مؤسسة فلسطينية ومعي وفداً نقابياً من عدة دول أوروبية بهدف الحصول على شرح عن الوضع الفلسطيني في القطاع الذي تعمل به هذه المؤسسة. الوفد كان من النشطاء في مقاطعة اسرائيل في أوروبا ويمثل خمسة دول. تفاجأت بأن المؤسسة الموقرة قامت بتضييف زوارها بالعصير الاسرائيلي، وهذا ما أدهش الوفد الذي امتنع عن الشرب، وساد الاجتماع حالة من الصمت والاحراج للمتحدث. ربما كان هذا الصمت أبلغ من أية كلمة قد تقال.

إذن، ما العمل؟؟ وكيف يمكن أن تدخل هذه الحملة كل بيت فلسطيني؟ وكيف يمكن أن نتحرك باتجاه تفعيل المشاركة الشعبية والمؤسساتية الواسعة في الحملة؟ كيف يمكن أن تصبح الحملة جزءاً أساسياً على أجندتنا الوطنية؟

أولاً: المطلوب التغيير من الداخل في البداية، وعلينا العمل على تشكيل لجنة متابعة وطنية منبثقة عن كافة الأطر والمؤسسات والفعاليات الجماهيرية المختلفة، بهدف وضع خطة عمل وطنية لتفعيل الحملة ووضعها على رأس الأجندة الوطنية.

ثانياً: فتح حوار جدي وبنّاء بين كافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وشرح أهداف الحملة لهم وأهمية مشاركتهم الفاعلة وانضمامهم للحملة وفعالياتها. من الضرورة بمكان تفعيل المؤسسات والأطر الشبابية والنسوية والاتحادات العامة والنقابات المهنية المختلفة.

ثالثاً: المباشرة بتنظيم حملة توعية شعبية وجماهيرية، تشمل كل بيت ومكان عمل، كل مصنع ومطعم وناد، الفنادق والمحلات التجارية، في المدينة والقرية والمخيم، وعبر كافة وسائل الاعلام، من أجل شرح أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبوه، وكيف يمكن لجهد جماعي جماهيري وشعبي أن يُحدث نقلة نوعية على الأرض.

رابعاً: الضغط والمناصرة على مستوى السياسة الرسمية للسلطة الفلسطينية، والعمل على وضع قضية الجدار والمقاطعة على رأس سلم أولويات المجلس التشريعي المنتخب والحكومة الفلسطينية المرتقبة. إن القرار السياسي مهم جداً لتوفير الحاضنة الوطنية للحملة، وبدون ذلك سيبقى الموقف الرسمي معيقاً ومفرملاً لهذه الحركة الواعدة.

وأخيراً، أقول أنه علينا أن ننطلق من أنفسنا وبتحصين جبهتنا الداخلية وتفعيل العامل الذاتي، والتوجه الى العالم بخطاب موحد يمتلك آليات النمو والتأثير على الساحة العالمية، يكون قادرا على إحداث التغيير المنشود.

**للأسف الشديد فإن العديد من مؤسساتنا الأهلية ما زالت تسوق المنتجات الإسرائيلية في مقراتها، مثلاً، زرت في أحد الأيام مؤسسة فلسطينية ومعي وفداً نقابياً من عدة دول أوروبية. الوفد كان من النشطاء في مقاطعة إسرائيل في أوروبا ويمثل خمسة دول. تفاجئت بأن المؤسسة الموقرة قامت بتضييف زوارها بالعصير الإسرائيلي، وهذا ما أدهش الوفد الذي امتنع عن الشرب، وساد الاجتماع حالة من الصمت والإحراج للمتحدث. ربما كان هذا الصمت أبلغ من أية كلمة قد تقال.**

---

جورج أبو الزلف هو المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (DCI)/ فرع فلسطين.

### الحريـة الأكاديميـة في سياقهـا:

# مقاطعـة الجامعـات الإسـرائيليـة مـا زالـت ضـرورة أخلاقيـة

**بقلم: عمـر البرغـوثي وليسا تاراكـي**



"لا توجد قوة في العالم قادرة على اقتلاعنا من ارضنا"، يافطة على بيت فلسطيني في التلة الفرنسية مهدد بالمصادرة لصالح الجامعة العبرية تصوير: بديل

**إن الحق في الحياة والحق في عدم الخضوع للسيطرة الاستعمارية على سبيل الذكر لا الحصر لا بد وأن تكون على قدر أعلى من أهمية الحرية الأكاديمية. وإذا كانت الأخيرة تقود بأي طريقة إلى إخضاع السابق والحقوق الأكثر أساسية فلا بد لها من أن تتداعى. وإذا كان النضال من أجل نيل الأسبق يتطلب قدرا من الضغط على الأخيرة فليكن ذلك.**

أطلقت الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل الأكاديمية والثقافية في رام الله في نيسان من العام ٢٠٠٤ على يد مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين رغبة منهم بالمشاركة في حركة المقاطعة الدولية المتنامية. وفي الثاني والعشرين من نيسان، قرر اتحاد أساتذة الجامعات البريطانية مقاطعة جامعتي حيفا وبار إيلان وذلك بسبب "مشاركتها في السياسات الاستيطانية العنصرية" لإسرائيل. غير أن التجمع الصهيوني الضاغط في بريطانيا تمكن في السادس والعشرين من أيار من إلغاء قرار اتحاد أساتذة الجامعات البريطانية على أساس حجج مضللة. وإذا كان تقديم المعلومات المضللة والتهديد والعنجهية من بين التكتيكات التي استعملها معارضو المقاطعة للتوصل إلى هكذا نتيجة، تبقى الأداة التي استخدمها هؤلاء بشكل حثيث هي الادعاء بأن المقاطعة تؤثر على الحرية الأكاديمية. فقد حكم على حرية إنتاج وتبادل المعرفة والأفكار بأنه مقدساً بغض النظر عن الظروف المحيطة به.

هنالك نقطتي ضعف أساسيتين في هذه الحجة. هي أنها منحازة وبشكل غير أصيل باعتبارها للحرية الأكاديمية في إسرائيل الأمر الوحيد ذا الأهمية الذي يعلو في هذا السياق. ففي الحقيقة، فإن الفلسطينيين محرومين من حقوقهم الأساسية كما هم محرومين من حرياتهم الأكاديمية بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ولكن منظرو الحرية الأكاديمية باعتبارها قيمة تفوق كافة الحريات الأخرى هو أمر غير أخلاقي حيال كل واحد من أسس حقوق الإنسان. فالحق في الحياة والحق في عدم الخضوع للسيطرة الاستعمارية على سبيل الذكر لا الحصر لا بد وأن تكون على قدر أعلى من الأهمية من الحرية الأكاديمية. وإذا كان الأخير يقود بأي طريقة إلى إخضاع السابق والحقوق الأكثر أساسية فلا بد له من أن يتداعى. وإذا كان النضال من أجل نيل الأسبق يتطلب قدرا من الضغط على الأخير فليكن ذلك.

هل يمكن اعتبار الحرية الأكاديمية وحقوق الإنسان أمران منفصلان تماماً؟ في معظم الحالات لا، لكن في الوضع الذي يتواصل فيه الاضطهاد ويطول أمد خروقات القانون الدولي وبمساندة المؤسسات الأكاديمية – سواء العلنية أو المبطنة –، عندها فالجواب هو نعم "مدوّية". في أواخر عهد نظام الفصل العنصري عندما قاطع العالم الأكاديميين الجنوب أفارقة كجزء من نظام العزل والمقاطعة الكلّي، وبمباركة الأمم المتحدة كان لا بد من مخالفة قواعد الحرية الأكاديمية أحياناً. كان ذلك مقبولاً على المجتمع الدولي، باعتباره ثمناً معقولاً مقابل مساهمته في هزيمة نظام الفصل العنصري واكتساب المزيد من الحريات الأساسية التي أنكرت على السود الجنوب أفريقيين لأجيال وأجيال. اعتبرت محاربة حرية النهج العنصري والاضطهاد الاستعماري أكثر أهمية من التأثيرات الجانبية غير المرغوبة على الحريات الأكاديمية أو بعض الحريات الأخرى للأفراد والأكاديميين المعارضين لنظام التفرقة العنصرية.

وفي إطار الحالة الإسرائيلية فإن المدخل اللا محدود للأكاديميين الإسرائيليين لمجموعة الباحثين الدوليين ومشاركتهم في التبادل الحر للأفكار، وكذلك المواد العلمية والميزات الاعتبارية للحياة الأكاديمية، هي ما يدافع عنها معارضو المقاطعة. وكأن رفض المقاطعة من أجل الحفاظ على ما يمتاز به الأكاديميين الإسرائيليين، بينما يتم تجاهل الحقوق والحريات الأكثر أساسية وحيوية للفلسطينيين سواء أكانوا أكاديميين أم لا، هي حالة من اللغو بعبارات المعايير المزدوجة.

لقد تم سوء استخدام مفهوم الحرية الأكاديمية من قبل معارضي المقاطعة، كما أساء فهمه آخرون أيضا. في المجتمعات الديمقراطية تقوم المؤسسة الأكاديمية بالتفحص المتأني للباحثين الذين يمكن أن تفهم كتاباتهم ونشاطاتهم على أنها تحريض على الكراهية والعنصرية. فعلى سبيل المثال، لاقى الأكاديميون الأمريكيون والأوروبيون الذين أنكروا حدوث المحرقة (الهولوكست) أو حاولوا تحدي حقائق مقبولة حولها، إجراءات عقابية صارمة من بعض الجامعات ووجه لهم اللوم من الكليات والاتحادات المهنية. أما في إسرائيل حيث التفرقة العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب تصبغ الخطاب والممارسة اليوميين فإن مفهوم الحرية الأكاديمية فضفاضاً لدرجة أنه يتسع لطرح النظريات العنصرية والتحريض على الكراهية وكما يؤيّد التطهير العرقيّ وما هو أسوأ من ذلك.

ليست المقاطعات والحصار الاقتصادي علوماً دقيقة. وهي تؤثر على المؤسسات القائمة التي توفر فرص العمل والخدمات للناس العاديين، و يمكن للكثيرين منهم أن يتأثروا مباشرة بالظلم الذي تحدثه الإجراءات التأديبية. لا بد لأي مقاطعة تهدف إلى إزالة الظلم من إحداث بعض الضرر للأشخاص الأبرياء أثناء تنفيذها. إنه لأمر غني عن القول. ولذا لا بد من اللجوء إلى معايير أخلاقية نحكم من خلالها على الدعوة للمقاطعة والأهداف المرجوة منها، وإذا ما كانت تبرر الضرر غير المقصود الذي سيلحق بالأبرياء. في حالة الجامعات الإسرائيلية كانت قيمة الأسباب تتميز بالأخلاقية العالية وبكونها ضرورة سياسية ملحّة.

لقد شاركت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية لعقود طويلة في السياسات الاستعمارية والعنصرية. وبتمويل من الحكومة ساهمت وبشكل عضوي ودائم في المؤسسة الأمنية العسكرية وبذلك تكون قد ساهمت في ارتكابها لجرائم الأخيرة واضطهادها لحقوق الإنسان الفلسطيني وفي نظام التمييز العنصري البائد. وبخلاف الصورة التي صممتها وسوقتها إسرائيل وأكاديمييها المدافعين عنها بمهارة بما في ذلك الأكاديميين الإسرائيليين، والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية كونها "معقلاً تنويرياً" وقاعدةً ثابتةً لمعارضة الاحتلال. فالحقيقة هي أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية هي جزء من الاحتلال "والترويج السياسي الإسرائيلي الرسمي" على حد قول المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي، وهو أحد كبار المؤرخين الإسرائيليين الجدد، الذي كشف عن عملية التطهير العرقي المنظم لفلسطين أثناء النكبة.

ولا يدافع الأكاديميون الإسرائيليون عن حكاية دولتهم الاستيطانية فقط، بل يلعبون دوراً نشطاً أيضاً في عملية الاضطهاد. فجميعهم تقريبا يخدمون في قوات جيش الاحتلال الاحتياطية وبهذا يشاركون في، أو على الأقل يشاهدون بصمت جرائم ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين بينما يتمتع مرتكبيها بالحصانة. خلال الثماني والثلاثين سنة الماضية من الاحتلال غير القانوني، لم يعارض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة وبشكل واعٍ من بين الأكاديميين الإسرائيليين إلا نفر قليل. أما المعارضون منّ بينهم للسياسة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية فما زالوا قلة ضئيلة لا توحي بالأمل.

أما الحريات الأكاديمية في ساحات الجامعات، فهي مبالغ بها وبشكل بشع، وهي محصورة في حدود تضعها المؤسسة الصهيونية، وتحرم من دخولها من يجرؤ على تخطي تلك الحدود وتستبعده دون أي محاسبة. أما الهدف الآخر لمعارضي المقاطعة الأكاديمية فهو "محاولة توفير طريقة للتفوق على النقاش العلني غير المحدود" وبكلمات أورين بن دور وهو أكاديمي بريطاني إسرائيلي الأصل: "إن مثل هذه الحرية هو بالضبط ما يغيب في إسرائيل".

ومن هذه الزاوية ينظر إلى المقاطعة باعتبارها توفر حرية أكاديمية حقيقية. "إن الأيديولوجية الصهيونية والتي تشترط بأن تحتفظ إسرائيل بأغلبية يهودية هو أمر غير خاضع للنقاش في الدولة، وهي التي تشكل الأساس الصخري الصلب لمعارضة السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين. فيما أطلق على القلة القليلة من المثقفين الذين تجرئوا على بحث مسائلة تلك البقرة المقدسة صفة "المتطرفين". يهاجم بن دور هؤلاء من اليسار الإسرائيلي الذين يعارضون المقاطعة ويصف موقفهم بأنه "انصياع لبق لخنق النقاش".

أما بالنسبة للمسؤولية الفردية للأكاديميين الإسرائيليين فهي المساءلة المنهجية العلمية لمدى شرعية لوم المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية على الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. الأمر الذي سيكشف عن الكثير من الإثباتات الدامغة على مسؤولية المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. وحتى باروخ كيمرلينغ، الأكاديمي الإسرائيلي المعروف عارض المقاطعة الأكاديمية. وقد كتب: "سأكون أول من يعترف أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية هي جزء لا يتجزأ من الدولة الإسرائيلية الضالة، التي ارتكبت جرائم صارخة ضد الشعب الفلسطيني". أما استجابة إسرائيل الهستيرية لاحتمالات المقاطعة الأخيرة والتي تمثلت باندفاع بنيامين نتنياهو تجاه تنفيذ مهمة محاربة المقاطعة الأكاديمية والنقاش المعمق، الذي نشأ حول احتلال إسرائيل غير الشرعي وأشكال الاضطهاد الأخرى التي تمارسها إسرائيل، يشير إلى نجاح في تصوير إسرائيل كدولة تستحق المقاطعة، وقد لامس ذلك أحد الأعصاب الإسرائيلية الملتهبة. وبكسب هذه الجولة في عملية المقاطعة أثبتت إسرائيل مرة أخرى ما هو معروف بشكل واسع، وهو أن اللوبي الإسرائيلي يمتلك ما يكفي من النفوذ في الأوساط الإعلامية والأكاديمية لتجنب تنفيذ التزامات إسرائيل التي ينص عليها القانون الدولي. ومع ذلك تبقى الحقيقة الواقعة أن جدار إسرائيل الاستعماري ومستوطناتها المستمرة في التوسع، وقتلها للمدنيين الفلسطينيين دون تمييز، وسرقتها البشعة للأرض ومصادر المياه، وتجاوزاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني تبقى حقيقة أكبر من أن ينكرها المجتمع الدولي.

وكما هو الحال في جنوب أفريقيا، فان نظاما شاملا من المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار يبقى، ليس فقط أكثر السياسات فاعلية، ولكنه أكثرها سلامة وأخلاقية وبكونها أكثر الاستراتيجيات سلمية لفرض انصياع إسرائيلي كامل للقانون الدولي.

---

عمر البرغوثي هو باحث مستقل، وليسا تاراكي هي أستاذة علم الاجتماع في جامعة بير زيت. كلاهما عضوان مؤسسان للحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل الأكاديمية والثقافية.
نشر هذا المقال أساسا في صحيفة الأهرام، وأعيد طباعته في مجلة المجدل التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية، العدد ٢٦، صيف ٢٠٠٥. للمزيد من المعلومات حول الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل الأكاديمية والثقافية، أنظر الى موقعها على شبكة الانترنت www.boycottisrael.ps.

## شريط الاخبار

### الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء: ٤٢,٥٪ من السكان الفلسطينيين لاجئين

رام الله، ١ كانون ثان ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني). قدر الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام ٢٠٠٥ بلغ ١٠,١ مليون فلسطيني بواقع ٣,٨ مليون في الأراضي الفلسطينية منهم ٢,٤ مليون في الضفة الغربية، و١,٤ مليون في قطاع غزة، وحوالي ١,١ مليون فلسطيني يقيمون في إسرائيل و٣,٠ ملايين في الأردن، و٤٦٢ ألفاً في سوريا. وأعلن رئيس الجهاز المركزي للإحصاء لؤي شبانة، أن البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٥ تظهر أن ٤٢,٥٪ من السكان الفلسطينيين لاجئين، ووفقاً للتقديرات سيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود قبل منتصف عام ٢٠١٠ حيث سيبلغ عدد الفلسطينيين ٥,٧ مليون فلسطيني مقابل ٥,٧ مليون يهودي.

### اليابان تقرّر تقديم مساعدة مالية لدعم نشاطات "الأونروا"

طوكيو ٢١ كانون أول ٢٠٠٥ ("وفا"). قرّرت حكومة اليابان تقديم مساعدة قيمتها ٤،٨٢٦،٠٠٠ دولار أميركي، لدعم نشاطات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين"الأونروا" الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئي فلسطين. وأوضحت الحكومة اليابانية في بيانٍ صحفيٍّ أن هذه المساعدة تأتي في إطار جهود اليابان للإيفاء بالتزاماتها، بتقديم مساعدة قدرها ١٠٠ مليون دولار، لتلبية الاحتياجات العاجلة للفلسطينيين، وهو ما تمّ التعبير عنه للرئيس محمود عباس أثناء زيارته إلى اليابان في أيار٢٠٠٥.

### نشاط في أوسلو لمقاطعة إسرائيل

أوسلو٢٠. كانون أول٢٠٠٥ ("وفا"). شهدت العاصمة النرويجية أوسلو، نشاطاً لحث النرويجيين على مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وذلك بدعوة من المنظمة النرويجية الموحدة لأجل فلسطين والجالية الفلسطينية في النرويج ولجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية. واحتشد نشطاء حملة المقاطعة وبعض مناصري القضية الفلسطينية، وسط ميدان عام في العاصمة أوسلو، حيث قاموا بتوزيع الكلمنتين المغربي والأسباني، مع منشور صور للبضائع وأسماء وشعارات الشركات الإسرائيلية، التي يجب مقاطعتها في النرويج. وأشار السيد نضال حمد، رئيس الجالية الفلسطينية في النرويج، إلى أن هناك تجاوب من المواطنين النرويجيين، وإقبال مشجع على مقاطعة ما أسموه بنظام "الابارتهايد" الإسرائيلي.

### "معلولا تحتفل بدمارها" يعرض غداً في غزة

غزة، ٢٠ كانون أول ٢٠٠٥ ("وفا"). استضافت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة غزة عرض فيلم "معلول تحتفل بدمارها" للمخرج ميشيل خليفة، وذلك بمبادرة من مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني "شمل"، ونادي السينما في الاتحاد الدولي للصحافة الفرانكفونية – فرع فلسطين. و"معلولا تحتفل بدمارها" فيلم وثائقي مدته ٣٠ دقيقة من إنتاج العام ١٩٨٥، يكشف للعالم الذكريات المؤلمة وتصميم أهل قرية معلولا الجليلية، التي دمرتها إسرائيل في حرب ١٩٤٨، على التمسك بأرض أجدادهم، إذ أنه حتى وقت قريب كان يسمح لهم أن يزوروا قريتهم المدمرة مرة في العام، يوم تاريخ قيام إسرائيل.

### إعتصامات في المخيمات الفلسطينية ضد سياسة "الأونروا" الاستشفائية

لبنان، ١٧ كانون اول ٢٠٠٦ ("السفير"). نظمت اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان، اعتصامات امام مراكز "الاونروا" في المخيمات الفلسطينية في مختلف المناطق اللبنانية، احتجاجا على تقليص الخدمات الاجتماعية والصحية للاجئين. واحتشد العشرات من ابناء المخيمات الفلسطينية في عين الحلوة والمية ومية ومدينة صيدا، أمام مكتب الاونروا الرئيسي في مدينة صيدا. ووصف المعتصمون سياسة الاونروا بانها مجحفة وظالمة بحق شعبنا الفلسطيني، من خلال تقليص جميع خدماتها وبشكل خاص الخدمات الصحية، من خلال الاستهتار بحياة المرضى وذويهم، بنقل الاستشفاء من كل المناطق والتعاقد مع مستشفى بيروت الحكومي، حيث سيضطر جميع المرضى الفلسطينيين، الى التوجه الى بيروت من اجل الاستشفاء.

# المقاطعة واليسار الصهيوني

بقلم: آمنة بدران

عندما يتم طرح قضية المقاطعة على مجموعات "السلام" الاسرائيلية تسارع الأخيرة إلى نشر قائمتها الطويلة من الطروحات والتحفظات والتعليقات والتساؤلات غير المتناهية. وعادةً ما تطرح هذه التسائلات والتحفظات على أنها من أجل تسهيل مهمة اليسار في الشارع الاسرائيلي وعدم تأليب الشارع ضده. أي وكأن القضية هي قضية تكتيك فقط وليس متعلقة في الإيدولوجيا مطلقا، ولكن من يتفحص هذه الادعاءات بدقة – وهذا ما سنفعله فيما يلي – يجد أنها تعبير عن غايات أخرى يحاول الطرف الاسرائيلي تمريرها.

إن أشهر الأجوبة والتعليقات التي تطلق بشكل فوري بعد كل ذكر للمقاطعة يمكن إجمالها بالتالي: "نريد حوار واتصال منً أجل المصالحة وليس المقاطعة"؛ "المقاطعة ستضر بالدولة وإذا دعمناها نفقد مصداقيتنا وقدرتنا على التغيير"؛ "المقاطعة ستضر بشكل أساسي بالفقراء وكمنظمات ومجموعات تطالب بالعدالة الاجتماعية لا يمكننا معالجة خطأ بخطأ"؛ "لم تنعدم الوسائل بعد وهناك تغيرات جارية على الساحة السياسية الاسرائيلية قد تؤدي لحل مبني على مساومة معقولة"؛ "سنتهم بأننا ضد انفسنا وباللاسامية، لا يمكننا دعم المقاطعة آخذين بعين الاعتبار تاريخ الشعب اليهودي"؛ "حتى لا نتهم باللاسامية يجب على الجهات الداعية للمقاطعة أن تعترف بدولة اسرائيل بحدود الرابع من حزيران أولاً"؛ "حتى ندعم المقاطعة، لا بد من الفصل بين اسرائيل والاحتلال ومهاجمة الاحتلال وليس الدولة"؛ "يجب دراسة أشكال المقاطعة بتمعنٍ وحذر والنظر إلى تجارب أخرى ومن ثم تحديد ما يمكن دعمه، ومن المفضل أن يتم ذلك بشكل مشترك فلسطيني – اسرائيلي بحيث يستطيع الطرفانً تبنيه وتسويقه"؛ "الأفضل محاورة الإسرائيليين لتغيير مواقفهم لا معاقبتهم لأن ذلك سيكون له ردود فعل عكسية وسيؤدي للتشدد وتقوية اليمين"؛ "قضية جنوب أفريقيا ونظام الفصل العنصري مختلفة عن الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ومقارنه من هذا النوع سلبية وغير مقبولة"؛ "عملنا لسنوات في مجال الحوار وبناء الشراكات والتعاون من أجل بناء علاقات أفضل" و "المطالبة بالمقاطعة تعبير عن طرح جديد ليس مبنياً على حل وسط وعلى التجربه السابقه".

من الجدير بالذكر في هذا السياق، إلى أنه توجد منظمات صهيونية تدعم أنواع محددة من المقاطعة تتعلق أساسا بمقاطعة بضائع المستوطنات وسحب الاستثمارات من شركات عاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. كما يوجد عدد ضئيل من الأفراد / المجموعات الصغيرة اليسارية الراديكالية التي تدعم مقاطعة شامله حتى تمتثل إسرائيل للقانون الدولي، وهم بالطبع غير صهاينة.

تعبر المطالبة بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، عن مبادرة فلسطينيه لا تعتمد على ما عرف بسياسات المساومة أو الحلول الوسط التي توصف عادةً "بأن الطرفين يستطيعان العيش معها". الطرف الاسرائيلي الصهيوني المعروف باليساري هو في الحقيقه ليبرالي من حيث انتماءه السياسي، لم يعتد على مثل هذا النوع من الشراكة السياسية مقارنةً بتلك الشائعة والتي تتعلق بحقوق الانسان والحوار والتعاون الاقتصادي. لقد عملت منظمات فلسطينية عديدة منذ انطلاقة الانتفاضة الأولى على بناء مشاريع ونشاطات مشتركة إيماناً منها أن المنظمات الاسرائيلية قادرة على التأثير والتغيير في المجتمع الاسرائيلي. فيما أصبحت الحلول الوسط الإطار الذي يعمل به الطرفان بناءاً على نجاح "اليسار" الليبرالي الاسرائيلي في بلورة إطار (Framing) الصراع ومحددات الحل الممكنة، والتي تعاطت معها جهات نخبوية، آمنت بما يسمى بالواقعية السياسيه وسياسة فن الممكن. مع مرور الزمن وعدم بناء القدرة الفلسطينيه المؤثرة على موازين القوى أصبح طرح الواقعية ذات الحل الوسط غير المضمونة نتائجه، السمة الشائعة للعمل السياسي الفلسطيني.

بالمقابل، فإن الطرح الليبرالي الاسرائيلي اكتسب قوة ودعم دولي وفلسطيني بالرغم من ضعفه على الصعيد الاسرائيلي الداخلي وتراجعه بشكل كبير خلال سنوات الانتفاضة الثانية. ولم يتمثل الضعف على الصعيد الاسرائيلي الداخلي فقط في عدم القدرة على تجنيد عدد أكبر من الداعمين لسياسات "اليسار" ولكن كذلك في عدم خلق حوار سياسي داخلي يتحدى الفكر العنصرى التمييزي للمجتمع والسياسة الاسرائيلية الصهيونية. لقد عملت المنظمات الليبرالية / "اليساريه" في إطار الفكر الصهيوني والنظام السياسي الموجود كمعارضة مخلصة للدولة ولم تتحول لأداة تغيير تتحدى أسس الصهيونيه المبنية على الإقصاء والتمييز ضد كل ما هو غير يهودي، وعليه عندما تطالب بالتغيير والحلول الوسط فإنها تقوم بذلك على أساس المصلحة الاسرائيلية وليس على أساس تحدي ومسائلة قيم المجتمع وأسس النظام السياسي فيما يخص المساواة والعدل والعداله الاجتماعية.

**عملت المنظمات الليبرالية - "اليساريه" في إطار الفكر الصهيوني والنظام السياسي الموجود كمعارضة مخلصة للدولة ولم تتحول لأداة تغيير تتحدى أسس الصهيونية المبنية على الإقصاء والتمييز ضد كل ما هو غير يهودي. وعلية عندما تطالب بالتغيير والحلول الوسط فإنها تقوم بذلك على أساس المصلحه الاسرائيلية وليس على أساس تحدي ومسائلة قيم المجتمع وأسس النظام السياسي فيما يخص المساواة والعدل والعدالة الاجتماعية.**

يعبر هذا الطرح القيمي عن موقف يساري رديكالي لم يكن يوماً جزءاً من الفكر الليبرالي. المشكلة التي واجهها عدد ليس بقليل من الفلسطينيين هي عدم الدراية الكافية بالليبرالية الاسرائيلية التي وصفت نفسها باليسارية والتي لا يمكنها أن تتخلى عن جذورها الطبيعية من حيث الولاء للمصلحة القومية (في إطار الفكر الصهيوني) والسياسات المبنية على التدرج والبراغماتية. وعليه، فإن طبيعة الليبرالية الاسرائيلية تتفق تماماً وطروحات منظمات "السلام" الاسرائيلية الصهيونية، ورجوعاً على النقاط التي ذكرت في بداية المقال نقرأ ما يلي:

إن الحوار أداة للتواصل مع الآخر وبناء شراكات ومصالح مشتركة وليس أداة لتغيير راديكالي في النظام الموجود، وبالتالي لا يمكن إحداث تغيير جدي في موازين القوى وعلاقة السيطرة بين المحتل والمحتلين (الخاضعين للأول). لا تشكل هذه الاستراتيجية أي خطر بل لها منافع كبيرة للطرف القوي. من ناحية أخرى، لا يمكن لليبرالية دعم عقوبات اقتصادية بسبب فكرها الاقتصادي، وكذلك ولاء الأفراد للدولة القومية وعضوية الفرد في القوم أو "القبيلة". فالعضوية ليست مبنية على المواطنة ولكن على يهودية الفرد. كذلك دورها كحاملة للثقافه السياسية الصهيونية لا يمكّنها أن تضع بالتساوي العدالة الاجتماعية للشعب المحتل والمحتلين (الخاضعين له).

**إن الحوارات والمشاريع المشتركة لم تستطع التأثير على الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل ولم تحدث أي تغيير نوعي بل إن المجتمع والحياة السياسية الإسرائيلية تتشدد وتتجه لليمين بشكل ينسجم مع طروحات الحكومات المتلاحقة والمؤسسة العسكرية ومناهج التعليم والإعلام الصهيوني. بناءاً على ذلك نستطيع أن نستنتج أنه بدون ضغط خارجي اقتصادي وسياسي ومقاومة على الأرض تعتمد المشاركة الشعبية المنظمة وذات نفسٍ طويل، فإنه لن يحدث تغيير نوعي يؤثر على موازين القوى ويفضي إلى "سلام حقيقي".**

فصل عنصري.
تصوير: "مسيحيون من اجل السلام" (CPT).

كما أن عمل "اليسار" الصهيوني طالما عمل على نشر آمال واهية بأن الأمور تتجه نحو التغيير بناءاً على تحليلات منقوصة ومغلوطة وقع الطرف الفلسطيني فريسةً لها لعدم استثماره في جمع المعلومة وتحليلها ومراكمة الخبرات ولأسبابٍ أخرى ليس الان وقت نقاشها. أما بخصوص من يطرّح قبول مطلب المقاطعة شريطة الإعتراف بدولة اسرائيل ضمن حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧، فإن فيه خطورة كبيرة شبيهة بتلك التي مارستها المؤسسة السياسية الاسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية كشرطٍ للتفاوض معها. إن الاعتراف بدون ضمانات على مستوى المجتمع المدني هو إضعاف لحرية المجتمع في تطوير خطاب مقاوم جديد في المستقبل.

أما المطالبون بالفصل بين الاحتلال واسرائيل فهم يتغابون حقيقة وصراحة. لا أعرف كيف يمكن الفصل بين الامرين. من المسؤول عن الاحتلال، من يموّله ومن يعززه من خلال المستوطنات والإغلاقات ومصادرة الأراضي. فالاحتلال ليس حالة خارج السياسة الإسرائيلية وإنما في صلبها، إنه جزء أساسي من الفكر التوسعي والإقصائي للآخر عبر سياسات القوة. كذلك أعتقد أن مقاطعة تتعلق بالاحتلال من حيث بضائع المستوطنات أو شركات تعمل بالمستوطنات يمكن أن تلتف عليها الجهات الاسرائيلية بسهولة ولن تعطي نتائج ملموسة ومؤثرة.

نعم من الضروري دراسة موضوع المقاطعة والتعلم من تجارب الغير ولكن يجب أن يكون القرار فلسطينيا وفق الرؤيا والشروط الفلسطينية ذات المرجعية القانونية والأخلاقية الواضحة ومن المحبذ أن يدعمه الجانب الإسرائيلي. وهنا يجب التوضيح أن المقاطعة ليست ضد اليهود او اليهودية. أما فيما يخص من يطالب باستكمال الحوار لإقناع الجانب الاسرائيلي. أعتقد أن الحوار لا يتعارض مع المطالبة بمقاطعة إسرائيل، كما أن التجربة أثبتت أن الحوار في ظل الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل لن يحدث أي تغيير نوعي بل إن المجتمع والحياة السياسية الاسرائيلية تتشدد وتتجه لليمين. وبدون ضغط خارجي اقتصادي وسياسي ومقاومة على الأرض تعتمد على المشاركة الشعبية المنظمة وذات النفسٍ الطويل، لن يحدث تغيير نوعي يؤثر على موازين القوىً ويفضي إلى سلام حقيقي.

فيما يتعلق بقضية جنوب أفريقيا فهي ليست مختلفة عن الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، خصوصا وأن جوهر الاثنين واحد: الاستعمار والإقصاء والتمييز. لعب الليبراليون البيض دوراً مشابهاً لذلك الذي تلعبه الليبرالية الاسرائيلية: الاعتراض والحوار مع الآخر وبناء علاقات على مستوى القاعدة والنخب. لكن عندما يتم الحديث عن العوامل الأساسيه لسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا فهناك إجماع على نقطتين: أولا: إستراتيجية المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في جعل الدولة غير مستقره ولا يمكن السيطرة عليها وثانيا العقوبات على نظام الابارتاهيد الاقتصادية والسياسية.

إن المطالبة بالمقاطعة مطلب فلسطيني جديد بشكله المنظم. وللأسف فقد جاء متأخراً ولكن من الضروري المضي به قدماً. هنالك ردود فعلٍ إيجابية مساندة من كل أنحاء العالم ومن الضروريً الاستثمار بالمقاطعة كاستراتيجية مقاومة. دعم اليسار الراديكالي الاسرائيلي مهم والاختلاف مع "اليسار" الصهيوني قد يشكل بداية لحقبة مختلفة من العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية المبنية على الندّية والاستقلالية.

---

آمنة بدران هي المديرة السابقة لمركز القدس للنساء، وتعد حاليا أطروحة الدكتوراه في جامعة إكسيتير في بريطانيا.

## شريط الاخبار

### نحو ٨٠ ٪ من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يناصرون حق العودة للاجئين

بيت لحم، ١٧ كانون أول ٢٠٠٥ ("بديل"). أظهر استطلاع حديث للرأي العام أن ٨٠٪ من المواطنين الفلسطينيين فب داخل اسرائيل يناصرون حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وأن ٤٢ ٪ من المستطلعة آراؤهم يرون بضرورة الربط بين العودة والتعويض سوية، فيما يدعو ٢٩ ٪ منهم إلى تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة وبين التعويض. وكشف الاستطلاع الذي أجراه مركز " مدى الكرمل " في حيفا أن ٨٣ ٪ من المواطنين الفلسطينيين داخل اسرائيل يحمّلون الصهيونية العالمية والقيادات العربية معا مسؤولية النكبة.

### مجلس محافظة سورترونديلاغ النرويجية يقر بالأغلبية مقاطعة البضائع الإسرائيلية

سور ترونديلاغ، النرويج ١٦ كانون اول ٢٠٠٥ ("وفا"). أقر أعضاء مجلس مقاطعة سور ترونديلاغ النرويجية، الذي يضم ثالث اكبر مدينة (تروندهايم)، بالأغلبية، مشروع قرار، يلزم كافة بلديات المقاطعة، بعدم شراء وبيع المنتجات الإسرائيلية، و/أو تداولها في أراضي المقاطعة بشكل عام وكامل. وتقدم بمشروع القرار المذكور، عضو مجلس المقاطعة عن التحالف الأحمر "القوى الشيوعية"، وصوت لصالحه أعضاء المجلس من حزب "التقدم المسيحي"، و المعادي للأجانب، وأعضاء التحالف الحاكم في البلاد، وهم ممثلي أحزاب "العمل" واليسار الاشتراكي" و"المحور الوسط".

### وفد الصليب الأحمر الدولي يتفقد مخيم عين الحلوة

مخيم عين الحلوة ١٦ كانون اول ٢٠٠٥ ("المستقبل" اللبنانية). تفقد وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مخيم عين الحلوة واطلع من اللجان الشعبية الفلسطينية على معاناة اللاجئين في المخيمات وسبل تخفيفها. وقد ترأس الوفد الدولي ميشال غمباتا. وعقد الوفد اجتماعاً في مكتب منظمة الصاعقة مع وفد من اللجان الشعبية الفلسطينية برئاسة عبد مقدح. كما شارك في جانب من الاجتماع ممثل حركة حماس في منطقة صيدا أبو أحمد فضل. وأثارت اللجان مع اللجنة الدولية مسألة لاجئي عام ١٩٦٧ وما يعانون من مشاكل نتيجة عدم حصولهم على أوراق ثبوتية. ووعد الوفد الدولي بمتابعة هذه المسألة وخاصة ان هؤلاء بات في استطاعتهم العودة إلى غزة ولكن عدم حصولهم على وثائق يعرقل الأمر.

### وزير الاوقاف وقاضي القضاة يستنكران أعمال التجريف في مقبرة "مأمن الله" التاريخية في القدس

القدس المحتلة ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، ("الحياة الجديدة"). أدان كل من وزير الاوقاف وقاضي القضاة ومؤسسة الاقصى لاعمار المقدسات ودار الفتوى التجريفات الاسرائيلية في مقبرة مأمن الله التاريخية في القدس، بهدف بناء ما يسمى مركز الكرامة الانساني "متحف التسامح" في المدينة. وكانت سلطات الاحتلال أجرت أعمال حفريات واسعة تقوم بها شركة اسرائيلية على ارض المقبرة التاريخية "ماميلا" حيث تم جرف مساحة واسعة من ارض المقبرة وإخفاء القبور عن طريق جرافة كبيرة، وتم أيضا نصب خيمتين كبيرتين على ارض المقبرة تساعد على أعمال الحفر. تُعتبر مقبرة مأمن الله مقبرة تاريخية كبيرة دفن فيها عشرات من العلماء والتابعين والصالحين.

### اسرائيل تطرد ضيف مؤتمر حق العودة والسلام العادل وتمنعه من دخول وطنه

حيفا- ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ ("الاتحاد"). قامت السلطات الاسرائيلية مساء أمس بطرد السيد قاسم قاسم وابنه بكر قاسم مباشرة بعيد وصوله الى مطار ايلات ومنعته من دخول البلاد للمشاركة في المؤتمر الثاني "حق العودة والسلام العادل" الذي عقد في الناصرة في الفترة ١٦-١٨ كانون الأول ٢٠٠٥ . السيد قاسم قاسم هو عضو المكتب التنفيذي ومسئول العلاقات الوطنية في رابطة اللاجئين الفلسطينيين في اوروبا. وقد أوفدته الرابطة مندوبا عنها للحضور والمشاركة في أعمال المؤتمر المذكور بناء على دعوة وجهت اليه من جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين. ويقيم الضيف حاليا في فنلندا.

---

مقاطعة العمل في المشاريع الاسرائيلية

# طرد جزئي.. مقاطعة جزئية

بقلم: ربحي قطامش

لم تؤد سياسات الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ والقيود التي فرضها على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة للحد من القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني فقط، بل وإلى انخفاض حجم التشغيل في هذه القطاعات، وبشكل خاص في قطاعي الزراعة والصناعة، ولم تستطع الفروع الاقتصادية الأخرى (النسيج والخياطة) والتي نمت في إطار العلاقة التعاقدية من الباطن أن تعوّض النقص الكبير في فرص العمل نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة. هذا كله دفع أعداداً متزايدة من العمالة الفلسطينية للانتقال للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي وفي المستوطنات الكولونيالية التي أقيمت في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى وصلت لحوالي ٤٠ ٪ من حجم القوى العاملة الفلسطينية في السبعينيات ولغاية العام ١٩٩٣.

أي أن انعدام فرص العمل، وعجز القطاعات الاقتصادية الفلسطينية عن توسيع قدرتها التشغيلية، والتي تستوعب ٦٥ ٪ فقط من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وتستوعب ٦٢ ٪ سنوياً من الزيادة في القوى العاملة فقط. (انعدام فرص العمل البديلة) أي ضعف عوامل " الجذب الداخلي" والذي تزامن مع التوجهات السياسية - الاقتصادية - الأمنية للاحتلال تسخيراً للفكرة القائلة أن التعايش مع الحالة الجديدة (حالة الاحتلال العسكري) غير ممكن إلا في ظل السيطرة الاسرائيلية الشاملة. وفي المقابل قامت الرأسمالية الكولونيالية الاسرائيلية بتوفير عناصر "جذب اقتصادي خارجي" للقوى العاملة الفلسطينية في مقدمتها الأجور الجيدة مقارنةً بالأجور في السوق الوطنية، حيث بلغت فجوة الأجور بالمتوسط ١٦٧,٠ ٪ مقارنة بالضفة الغربية، و ٢١٠,٨ ٪ مقارنة مع قطاع غزة، وذلك للفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٣. (١) كما قدمت تسهيلات وإغراءات لامتصاص العمالة الفلسطينية لاعتبارات اقتصادية وأمنية وسياسية، ووفرت فرص عمل لفئة العاملين غير المهرة والذين يشكلون غالبية العاطلين عن العمل في الضفة الغربية و قطاع غزة.

تؤكد التجربة التاريخية أن الرأسمالية الكولونيالية الاسرائيلية التزمت منذ العام ١٩٦٧ بسياسة تحول دون إحداث أي تنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنها أن تؤدي إلى منافسة مع اقتصاد دولة الاحتلال، ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي استخدم الاحتلال العسكري الاسرائيلي كل الاجراءات الإدارية والقانونية والقوة العسكرية وذلك لتهميش القطاعات الاقتصادية والتعمد في الحاق ضربات متتالية بالبنية التحتية تمهيداً لدمجها وإلحاقها بعلاقة تبعية اقتصادية.

تشير المعطيات الرقمية بأن عدد العاملين الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية استمر في التزايد منذ العام ١٩٧٠ ولغاية العام ١٩٩٣. فقد تزايد العدد من ٤٧,٩ الف عامل في المتوسط خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٥ وتزايد الى ١٠٦,٧ الف عامل في المتوسط خلال فترة ١٩٩١-١٩٩٢.

> **لا تقتصر نتائج الحصار ومنع العمال من الوصول لأماكن عملهم في المشاريع الإسرائيلية على عدد العاملين، بل أيضا على جميع الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية كالناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والاستثمار والتشغيل والبطالة ومستوى المعيشة بنسب مختلفة، أي على الاستقرار السياسي والاجتماعي.**

وأخذ عدد العاملين الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية بالتناقص ما بين أعوام ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٧٨,٨ ألف عامل. (٢) وعاد عدد العاملين الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية ليتزايد من جديد ما بين أعوام ١٩٩٧- ٢٠٠٠ ليصل إلى ٩١,٣ ألف عامل في المتوسط. ومن ثم اشتعلت الانتفاضة الثانية وانعكس ذلك على عدد العاملين في المشاريع الاسرائيلية وأخذ في التناقص ما بين اعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٤ حيث وصل في المتوسط الى ٥٩ ألف عامل .

يعود سبب انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية في سنوات ٩٥/٩٧ أو في سنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٤ إلى سياسة منع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل في المشاريع الاسرائيلية ولسياسة الحصار وإغلاق الأراضي الفلسطينية ومنع التنقل بين المدن الفلسطينية واسرائيل، لأسباب أمنية تارة ولأسباب سياسية تارة أخرى . وهذا يؤكد أن المقرر الرئيس في عدد العاملين ليس الرغبة أو الحاجة الفلسطينية بل القرار الاسرائيلي، مما يدفعنا لدراسة عمق المأزق وعلاقة التبعية بالاقتصاد الاسرائيلي ووضعية تشغيل العمالة الفلسطينية وأثر ذلك على المشروع الاستقلالي الفلسطيني، خاصة وأن العمالة الفلسطينية تشكل نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة.

لا تقتصر نتائج الحصار ومنع العمال من الوصول لأماكن عملهم في المشاريع الاسرائيلية على عدد العاملين، بل أيضا على جميع الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية بنسب متباينة (على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والاستثمار والتشغيل والبطالة ومستوى المعيشة) أي على الاستقرار السياسي و الاجتماعي .

### الضفة والقطاع: تبعية غير متكافئة

لا بد من ذكر أن حجم العاملين في المشاريع الاسرائيلية من الضفة الغربية أعلى بكثير من حجم العاملين من قطاع غزة. فخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ بلغ متوسط حجم العمالة من الضفة الغربية في اسرائيل والمستعمرات ٧٢ ألف عامل، وأعلى مستوى لها بلغ ١٠٨ آلاف عامل في العام ١٩٩٩، واقلها ٤٦ ألف عامل في العام ٢٠٠٢. في حين بلغ متوسط عدد العاملين من قطاع غزة في اسرائيل والمستعمرات خلال الفترة نفسها ١٢ ألف عامل، وبلغ أعلى مستوى ٢٧ ألف عامل في عام ١٩٩٩، و أقله ٢٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠١. (٤)

إن هذا التراجع في عدد العاملين من قطاع غزة إنما يعكس استهدافا إسرائيليا، وليس ميلا لفك ارتباط اقتصادي من جانب واحد، أي الطرف الفلسطيني. فالتجربة التاريخية تشيرالى أن العمل في المشاريع الاسرائيلية اكتسب أهمية أكبر لدى سكان قطاع غزة منه لدى سكان الضفة الغربية. ففي الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٠ استوعبت المشاريع الاسرائيلية اكثر من ٤٠ ٪ من مجمل عمال قطاع غزة مقارنة بنسبة ٣٠- ٣٥٪ من العاملين في الضفة الغربية.

ويعود قلة عدد العاملين من قطاع غزة في المشاريع الاسرائيلية مقارنة بعدد العاملين من الضفة الغربية الى قدرة التحكم في حركة العاملين الفلسطينيين العاملين في المشاريع الاسرائيلية لكون اجراءات الإغلاق والحصار محكمة تماما وسهلة (حاجز ايرز). والسبب الثاني، للضغط السياسي والأمني وخاصة بعد العام ١٩٩٥ وبشكل خاص في سنوات الانتفاضة الثانية تمهيداً للانسحاب من قطاع غزة أولاً.

### مقاطعة العمل

يتضح من السياق التاريخي لتشغيل العمالة الفلسطينية في المشاريع الاسرائيلية، أن هنالك إشكالية في الإجابة على السؤال الأساسي التالي : هل يستطع الفلسطينيون تنفيذ مقاطعة شاملة للعمل في المشاريع الاسرائيلية ؟ و هل يستطيع الاسرائيليون الاستغناء الكلي عن العمالة الفلسطينية ؟ وفي المقابل هناك إجابة واضحة، تقول أن الفلسطينيين يرغبون في فك الارتباط ولا يستطيعون، والاسرائيليون يستطيعون ولا يريدون.

فالاقتصاد الاسرائيلي والاستيطان لا يزالا بحاجة للقوى العاملة القادرة على العمل في ظروف استثنائية وبالحد الأدنى من الحقوق. إذن، ما العمل في هكذا علاقة اقتصادية غير متكافأة وتتسم بالتبعية واللحاق والاستغلال الحدي للعمالة الفلسطينية؟

هل على الفلسطيني أن يبقى أسير هذه العلاقة ووفق الشروط والظروف التي يحددها رب العمل الاسرائيلي بتجلياته كرأسمالي فرد أو كرأسمالي - دولة. ام أن هناك إمكانية لتحسين شروط وظروف العمل ما دام العامل الفلسطيني غير قادر على مقاطعة العمل في المشاريع الاسرائيلية. وإذا كانت أهداف المشغل الاسرائيلي واضحة ومدعومة من الهستدروت (نقابة العمال الإسرائيلية) وذلك ( بمنع العمال الفلسطينين من الانضمال للنقابة الاسرائيلية للدفاع عن مصالحهم ومنع العمال الفلسطينيين من التنظيم النقابي الخاص بهم لتمثيلهم)، ومن مكاتب العمل غير المعنية في تنظيم عملية التشغيل للعمالة الفلسطينية بشكل قانوني والتي غضت الطرف عن دور متعهدي العمال والسماسرة الذين يعملون على تشغيل العمال بشكل غير قانوني ومن القضاء الاسرائيلي الذي يميز ويحرم العمال الفلسطينيين من حقوقهم.

وإذا كان سناريو المقاطعة قد مر بثلاثة تجارب فاشلة. أولا: الدعوة للمقاطعة الكلية في السنوات الاولى



تضييق الخناق على الفلسطينيين. فلسطيني يعبر من بوابة للجدار في أبو ديس. تصوير: نتالي بوردو/ بديل

للاحتلال المستندة لقرار سياسي – إرادوي لم يأخذ بالحسبان ديمومة الاحتلال والقدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني . ثانيا: الدعوة للمقاطعة كصدى للفعل الانتفاضي في الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٢ وتمشياً مع الرؤية السياسية المرتكزة على فرضية أن الدولة على مرمى حجر وبالتالي علينا زج الفلسطيني بكامل عناصر قوته دون تقديرحقيقي لقدراته الاقتصادية. وثالثا: الدعوة لمقاطعة العمل في المشاريع الاسرائيلية في زمن الانتفاضة الثانية وفي عهد السلطة الفلسطينية مستندين الى الشعارات السياسية الحماسية "هذه المرة آخر مرة" والى الأمل في أن السلطة قادرة على خلق بدائل تشغيلية.

وفي مقابل دعوات المقاطعة الشاملة غير "الواقعية" أخذت القيادة السياسية والتي تتحمل المسؤولية لعدم قيامها بإحداث تنمية حقيقية وبالتالي توفير فرص عمل تستجيب للشعار المرفوع في زمن تعالي الوتيرة النضالية (الانتفاضة الحالية) وبعد العام ٢٠٠٢ أخذت تستجدي تشغيل العمال الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية دون أي اتفاق على آليات التشغيل، أي ساهمت في إعادة إنتاج المأزق التشغيلي.

وللأسف لم تستجب القيادة السياسية ولا النقابية للدعوات التي أطلقها العديدين والداعية إلى تجزئة معركة مقاطعة العمل في المشاريع الاقتصادية، وعلى سبيل المثال مقاطعة العمل في المستوطنات لأسباب سياسية ولأسباب عملية كون عدد العاملين في المستوطنات لا يتعدى عشرة الاف عامل فلسطيني.

وفي الجهة الأخرى ظهرت دعوات اسرائيلية نقيضة تطالب بطرد العمال الفلسطينيين مرة واحدة وإلى الأبد، لأسباب ايديولوجية وسياسية وأمنية، وهذه الدعوات لاقت الفشل لأنها لم تأخذ بالاعتبار مصالح الرأسمالية الكولونيالية والحاجة الماسة للعمالة الفلسطينية، والتي تعمل بلا حماية قانونية في معظم الأوقات، وفي الأعمال والمهن الدنيا وبأجور متدنية مقارنة بالعمالة الاسرائيلية. ولكن واضح أن كلا الدعوتين فشلتا، وبقيت العمالة الفلسطينية تعمل وتتذبذ صعوداً وهبوطاً ارتباطاً بالحالة السياسية – الأمنية وليس بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي أو بحاجة الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل. وعليه يثار السؤال كيف للعامل الفلسطيني العمل والنضال من أجل حماية حقوقه الاقتصادية في ظل هذه المعادلة المعقدة؟

**لقد سادت قناعة راسخة لدى قطاع واسع من الشعب الفلسطيني بأن ربط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقةً تبعية بالاقتصاد الإسرائيلي هو الوجه الآخر للاحتلال العسكري والاثنان معاً استهدفا الحيلولة دون تقرير المصير وقيام الدولة الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، ولكن هذه الرؤية تخلخلت بعد اتفاقيات التسوية بين إسرائيل و م.ت.ف، وتحديداً بعد اتفاقيات باريس الاقتصادية والمتعلقة بالعمل.**

برتوكول باريس الاقتصادي: ينص البرتوكول الاقتصادي على السماح بحرية تنقل القوى العاملة بين المنطقتين الفلسطينية والاسرائيلية. لكنه لم يحدد العدد الفعلي للعمال المسموح لهم بالتنقل المتبادل، حيث أصر الجانب الاسرائيلي على ضرورة ترك هذه المسألة لاحتياجات السوق، ورغم أن (المادة ١/٧) من البرتوكول تجيز للجانب الفلسطيني الحق في التدخل في مسألة تشغيل العمال في اسرائيل من خلال مكاتب الاستخدام الفلسطينية، ولكن هذا لم يحدث في الواقع وتحولت مكاتب التشغيل الفلسطينية لساعي بريد لاستلام التصاريح وتلقي الشكاوى.

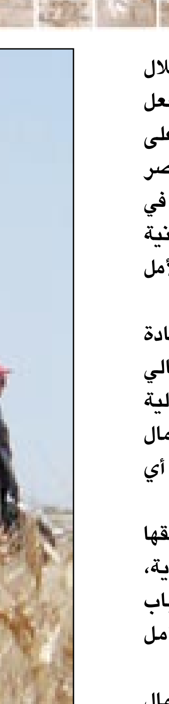
كما نصت المادة (٣،٦،٧/٧) على حق الفلسطينيين المطلبة بالاقتطاعات التي ذهبت الى الخزينة الاسرائيلية، والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات (حيث يتم خصم خمسة أنواع من الاستقطاعات من العامل الفلسطيني تعادل في المتوسط ٩ ٪ من إجمالي الراتب الشهري). واضح أن برتوكول باريس الاقتصادي هدف جزئياً إلى تنظيم وضعية العمالة الفلسطينية في المشاريع الاسرائيلية، وهذا إن دل على شئ فهو يعكس قيمة وأهمية الموضوع واهتمام السلطة الفلسطينية في وقت مبكر، ولكن تطورات الواقع السياسي والاقتصادي جاءت مخيبةً للآمال.

فمكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل الاسرائيلية، تتعاطى مع العمالة الفلسطينية وفق مصالح الطرف الاسرائيلي بالمطلق، فهي تصدر التصاريح وفق احتياجات وشروط المشغل الاسرائيلي، ودون الاخذ بالاعتبار مصالح العمال الفلسطينيين طالبي العمل في المشاريع الاسرائيلية، وأقصي عن عمد أي دور لمكاتب التشغيل الفلسطينية التابعة لوزارة العمل الفلسطينية، وتم حصر العلاقة مع الجانب الفلسطيني باستلام عدد من التصاريح فقط. فكشف التصاريح المرسل من الجانب الاسرائيلي في ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٥ يظهر أن هناك (١٤٢٥٥) تصريح تخص عمال فلسطينيين، ولكن الجانب الفلسطيني استلم (٦٥٨٧) تصريح فقط، والباقي تم توزيعه وفق آليات الارتباط الاسرائيلي (إما مباشرة للعمال و/أو بواسطة أرباب العمل الاسرائيليين) مما يعني أن مكاتب التشغيل الفلسطينية لا تعرف عن تصاريح العمال العاملين في المناطق الصناعية في الضفة الغربية والأغوار والمستوطنات والقدس.

أي أن مكاتب التشغيل الفلسطينية لا تقوم بأي دور حقيقي، لا من ناحية تنظيم عمليات التشغيل، ولا من ناحية المتابعة و تحصيل الحقوق، ولا من ناحية التحكم بالأعداد كما كان يفترض استناداً لبرتوكول باريس الاقتصادي. وهذا يعني أن العامل الفلسطيني وحيداً في مواجهة مكاتب العمل الاسرائيلية والهستدروت و بالتالي محاكم العمل الاسرائيلية.

وهذا أمر مقصود وهو بمثابة سياسة متبعة ومبرمجة ساهمت وتساهم في استمرار انتهاك حقوق العمال الفلسطينيين من قبل أرباب العمل الاسرائيليين، لما لها من تداعيات و مردود اقتصادي يصب في مصلحة المشغل الاسرائيلي ، وذلك من خلال:

أولا: التعاطي مع قضايا العمال الفلسطينيين كحالات فردية يسهل التحكم فيها من قبل الطرف الاسرئيلي. مما يخلق صعوبة حقيقية أمام الجانب الفلسطيني في متابعة القضايا العمالية الفردية وذلك لعدم توفر آلية وإدارة خطة خدمات، لا لدى وزارة العمل ولا لدى النقابات العمالية. ومثال ذلك حين تم انهاء خدمات عمال منطقة إيرز والبالغ عددهم حوالي ٤٥٠٠ عامل بعد أن (تم نقل بعض المصانع وأغلق البعض الآخر) فلم يتم متابعة حقوق هؤلاء العمال، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى القانوني، (رغم أن أرباب العمل والعمال الاسرائيليين تم تعويضهم من قبل الحكومة الاسرائيلية).


حصاد القمح الفلسطيني بمساعدة متضامنين أجانب
تصوير: "مسيحيون من اجل السلام" (CPT).

ثانيا: إن مكاتب العمل الاسرائيلية غير معنية بتاتا بتنظيم عمليات تشغيل العمال الفلسطينيين وبالتنسيق مع مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل الفلسطينية، وذلك لكي تسهل على أرباب العمل الاسرئيليين حرمان العمال الفلسطينيين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: إن مكاتب العمل الاسرائيلية معنية بتقليص عدد العمال الفلسطينيين القانونيين أي الحاصلين على تصاريح عمل ومسجلين بشكل رسمي. لذا فالقائمين عليها، وتمشياً مع السياسة الاسرائيلية لا يلاحقونً متعهدي العمل ولا السماسرة الذين يتكفلون بتوريد الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في السوق الاسرائيلية بشكل غير قانوني مما يصعب معه تحصيل أية حقوق في حالات الفصل أو إصابات العمل. هذا النوع من العمال لا يتمتعون بأية حماية، وهذا الواقع المؤسف مستمر منذ سنوات طويلة وأصبح واقعاً ثابتاً دون أي إجراء فعلي من قبل وزارة العمل الفلسطينية أو اتحاد النقابات الفلسطينية. وتراجعت خدمات المؤسسات الأهلية للعمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية لذات الحجة وهي قلة الامكانيات المالية. فبرنامج الخدمات القانونية في وزارة العمل توقف عن العمل وتم إنهاء التعاقد مع المحامي الوحيد والمدفوع الأجر من منظمة العمل الدولية، بحجة أن الخدمات القانونية هي من اختصاص النقابات العمالية. (٧) وتجربة دائرة الخدمات القانونية للنقابات العمالية ليست بأحسن حال رغم أن اتحاد النقابات وقع اتفاقية مع الهستدروت في العام ١٩٩٥ بموجبها تعاد رسوم التنظيم النقابي التي تعادل ١ ٪ من الأجر الشهري للعامل الفلسطيني "كانت تجبيه الهستدروت".

**يتضح من السياق التاريخي لتشغيل العمالة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية، أن هنالك إشكالية في الإجابة على السؤال الأساسي التالي: هل يستطع الفلسطينيون تنفيذ مقاطعة شاملة للعمل في المشاريع الإسرائيلية ؟ و هل يستطيع الإسرائيليون الاستغناء الكلي عن العمالة الفلسطينية ؟ وفي المقابل هناك إجابة واضحة، تقول أن الفلسطينيين يرغبون في فك الارتباط ولا يستطيعون، والإسرائيليون يستطيعون ولا يريدون.**

## تشغيل العمالة: سياسة أم اقتصاد

لقد سادت قناعة راسخة لدى قطاع واسع من الشعب الفسطيني بأن ربط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقة تبعية بًالاقتصاد الاسرائيلي هو الوجه الآخر للاحتلال العسكري والاثنان معاً استهدفا الحيلولة دون تقرير المصير وقيام الدولة الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، ولكن هذه الرؤية تخلخلت بعد اتفاقيات التسوية بين اسرائيل و م.ت.ف، وتحديداً بعد اتفاقيات باريس الاقتصادية والمتعلقة بالعمل. وكان من المتوقع أن تحدث تغييرات جذرية تمشياً مع الوعود الأمريكية والأوروبية حول التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية وان يتم تخفيف القيود على العاملين ويتم تحسن ظروف عملهم وتسهيل انتقالهم وأن تجري توقيع اتفاقيات عمل وتنظم العلاقة، بما يضمن وقف انتهاك حقوق العمال الفلسطينيين والذي استمر لثلاثة عقود. إلا أن التطورات السياسية اللاحقة حملت معها إجراءات وسياسات أكثر قسوة وصلت حد إغلاق الأراضي الفلسطينية لفتراتٍ طويلة وتم طرد جماعي لعشرات الآلاف من العاملين الفلسطينين لدواعي سياسية وأمنية. وحولت إسرائيل مسألة العمالة الفلسطينية لقضية تفاوض سياسي ( ورقة ضغط على الجانب الفلسطيني) وهي متأكدة أن العمالة الفلسطينية في المشاريع الاسرائيلية مضطرة للعمل بغض النظر عن شروط وظروف التشغيل، لأن هذا العمل يشكل الدخل الوحيد لعشرات الالاف من الأسر الفلسطينية والتي لا تجد بديل آخر، لا في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا في دول الخليجٍ والكويت والعراق وليبيا بعد حرب الخليج الثانية وتفاقم الوضع سوءاً بعد احتلال العراق والهيمنة الامريكية على المنطقة. اي أن اسرائيل تستخدم العمالة الفلسطينية كورقة ضغط سياسي في المفاوضات وفي تفجير الوضع الداخلي الفلسطيني. وعليه فالسلطة الفلسطينية واتحاد النقابات والمنظمات الأهلية مجتمعين ومنفردين عليهم أن يدركوا خطورة الحالة التي وصلت إليها العمالة الفلسطينية في المشاريع الاسرائيلية. من هنا تبرز ضرورة التعاطي مع موضوعة العمالة الفلسطينية العاملة في المشاريع الاسرائيلية، وذلك في ظل عجزالسلطة الفلسطينية وعجز الاقتصاد الفلسطيني عن توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة، وفي ظل عدم القدرة على استيعاب القوى العاملة الناتجة عن الزيادة السنوية للسكان، وفي ظل عدم القدرة على ايجاد بديل تشغيلي في الدول العربية لا بد من العمل على:

أولا: تحويل موضوع العاملين الفلسطينيين العاملين في المشاريع الاسرائيلية لقضية سياسية – اقتصادية تفاوضية أساسية بعيداً عن الانفعال والعفوية، فإسرائيل تتحمل مسؤولية الحالة المتأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني عموماً والقوى العاملة الفلسطينية على وجه التخصيص.

ثانيا: لا بد من الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين الفلسطينين ومتابعة حقوقهم والانتهاكات التي تمارس بحقهم بشكل منتظم من قبل الجهات الاسرائيلية المختلفة.

ثالثا: العمل على المستوى الدولي والمنظمات العمالية الدولية وفي مقدمتها منظمة العمل الدوليه للضغط على الحكومة الاسرائيلية والهستدروت للتسليم بحقوق العمال الفلسطينيين المستقطعة وبحقهم في العمل والتنقل والحماية القانونية تمشياً مع الاتفاقيات والقانون الدولي.

رابعا: وضع قضايا العاملين الفلسطينيين على أجندة المنظمات الأهلية وبشكل خاص المنظمات المختصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا: إعادةً تنظيم الحركة النقابية الفلسطينية وتعزيز دورها لكي تتمكن من تبني قضايا هذه الفئة.

ربحي قطامش هو محام وخبير قانوني، وباحث في الشؤون العمالية.

## المراجع

(١) د. ماجد صبيح. القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ١٩٩٥-٢٠٠٣. سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (٥٩). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حزيران ٢٠٠٥. ص٨٤.
(٢) د. عبد الفتاح ابو الشكر. العمالة الفلسطينية في إسرائيل. ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين ايار ١٩٩٨. منشورات وزارة العمل الفلسطينية المجلد الاول ص١١٢.
(٣) د. عبد الفتاح ابو الشكر المصدر السابق ص ١١٤. و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي أعداد مختلفة .
(٤) ربحي قطامش. قضايا المرأة العاملة الفلسطينية – منشورات جمعية المرأة العاملة ١٩٩٩ ص١٢٢.
(٥) مقابلة مع موظف في دائرة التشغيل بوزارة العمل الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٢.

# نحو تفعيل الدور الشعبي كقاعدة لانطلاق حملة عالمية للمقاطعة

**بقلم: نضال كناعنة**

بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية حول عدم شرعية جدار الفصل العنصري، انطلقت حملة فلسطينية – وقع عليها ما يزيد على ١٧٠ مؤسسة من منظمات العمل المدني الفلسطينية تنادي بسحب الاستثمارات من إسرائيل ومقاطعتها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد بدأت هذه الحملة تلاقي أصداءاً في العالم، فكل أسبوع تقريباً نسمع عن حزب أو مجموعة دينية أو مؤسسة أو شخصية تعلن عن تأييدها لروح هذا النداء وكلما ازدادت قائمة المناصرين اسماً، ازدادت الأصوات من الجهة الأخرى والتي تتهم بالعنصرية واللاسامية والنازية، وغيرها من التهم الجاهزة مسبقاً.

هذا ما يدور على الساحة الدولية. ولكن أليس من الضروري أن ترتكز مثل هذه الحملة على قاعدة شعبية واسعة داخل الوطن قبل أن تصّدر إلى الخارج؟ إنه لمن الضروري تحريك الشارع الفلسطيني نحو الالتزام بهذا النداء وتعزيز الحملة على المستوى الوطني أولاً، أو علي الأقل بموازاة الحملة خارج الوطن حتى تشكل ركيزةً ومثالاً يحتذى لها.

لقد تم لي مؤخراً الاطلاع على أحد التحقيقات الصحفية حول المقاطعة المحلية للبضائع الاسرائيلية، وأكثر ما لفت انتباهي هو أن غالبية المواطنين الفلسطينيين الذين تم استطلاع رأيهم حول إمكانيات نجاح حملة محلية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، أجمعوا على رأي واحد أنه سيكون من الصعب مقاطعة البضائع الاسرائيلية واللجوء إلى المنتج الفلسطيني لتدني جودة الأخير مقارنة بجودة الأول. إن هذا واقع موجود على الأرض يجب التعامل معه كما هو، ووضع استراتيجية ملائمة لتغييره وإطلاق حملة للتوعية حول قضية المقاطعة وفي حملةٍ كهذه يجب التركيز على عددٍ من النقاط التي يجب إيصالها وأخذ بعض الحقائق القائمة بالحسبان:

إن قرار مقاطعة البضائع الاسرائيلية من قبل المستهلك الفلسطيني يجب أن يكون قراراً سياسياً صرفاً. فاعتبارات مثل الجودة والأسعار يجب أن لا تدخل في اعتبار المستهلك الفلسطيني، فعلى المستهلك الفلسطيني أن يتذكر دائماً أنه ليس طرفاً محايداً في هذه العملية فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بهذا الترف الذي يستطيع أن يتمتع به أي مستهلك آخر – تنحصر خياراته عند الشراء في الجودة والسعار وإلى ما ذلك –. فنحن في النهاية، ورغماً عنا، أحد طرفي معادلة المحتل والخاضع للاحتلال، وليس اتخاذنا لموقف الحياد بكافٍ لمنحنا مثل هذه الوضعية. ورغماً عنا نحن واقعون تحت الاحتلال وسيبقى المحتل يعاملنا بدونية، وهو يريد لنا أن نبقى سوقاً استهلاكياً له في كل شيئ، بدئاً بالبضائع مروراً بالتقليد الأعمى لسوافه الأمور وانتهاءاً بالأفكار. وما تعاملنا مع المحتل بحيادية إلا استدخال للهزيمة ورضوخ للأمر الواقع، ولا أظننا نجد مواطناً فلسطينياً يصل إلى مثل هذا الاستنتاج ويبقى على حياده.

دعنا نسلم جدلاً بتدني جودة المنتج الفلسطيني مقارنةً بمثيله الاسرائيلي، بما أن هذه القضية قد طرحت، ولنبحث عن أسباب تخلف المنتج الفلسطيني، فما هي أسباب هذا التدني؟! إن الاحتلال الاسرائيلي هو المسؤول الأول عن تدني نوعية المنتج الفلسطيني وذلك عبر سياسات مدروسة من حصار ووضع عراقيل أمام العامل والمصنع والمصدر. فمنذ بداية الاحتلال تم ضرب الصناعة الفلسطينية المتواضعة في حينه وتم وضع الاقتصاد الفلسطيني في منافسةٍ غير عادلة مع الاقتصاد الاسرائيلي القوي. وكانت ولا تزال إسرائيل المنفذ الوحيد للاقتصاد الفلسطيني على العالم فالتصدير يتم عبر إسرائيل والاستيراد أيضاً – للبضائع وللمواد الخام – وكذلك تم تقييد الحركة داخلياً فوضعت القيود على تنقل البضائع والأيدي العاملة وأهملت البنى التحتية الضرورية لتطور أي نوع من الصناعة، كما جرت السيطرة الكاملة على مصادر المياه وتجييرها لتطوير الزراعة المتطورة في المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية، لتبقى الزراعة الفلسطينية تقليدية متخلفة عن الاسرائيلية بخطوات كبيرة. كل ذلك جاء من أجل إبقاء الأراضي المحتلة سوقاً استهلاكياً صرفاً للبضائع الاسرائيلية وإبقاء اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة مقيدة بالعمل داخل إسرائيل، ولقد تم حتى التخلي عن هذه الأخيرة – لصالح اليد العاملة المستوردة – مع انطلاقة الانتفاضة، فلم يبقى للفلسطيني إلا أن يكون مستهلكاً لبضائع محتله. لذا فإنه أن صح معاقبة أحدٍ ما على تدني جودة المنتج الفلسطيني فيجب معاقبة المسؤول عن وصول صناعتنا إلى هذا الوضع، ألا وهو المحتل الاسرائيلي وليس معاقبة الضحية وهي في حالتنا المنتج الفلسطيني.

> **إنه أن صح معاقبة أحدٍ ما على تدني جودة المنتج الفلسطيني فيجب معاقبة المسؤول عن وصول صناعتنا إلى هذا الوضع، ألا وهو المحتل الاسرائيلي وليس معاقبة الضحية وهي في حالتنا المنتج الفلسطيني.**

إن أبسط قوانين التجارة – العرض والطلب – يحتم على المستهلك الفلسطيني شراء المنتج الفلسطيني، فكيف نطلب من المصّنع الفلسطيني تحسين جودة منتجه دون أن يكون عليها طلب. ووفق قانون العرض والطلب فإنه بالحتم زيادة الطلب على المنتج الفلسطيني ستأدي إلى زيادة العرض أي زيادة الانتاج والأرباح وبالتالي إيجاد فرصة حقيقية لتحسين الجودة، فلا توجد أي صناعة في العالم وجدت متطورة، إنما هي الدائرة السحرية للعرض والطلب فمع زيادة الطلب زيادة العرض وهكذا ومع كل دورة وتراكم للربح فرصةً لتطوير المعروض كماً ونوعاً، هكذا يتطور الاقتصاد، وليس من المنطقي مطالبة المنتج الفلسطيني بأن يكون متفوقاً منذ البداية. ومن أجل الحق فإن المنتج الفلسطيني قد بدأ بداية جيدة – مع الأخذ بالحسبان كل العراقيل التي وضعت أمام تطوره – ولا يجب أن لا ننسى انه ما زال في بداياته ولكن للآن يملك كل مقومات البداية الكفيلة بالنجاح إذا ما تم دعمه من قبل المستهلك الفلسطيني.

> **سيكون من الخطأ أن نتحدث نحن الفلسطينيون عن المنتج الاسرائيلي الافضل من المنتج الفلسطيني كمبرر. إن هذا ليس مبرراً بالمرة. فربما بالنسبة للنرويجي البرتقال الاسرائيلي هو الافضل ولكنه على استعداد للتنازل قليلاً عن جودة برتقالته لكي يضمن أنه بشرائها لا يمول قتل طفلٍ في فلسطين.**

إن دعم المنتج المحلي في أي بلد هو غاية وطنية، والاقتصاد الناجح هو دعامة الاستقلال السياسي، والدعامة المهمة في مواجهة التبعية، هذا هو الحال في الدول المستقلة، فكم بالأحرى لدى الدول الخاضعة للاحتلال. فما دمنا لا نستطيع الانعتاق من الاحتلال الاقتصادي الاسرائيلي فلن نستطيع أبداً الانعتاق من احتلالها العسكري، وها هي اسرائيل عندما تريد الضغط على الشعب الفلسطيني أول ما تقوم به هو الضغط عليه اقتصادياً فتلغي تصاريح العمل داخل إسرائيل وتغلق المعابر أمام البضائع الفلسطينية وتمنع دخول المواد الخام أو البضائع المنافسة لبضائعها، فلماذا نستمر بتسليم ناصيتنا ليد الاحتلال، فمقاطعة المنتج الاسرائيلي وبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل هي أول وأهم الخطوات نحو الاستقلال السياسي.

مع اليوم الأول لاندلاع الانتفاضة الثانية تعالت الأصوات من أجل الحفاظ على الصبغة الشعبية للانتفاضة، وضمان أوسع مشاركة شعبية فيها كضمان لاستمرارها ومن أجل تحقيق أهداف الانتفاضة. إن المشاركة في مقاطعة البضائع الاسرائيلية على مستوى الفرد هي جزء مهم من النضال الشعبي وهي مرحلة



مظاهرة جماهيرية فلسطينية مؤيدة لحق العودة ٢٠٠٣

تصوير: بديل

## شريط الاخبار

### السفير الكندي يفتتح مركزا للكمبيوتر في مخيم الجليل في البقاع اللبناني

لبنان ١٤ كانون الأول ٢٠٠٥ ("معا"). افتتح السفير الكندي في بيروت مركزا للكمبيوتر مولته السفارة الكندية في مخيم الجليل بالقرب من مدينة بعلبك البقاعية اللبنانية، وخلال حفل الافتتاح أكد السفير وقوف كندا الى جانب حقوق الشعب الفلسطيني. وبدوره شكر رئيس اتحاد مراكز الشباب يوسف احمد، السفير الكندي والطاقم المرافق له والحكومة الكندية لهذه الإلتفاتة الكريمة، مؤكدا على ضرورة دعم هذه المبادرات التي تلبي احتياجات الشاب في المخيمات.

### مؤتمر شعبي في الخليل تحت شعار: "حق العودة جوهر قضية فلسطين وخط أحمر"

الخليل ١٣. كانون أول ٢٠٠٥ وفا- أكد مجتمعون في الخليل بالضفة الغربية على ضرورة الاستمرار بالتمسك بالثوابت الوطنية، وخصوصاً قضية القدس واللاجئين والعمل على تجذير حقنا في أرضنا بالنضال الدائم بشتى الأساليب. كما أوصى المجتمعون بضرورة الإبقاء على المخيمات مع تحسين الظروف المعيشية للاجئين في مناطق سكناهم ومحاربة كافة سياسات ومشاريع التوطين، والعمل على دعم ومساندة كافة المؤسسات الوطنية التي تم إنشاؤها للحفاظ على حق العودة وضرورة العمل على توثيق التاريخ. كما أوصوا بالتمسك بحق العودة وإنشاء مؤسسات وطنية تهتم بكافة الجوانب الوطنية والتراثية والتاريخية، بما في ذلك متحف لتنشيط الذاكرة الفلسطينية.

### خُمس اليهود في النقب يؤيدون "الترانسفير ضد البدو"!!

حيفا، ١٣ كانون أول ٢٠٠٥ ("الإتحاد"). بين استطلاع بادرت اليه شبكة "أخبار هوت" في الجنوب ان العرب البدو في النقب يشكلون في نظر اليهود هناك "خطرا وعبئا غير مرغوب به"!! وقد أجري الإستطلاع هاتفيا وشمل ٧٠٥ مستطلعين من سن ١٧ عاما فما فوق جميعهم من اليهود من سكان الجنوب، وتبين من نتائجه ان ٢٠ بالمئة منهم "يؤيدون ترحيل بدو النقب" وأن ١١ بالمئة يؤيدون "حرمانهم من الهوية الاسرائيلية" وأن ٩ بالمئة يؤيدون ترحيلهم . ترانسفير، في حين ايد ١٣ بالمئة مساواتهم الكاملة في المجالات كافة وايد ١٢ بالمئة منهم التمييز لصالح البدو في الوظائف والمواقع المؤثرة ، وايد ١٦ بالمئة الابقاء علي السياسة الراهنة. ويعتقد ٧٠ بالمئة ان البدو يسلبون اراضي الدولة العبرية في النقب ويعتقد عكس ذلك ١٠ بالمئة فقط.

### تقرير "إدفا": رواتب العمال العرب تقل بنسبة ٢٥٪ عن متوسط الأجور في اسرائيل

فلسطين ١٣ كانون الأول ٢٠٠٥ ("عرب ٤٨"). اكد تقرير اعده مركز "إدفا" (مركز ابحاث المجتمع الاسرائيلي) غياب المساوة الاجتماعية في المجتمع الاسرائيلي، ليس بين اليهود والعرب فحسب، بل وبين اليهود الغربيين والشرقيين انفسهم، حيث يشير التقرير الذي يتناول الاوضاع الاجتماعية في اسرائيل في العام ٢٠٠٤، إلى الفوارق بين المجموعات المختلفة في المجتمع الاسرائيلي. فقد بين الفحص الذي اجري على طريقة احتساب النقاط، ان متوسط مدخول اليهودي من أصل غربي وصل في العام ٢٠٠٤ الى ١٣٦ نقطة، مقابل ١٠٠ نقطة لليهودي من أصل شرقي، و٧٥ نقطة للمواطن العربي.

### رفض توسيع منطقة نفوذ سخنين على اراض تعود ملكيتها لاهالي المدينة

فلسطين، ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥، ("عرب ٤٨"). رفضت لجنة الحدود في وزارة الداخلية الإسرائيلية غالبية طلبات بلدية سخنين بشأن زيادة منطقة نفوذها من الأراضي التي تم ضمها إلى المجلس الإقليمي "مسغاف"، مع العلم أن نسبة منطقة النفوذ في مسغاف لعدد السكان أكبر بـ ٣٦ مرة من نسبة منطقة نفوذ سخنين إلى عدد السكان العرب، إلا أن لجنة الحدود وافقت فقط على تحويل ١٧٠٠ دونم من أصل ٩٠٠٠ دونم طالبت بها بلدية سخنين! وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه يبلغ عدد سكان مسغاف ١٥ ألف نسمة موزعون في منطقة نفود تصل مساحتها إلى ٢١٠ آلاف دونم، في حين يبلغ عدد سكان مدينة سخنين ٢٥ ألف نسمة، أما منطقة نفوذها فلا تتجاوز ٩٧٠٠ دونم!!

من مراحل العصيان المدني أهم مظاهر النضال الشعبي.

إن للمقاطعة تأثير مهم من الناحية النفسية فهي من جهة لها تأثير نفسي قوي على الجانب الاسرائيلي تجعل الإسرائيلي يشعر بأنه معزول وتشعره بالضعف وقد تدفعه للتفكير فيما يقوم به خاصةً إذا وصلت الانتفاضة إلى جيبه، والأهم هو تأثيرها على المواطن الفلسطيني نفسه فالمقاطعة تمنح الفرد الشعور بالمساهمة والانتماء والمشاركة وخاصةً إزاء الأصوات التي تنادي بإعادة الانتفاضة إلى طابعها الشعبي. إن المقاطعة التجارية هي من أفضل الوسائل لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في منح فرصة المساهمة للجميع ابتداءاً من طالب المدرسة إلى ربة البيت ليس أفضل من أن يشعر أي فرد بالمجتمع بأنه يساهم في معركة التحرر إن هذا الشعور يعزز الانتماء والالتزام ويذكر الفرد على مدار الساعة بوجوب عدم الاستسلام وبقدرته على فعل شيء وعدم الاستسلام لليأس.

لا نستطيع نحن كشعب فلسطيني أن نطلب من العالم مساندتنا والوقوف إلى جانبنا في قضيتنا العادلة بينما نحن لا نقوم بالحد الأدنى المطلوب منا كشعب واقع تحت الاحتلال، فليس من العدل بمكان أن نشعر بالغيظ عند سماع نبأ بضاعة اسرائيلية تدخل أي بلد عربي، ونستغرب كيف أن مواطن دولة عربية يشتري بضاعة اسرائيلية في حين نحن أكثر شعب عربي يستهلك البضاعة الاسرائيلية. فكما ذكرنا سابقاً على الحملة المحلية أن تكون بمثابة القدوة التي تحتذى بالنسبة للحملة على الصعيد العالمي، فإن لم نكن نحن أهل القضية قدوة للعالم، فلا يجب أن نتوقع للحظة نجاح حملة للمقاطعة على مستوى العالم. فماذا سيكون موقفنا أمام النرويجي أو الكندي الذي يقاطع البضائع الاسرائيلية ويهاجم من قبل العالم وتلصق به شتى التهم من العنصرية ومعاداة السامية. ورغم هذا يثبت على موقفه انتصاراً لنا بينما نحن لا ننتصر لأنفسنا، علينا أن نتذكر جميعاً أنه وفي النهاية إسرائيل لم تقم ببناء جدار فصل عنصري حول إقليم تروندیلاند النرويجي الذي أصدر قراراً بمنع تداول البضائع الاسرائيلية وبأن الحواجز العسكرية الاسرائيلية لا تستوقف النرويجيين في النرويج في الجيئة والذهاب ومع هذا فقد قرر نرويجيون وغيرهم من الشرفاء حول العالم مقاطعة البضائع الاسرائيلية. إذاً سيكون من الخطأ أن نتحدث نحن الفلسطينيون عن المنتج الاسرائيلي الافضل من المنتج الفلسطيني كمبرر. فربما بالنسبة للنرويجي البرتقال الاسرائيلي هو الافضل ولكنه على استعداد للتنازل قليلاً عن جودة برتقالته لكي يضمن أنه بشرائها لا يمول قتل طفل في فلسطين.

من أجل تفعيل دور المواطن الفلسطيني في حملة المقاطعة يجب أن يكون هنالك قرار على مستوىً واسع إما على المستوى السياسي، أي أن تبادر السلطة الفلسطينية إلى ذلك أو الاحزاب الفلسطينية أو على المستوى الشعبي فيجب على أي حال أن تصل رسالة واضحة للمواطن العادي بأنه مطالب بمقاطعة البضائع الاسرائيلية كما على المواطن أن يشعر بأنه جزء من العمل السياسي والنضالي وأن المقاطعة هي أضعف الإيمان المطلوب منه، عليه أيضاً أن يعي جيداً أهداف الحملة وأن يستوعب مدى القوة الكامنة بين يديه، فعليه من ناحية أن لا يستخف بهذه القوة وأن يشعر بمدى أهمية خياراته تلك، ومن الناحية الأخرى عليه أن لا يبالغ في تقدير نتائجها، لأن هذا سيقوده إلى الإحباط فلا يجب أن يتوقع أنه وفي الغد ولحظة قيامه بشراء المنتج الفلسطيني أو أي منتج آخر بدل الاسرائيلي فإنه سيجد أن الاحتلال قد ولى بغير رجعة وأن القضية قد حلت، فالمقاطعة ليست سلاحاً سحرياً - خاصةً وهي في مرحلتها المحلية - ولكن عليه أن يعي بأنها مؤلمة للعدو على المدى الطويل وبأنها ستساعد على دعم الصناعات الوطنية، وأنها الخطوة الأولى والضرورية لإشعال الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وأنه إن لم يبدأ بنفسه فلا يتوقع أبداً أن يقوم آخرون وراء البحار بذلك، وأن أفضل وسيلة للفت أنظار العالم إلى المقاطعة هي مقاطعة محلية - وهذا ما ثبت في التجربة الجنوب أفريقية - والتي لنا بها دروس عظام لنتعلمها، فليس أبدى منا في أن نكون قدوةً للعالم في مناصرتنا.

يجب على المواطن الفلسطيني أن يصل إلى القناعة بانه لا يجب أن ينتظر الآخرين لكي يقوم بالمقاطعة عليه أن يعتاد على أن يخاطب نفسه في كل مرة يذهب بها للتبضع: لا يحق لنا أن نقول لغيرنا أنظر إلى القشة في عينك ولا ننظر الخشبة في أعيننا - ابدأ بنفسك - فإن كل منتج اسرائيلي لا تشتريه هو خسارة للاحتلال، بشكل مباشر وغير مباشر، فهو خسارة للمصنع الاسرائيلي وخسارة للدولة التي تجبي الضرائب عن كل منتج يباع وتذكر بأن ما يقارب نصف ميزانية دولة الاحتلال يصرف على العسكر والأمن أي نصف الضرائب المحصلة عن كل سلعة اسرائيلية تشتريها يذهب للجيش، أي أنك تمول عزل نفسك بالجدار وتمول الحاجز العسكري.

من الضروري تعميم تجربة المقاطعة على المستهلك البسيط الذي يشكل قاعدة هرم الاستهلاك، ولكن يجب أن لا ننسى أبداً الحلقة التي تأتي فوقه في هرم الإستهلاك ألا وهي التجار والموزعون، والذين قد يلعبون دوراً مهماً للغاية في قضية المقاطعة، وهنا تدخل أيضاً، وبإلحاح، معادلة العرض والطلب، لقد تم الحديث أعلاه عن شق الطلب على البضائع الاسرائيلية، ولكن يجب ألا ننسى أن هنالك مواطنون فلسطينيون يلعبون دوراً مهماً في قضية العرض وليس في الطلب فقط. فإن المنتج الاسرائيلي لا يستطيع عرض بضاعته على قاعدة هرم الاستهلاك الفلسطيني بشكل مباشر فهو بحاجة إلى وكلاء وموزعون وبالأساس حلقةً الوصل المباشرة مع المستهلك البسيط، المتاجر الفلسطينية، فإذا امتنعت هذه الأخيرة عن عرض المنتوجات الفلسطينية فإنه ومها كانت حينها قيمة الطلب، سيكون من الصعب تلبيته لانعدام العرض. لذا فإنه من الأهمية بمكان إشراك التاجر الفلسطيني في حملة المقاطعة، ولكن هذا يتطلب جهداً منفرداً لتعبئة التجار والموزعين والمستوردين والمنتجين. ومن الممكن مثلاً البدء بحملة المتاجر الخالية من المنتجات الاسرائيلية وتشجيع المستهلكين على تفضيل هذه المتاجر وهكذا يكون بالإمكان تعويض صاحب المتجر عن خسارته المادية جراء عدم بيع المنتج الاسرائيلي. إن خطوة كهذه - بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في المقاطعة - تعمل أيضاً على تعزيز الثقة بين مختلف طبقات المجتمع الفلسطيني وهي خطوة هامة في هذه المرحلة.

صورة من مظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليغري البرازلية، كانون ثاني ٢٠٠٥ تصوير: بديل

قد لا تستطيع السلطة الفلسطينية اتخاذ الخطوات المباشرة لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية - هذه قضية تبقى مفتوحةً للنقاش - ولكن من الأكيد أنها تستطيع اتخاذ خطوات غير مباشرة تدعم حملة من هذا النوع تمت المبادرة إليها على المستوى الشعبي، حيث على مستوى التشريع عليها واجب سن القوانين التي تمنح التسهيلات من أجل نهوض الصناعة المحلية والانتاج المحلي الوطني، ووضع التسهيلات أمام استيراد المنتجات البديلة للبضائع الاسرائيلية والتي لا تستطيع الصناعة الفلسطينية توفيرها في الوقت الراهن. كذلك وعلى مستوى التشريع أيضاً، يجب وضع التشريعات الضرورية لضمان جودة المنتج المحلي وفرض معايير عالية للجودة على المنتج الاسرائيلي لكي لا نبقى سوقاً استهلاكياً للبضائع الاسرائيلية المتدنية الجودة والرخيصة الثمن والتي يرفضها السوق الاسرائيلي نفسه. إضافةً إلى التشدد من ناحية التطبيق والمراقبة على الجودة. من اجل النهوض بجودة المنتج الفلسطيني. وتستطيع السلطة تقديم التسهيلات أمام الصناعة الفلسطينية والقيام بدورها في الترويج للمنتج الفلسطيني في الشارع الفلسطيني دون التطرق إلى مقاطعة السلع الاسرائيلية. والأهم من هذا محاسبة المتنفذين الذين يمسكون بوكالات للبضائع الاسرائيلية ويعملون على إغراق السوق بها، فهم يشكلون قدوة محبطة للمستهلك الفلسطيني البسيط.

إن هذه النقاط يجب أخذها بالحسبان عند التخطيط لتفعيل حملة المقاطعة المحلية ويجب إيصالها للمستهلك البسيط لدفعه بشكل ذاتي نحو اتخاذ القرار بالمقاطعة. يجب الاعداد جيدا لمثل هذه الحملة من أجل ضمان عدم فشلها أو كونها محاولة تضاف إلى عدة حملات سابقة للمقاطعة نعرف جميعاً نهايتها. لذا من الضروري الامتناع عن العمل العفوي والتخطيط جيداً من اجل إنجاحٍ حملة وطنية لمقاطعة البضائع الاسرائيلية تكون فعلاً ملهمةً للشرفاء حول العالم بغية الوصول إلى مقاطعة عالمية لنظام الفصل العنصر الاسرائيلي لتكون نهايته كنهاية سابقه في جنوب أفريقيا.

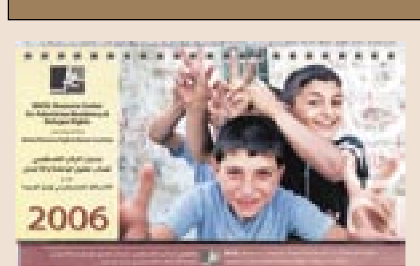
---

نضال كناعنة هو المسؤول الإعلامي في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

# صدر حديثاً

## عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

### تقويم مركز بديل للعام ٢٠٠٦




أصدر مركز بديل تقويمه الجديد للعام ٢٠٠٦ باللغتين العربية والانكليزية. ويضم التقويم على خلفيات ومعلومات حول الشعب الفلسطيني ومناسباته الوطنية، كما يضم لمحة عن قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. يتكون التقويم الجديد من القطع الصغير الملون.

### سد الثغرات في الحماية الدولية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين في الدول الأعضاء في اتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١




اللغة: الإنجليزية
عدد الصفحات: ٤٨٨
الحجم: ١٦,٥*٢٣
الناشر: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
تاريخ النشر: آب ٢٠٠٥
ISSN: 9950-339-00-6

يتعرض هذا الكتاب إلى المشاكل وثغرات الحماية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين ممن يبحثون عن الحماية في سياق المعاهدة الدولية للعام ١٩٥١ و/أو المعاهدة الدولية الخاصة بعديمي الجنسية في الدول الثالثة في العالم العربي. ويهدف هذا الكتاب إلى تعزيز عملية تطبيق معايير الحماية القانونية التي تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين، وبالتحديد الحق في احتوائهم ضمن المادة (١د) من معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١.

ويشتمل الكتاب على سبعة فصول، يوفّر الفصلين الأول والثاني منها خلفية معلوماتية ذات صلة باللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي الذي وضعته الأمم المتحدة لحماية ومساعدة اللاجئين (مثل لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين، الأنروا، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين)

أما الفصلين الثالث والرابع فيركّزان على التعريف وتفسير الوثائق والمعايير الدولية ذات العلاقة (مثل معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١، بما فيها المادة ١د، والمعاهدة الدولية الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية للعام ١٩٥٤).

ويزوّد الفصلين الخامس والسادس للقارئ خلفية عامة، ونتائج ومستخلصات دراسة المقارنة التي أجراها مركز بديل حول الممارسات الوطنية ذات العلاقة بحماية اللاجئين الفلسطينيين في ظل الوثائق والأدوات الدولية ذات الصلة.

وأخيراً، يوفّر الفصل السابع ملخّص لتوصيات مركز بديل لجسر الهوة والثغرات في الحماية ولتحسين نوعية الحماية المتوفرة للاجئين الفلسطينيين.

### هل تتعارض الحقوق الإسرائيلية مع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؟ تحديد الجدليات الممكنة



اللغة: الإنجليزية (وقريباً بالعربية)
عدد الصفحات: ٣٤
الحجم: A٤
الناشر: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
المؤلف: مايكل كيغان، محامي، جامعة تل أبيب، برنامج التعليم القانوني
تاريخ الإصدار: آب ٢٠٠٥
ISSN: 1728-1660

في ورقة العمل هذه، عمل الخبير في القانون الدولي "مايكل كيغان" على تطوير فكرة تعارض الحقوق كأداة لتناول الاعتراضات الإسرائيلية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية. وتبدأ هذه الورقة من الفرضية القائلة بأن "حق العودة" قائم ويجب على إسرائيل قبوله بغية التوصل لحل عادل ودائم يتوافق مع القوانين والقرارات الدولية، بدلاً من الخوض في الجدليات الفلسطينية حول هذا الحق.

وتهدف هذه الورقة إلى تعريف وتخمين فصل ادعاءات اليهود أو الإسرائيليين التي لا يمكن أن تتوافق مع عودة اللاجئين، فبدون هذا الفصل، فمن الممكن فهم طرح قضايا حقوق الفلسطينيين على أنها إنكارٌ للمصالح الإسرائيلية، والعكس صحيح.

ولأن الفلسطينيين يسندون حقهم في العودة على القوانين الدولية، فمن الممكن للعديد من الإسرائيليين الاستنتاج بأن القانون الدولي لن يترك لهم المجال لتلبية رغباتهم. وبأخذ الفصل، تعارض الحقوق بعين الاعتبار، فبالإمكان الإقرار بمصالح كلا الطرفين، وبالإمكان تقييم هذه المصالح بميزان القواني الدولية ذات الصلة. بهذه الطريقة، ستتاح الفرصة للحوار لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين ممن يريدون حلاً عاجلاً ودائما للصراع، وكذلك يعتبر رداً على المثقفين الإسرائيليين ممن ينادون بعدالة المطالب الفلسطينية بينما يبحثون عن أسباب بديلة لمعارضة التنفيذ الكامل لحق الفلسطينيين في العودة.

ويحاول "كيغان" توضيح أهم الجدليات التي يمكن طرحها في سياق القانون الدولي لمختلف الدعاوى الإسرائيلية، ومن ثم تقييم نقاط القوة لكلٍ من هذه الجدليات. ولقد استخلص "كيغان" أن بإمكان الإسرائيليين القيام بسلسلة من الجدليات من أجل مقاومة العديد من الدعاوى المتعلقة باستعادة الممتلكات، وربما أساليب معينة أخرى لعودة اللاجئين. ولقد استخلص بأن رفع المزيد من الدعاوى المطالبة بحق اليهود الجماعي بالفصل، وتقرير المصير في دولتهم حيث يشكلون أغلبية يشكّل ضعفاً قانونياً بحد ذاته.

للحصول على منشورات مركز بديل
يرجى الإتصال على العنوان التالي:
هاتف: 0097222777086
تلفاكس: 0097222747346
بريد الكتروني: admin@badil.org
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

# جنـوب أفريقيـا وفلسطيـن/إسرائيـل في سيـاق حمـلات المقاطعـة

بقلم: بنغاني ناغاليـزا وأندريـه نيوهـوف

يعتقد الكثير بوجود مشابهةً بين نظام الفصل العنصري الجنوب إفريقي والوضع في فلسطين/ إسرائيل. إن من أهم الدروس الأساسية في النضال الجنوب أفريقي كان أن العزل الدولي يعتمد على التعبئة الداخلية الناجعة وحملات المقاومة الشعبية القادرة على الاستمرار.

### جنـوب أفريقيـا

بدأ استعمار جنوب أفريقيا في العام ١٦٥٢ عندما وضع جان فان ريبيك الهولندي الأصل - والذي مثل شركة التجارة الشرق الهندية - قدمه على الأراضي التي سميت فيما بعد معسكر الأمل الجميل (Cape of Good Hope).

كتب في حينه إلى رؤسائه أنه قد وجد "ما يشبه" الأرض الفارغة. وكانت تلك كذبة بشعة طبعا. فقبل الميلاد بآلاف السنين عاش على تلك الأرض شعوب الخوي-سان. وفي سنة ١٦٥٨، أعطى فان ريبيك إذنا للعمال البيض من مستخدمي الشركة، بالبقاء في جنوب أفريقيا بعد أن انتهت عقود عملهم. وبعد نحو أربعين عاما انضم البريطانيون إلى الهولنديين واستوطنوا أيضا في جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٤٨، تسلم الحزب القومي السلطة بقيادة دي إف مالان، الذي رفع شعارات عنصرية أثناء حملته الانتخابية.

تحدث مالان بشكل متواصل عن "الأبارتهيد"، وهي كلمة هولندية تعني "الفصل العنصري". ثم أتبع ذلك بتقديم مصطلح "أبارتهيد" في القانون، فحسب حكومة الفصل العنصري، كان على الأشخاص السود أن ينفصلوا عن البيض وقد استمر ذلك لعدة عقود قام أثناءها نظام الفصل العنصري بنفي الإفريقيين عن الأراضي التي نسبها الأشخاص البيض إلى أنفسهم وأبعدوهم إلى "بانتوستانات" أي مراكز تجمع السكان السود. وقد صار ينظر إلى السود على أنهم عبيداً ولا يصلحون لأكثر من العمل لدى البيض، فكل ما يحتاجونه هو القليل من التدريب على أداء الأعمال التي لا تتطلب المهارة.

### فلسطيـن/إسرائيـل

كانت فترة الحرب العالمية الثانية فترة مظلمة في التاريخ الأوروبي، حيث اضطهد اليهود واللوطيين والسحاقيات والشيوعيين وكل من قاوم النازية. وقد ضربت المجزرة النازية المأساوية (الهولوكوست) اليهود بشكل حاد. لقد عاش في هولندا قبل الحرب العالمية الأولى ١٤٠ ألف يهودي، ومن المقدر أن ١١٠ آلاف يهودي أي ما نسبته ٨٠ ٪ قد قتل خلال الهولوكست، وبالمقارنة مع بلجيكا وفرنسا وألمانيا كانت تلك النسبة مرتفعة بشكل كبير، حيث لم تتجاوز النسبة الأربعين بالمائة في تلك البلدان. ولا بد من الإشارة إلى أن فشل حكومة هولندا في حماية مواطنيها من اليهود، قد خلّف للهولنديين شعورا بالذنب ورابطةً مماثلة في القوة مع إسرائيل.

**إن تأثير الدعوات الى المقاطعة وعقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات ضد نظام عدواني يأخذ في العادة عشرات السنوات قبل أن تبدأ آثاره بالظهور. ولكن فور ما تبدأ النتائج بالظهور، يشبه تأثيرها تأثير الانـزلاق الثلجي حيث يطمر الأنظمة المضطهدة.**

### مماثلة بين جنوب أفريقيا وفلسطين/ إسرائيل

من وجهة نظرنا، فإن المماثلة بين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل يتمثل في مخالفات فظيعة لحقوق الإنسان، وقوانين أخرى دولية وإنسانية. ويمكن العثور على جذور تلك المخالفات في اعتبارهما للسود والفلسطينيين مجموعات أدنى من وجهة نظرهم. وقد تحدث السيد كاسرلز وزير مخابرات دولة جنوب أفريقيا، والقائد السابق للجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي إلى الجمعية الوطنية أثناء نقاشها لتقرير إحدى البعثات البرلمانية لاستكشاف الحقائق في الشرق الأوسط، قال أن إحدى الأسس التي اعتمدوا عليها في مراقبتهم، هو التوازي الذي يمكن أن يعقد بين الاضطهاد الواقع على الفلسطينيين على يد إسرائيل، والاضطهاد الذي وقع في جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري. في حالة هولندا، يمكننا إيجاد مشابهة من حيث روابطها القوية التي تعود الى عدة أسباب حيث كانت وما زالت حساسة لما يجري في جنوب أفريقيا وإسرائيل.



فصل عنصري في حلحول/الخليل: طريقان لشعبين. تصوير: "مسيحيون من اجل السلام" (CPT).

### الدعائم الأربعة للنضال التحرري في جنوب أفريقيا

إن نضال الجنوب أفريقيين السود من أجل التحرر قد ابتدأ قبل العام ١٩٤٨ حين أقر العمل بنظام الأبارتهايد رسميا من قبل الدولة. فبعد ما يقارب الثلاث عقود من المقاومة غير المنظمة والمتقطعة، تأسس في العام ١٩١٢ مؤتمر الأفارقة الأصليين في جنوب أفريقيا والذي أعيدت تسميته فيما بعد ليصبح المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC). كان ذلك نتيجة إدراك الشعب الإفريقي للحاجة إلى توحيد وتنظيم أساليب النضال.

### أولا: الحوار

بين أعوام ١٩١٢-١٩٤٨ مال أسلوب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى تفضيل الحوار. وفي هذه الفترة آمنت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي بإنسانية البيض الجنوب أفريقيين. حيث كانوا مقتنعين بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة من خلال الإقناع. أما النظام العنصري فقد خالف تلك القناعات عن طريق تصميمه على مواصلة سياساته القاضية بتهجير السود عن أراضيهم. أما محاولات التوصل إلى حل عن طريق الحوار، فلم يتخل عنها المؤتمر الوطني الإفريقي ولكنها دعّمت لاحقا باستراتيجيات أخرى موجهة نحو الضغط على النظام العنصري بهدف إجباره على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وبهذا بقي الحوار بالنسبة للمؤتمر الوطني الأفريقي الدعامة الأولى للنضال من أجل التحرر.

### ثانيا: المقاومة المسلحة

بعد إعلان سياسة الفصل العنصري كسياسة رسمية للدولة في العام ١٩٤٨ قامت رابطة الشباب التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، بقيادة مجموعة من النشطاء من بينهم نيلسون مانديلا ووالتر سيزولو وأوليفر تامبو، بالتحرك في أوساط المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل تغيير إستراتيجيته. حيث إرتأوا حاجة إلى استعراض الكفاح المسلح كإحدى الخيارات. وفي العام ١٩٦٠ تأسس أمخنتو ويس زوي، وهو الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي وكان هدفه الأساسي مهاجمة رموز الاضطهاد وليس الناس. من العام ١٩٦٠ أي بعد نصف قرن على تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي، ولحين اندماج الجناح العسكري في صفوف قوات الدفاع الوطنية الجنوب أفريقية في العام ١٩٩٤، كانت المقاومة المسلحة الدعامة الثانية للمؤتمر الوطني الأفريقي في نضاله من أجل التحرر.

### ثالثا: الضغوطات الدولية

بحلول العام ١٩٥٩، كان الزعيم البرت لوثولي رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي في حينه قد طلب من الشعب البريطاني مقاطعة جنوب أفريقيا بقوله: "... أن جنوب أفريقيا غير البيضاء قد استجابت لهجمات وجهت ضدها، عن طريق إرسال الوفود وتسليم الشكاوى إلى السلطات... وعندما نجحت تلك المحاولات، تحولوا إلى المقاومة السلبية ومن ثم إلى المقاطعة". واعتبارا من تلك اللحظة، قام المؤتمر الوطني الأفريقي بإيفاد البعثات لمخاطبة المجتمع الدولي حول الحاجة إلى عزل نظام الفصل العنصري. أما الدعوة إلى الضغط الدولي عن طريق المقاطعة والحصار الاقتصادي وسحب الاستثمارات، فقد أصبح الدعامة الهامة الثالثة لنضال المؤتمر الوطني الأفريقيٍ من أجل الديمقراطية. لقد اكتسب الضغط الدولي زخماً هائلاً حتى وصل في العام ١٩٦٩ إلى إلغاء الاعتمادات البنكية الدوارة لدى البنوك الأمريكية، والتي وصل مجموعها إلى ٤٠ مليون دولار أمريكي في حين أن مجموع سحب المؤسسات

## شريط الاخبار

### الأونروا تضع حجر الأساس لمشروع إسكان الأسر المهجرة في رفح

غزة ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥ (الأونروا). وضعت المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" كارين أبو زيد حجر الأساس لمشروع إيواء وإسكان الأسر الفلسطينية في منطقة حي تل السلطان غرب رفح جنوب قطاع غزة، بتمويل من المملكة السعودية ، وكانت الأونروا تلقت منحة سعودية قدرها ٢٠ مليون دولار للمساهمة في بناء ألف منزل مدمر في كل من رفح وخانيونس جنوب القطاع .وعبرت كارين أبو زيد مفوض عام الأونروا عن عظيم امتنانها للدعم المتواصل والسخي من المملكة السعودية للاجئين الفلسطينيين، مؤكدة على أهمية مشروع الإسكان والذي يأتي استكمالا لمشاريع برامج الإسكان وتحسين المخيمات في قطاع غزة التي تنفذها الأونروا مؤخرا.

### دعوى فلسطينية في الولايات المتحدة ضد مسؤولين إسرائيليين متورطين بجرائم حرب

حيفا. ٩ كانون أول ٢٠٠٥ ("وفا"). تقدمت منظمة "يوجد حد" اليسارية بالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، تطالب فيه بمقاضاة قائد أركان جيش الاحتلال دان حلوتس وسابقه في المنصب موشيه يعلون لتورطهما في مذبحة حي الدرج في غزة في يوليو- حزيران ٢٠٠٢. وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمركز الأمريكي للحقوق الدستورية قد قدما إلى محكمة مركزية في نيويورك دعوى قضائية بملايين الدولارات باسم ١٤ أسرة فلسطينية ضد رئيس الشاباك السابق افي ديختر، لتحمله جزءاً من مسؤولية مقتل المدنيين من الأطفال والبالغين جراء إلقاء قنبلة بزنة طن في العملية المذكورة، خاصة أنه قدم المعلومات الاستخباراتية المطلوبة قبيل الجريمة.

### وزارة العمل تبحث أوجه التعاون المشترك وتبادل المعلومات مع "الأونروا"

رام الله. ٨ كانون أول ٢٠٠٥ ("وفا"). بحث السيد ناصر قطامي، مدير عام التشغيل في وزارة العمل، مع مديرة برنامج التوظيف في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" مها سمارة، أوجه التعاون المشترك وتبادل المعلومات، وذلك في مقر الوزارة بمدينة رام الله في الضفة الغربية. وتطرق الاجتماع إلى مسألة تكوين لجنة مشتركة بين الجانبين، تعمل على تبادل المعلومات الخاصة بالمستفيدين من كلا البرنامجين، لمنع تكرار الأسماء في البرنامجين بهدف إتاحة الفرصة أمام اكبر عدد ممكن من المستحقين للاستفادة.

### تجاهل قنوات البث العبرية الإسرائيلية للفلسطينيين في إسرائيل

حيفا ٨ كانون أول ٢٠٠٥ ("وفا"). أكد مركز مساواة خلال جلساته، مع ممثلي سلطة البث الثانية الإسرائيلية، انه لا يمكن الاستمرار في تجاهل وتهميش المواطنين العرب الفلسطينيين في أراضي ٤٨ في القنوات العبرية. وشدد المركز على وجوب زيادة الحضور العربي فيها كماً ونوعاً، امام الشاشة ومن ورائها، أي كمشاركين في البرامج المختلفة وكذلك ضمن طواقم العمل والانتاج في القنوات المختلفة. وقال المركز، انه عقد عدة جلسات للتفاوض مع شركات البث في القناة الثانية، وأن هذه الجلسات تاتي على ضوء الاستئناف الذي تقدم به المركز للمحكمة العليا.

### مخيم جباليا: أصحاب المنازل المدمرة يعتصمون أمام مقر "أونروا" للمطالبة بإنشاء منازل لهم

غزة ٨ كانون الأول ٢٠٠٥ ("الأيام"). جدد العشرات، من أصحاب المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال في مخيم جباليا، مطالبتهم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بإنشاء منازل جديدة لهم. وأعرب هؤلاء المواطنون، الذين نظموا اعتصاماً أمام مقر الأونروا في المخيم، عن استيائهم للظروف المعيشية التي يمرون بها، بعد تجاهلهم من قبل المؤسسات الرسمية، وعدم اتخاذ خطوات إيجابية لغرض توفير السكن لهم.




دعوة لمقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، متحف الفصل العنصري في جوهانسبورغ. تصوير: بديل

والأفراد من البنوك المعنية قد وصل إلى ٢٣ مليون دولار. وفي العام ١٩٧٣ قام اتحاد البنوك الأوروبية الأمريكية بإلغاء قروض قيمتها ٧٠ مليون دولار. لقد تواصلت مثل تلك الأحداث إلى أن أعلنت جنوب أفريقيا تجميد مديونياتها في العام ١٩٨٥ بسبب تعويم رأسمالها. إن نجاح الدعوات لعزلها دولياً يرجع بشكل جزئي إلى الدور الهام الذي لعبه الأفارقة الجنوبيين في المهجر. لقد عملوا دون كللٍ أو ملل على رفع مستوى وعي المجتمع الدولي بالاعتداءات التي كان يتم ارتكابها على أيدي نظام الفصل العنصري.

## رابعا: التعبئة الجماهيرية

لقد ساهمت الدعائم الثلاث المذكورة أعلاه في الإزالة النهائية لنظام التفريق العنصري ولكن الدعامة التي تتميز بالأهمية الكبرى وبشكلٍ لا يقبل المقارنة، هي التعبئة الجماهيرية في داخل القطر. وضعتْ الحملات المبكرة للمؤتمر الوطني الأفريقي، مثل حملة تحدي القوانين غير العادلة للعام ١٩٥٠، على أساس تحليلاتٍ مفادها، أن جماهير المضطهدين أنفسهم هم الذي سيقررون مسار تَحررهم. ولقد تمثلت قمة التعبئة الجماهيرية في تشكيل الحركة الجماهيرية الديمقراطية (MDM) في الثمانينات من القرن العشرين. شكّلت هذه الحركة لملء فراغ خلّفه حظر النشاط السياسي، والمنظمات السياسية من ضمنها المؤتمر الوطني الأفريقي. جمعت الحركة الجماهيرية الديمقراطية كافة المنظمات التي عارضت نظام التفرقة العنصرية بما في ذلك النقابات العمالية والمنظمات الطلابية والنسائية والمنظمات غير الحكومية والتجمعات المدنية والمنظمات الأكاديمية وكذلك الشركات المتعاطفة وغيرها. لقد اجتمعوا جميعاً تحت شعار الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF) وكذلك تم تنظيم بعض الحملات الأخرى من ضمنها حملة المليون توقيع، التي ترفض التفرقة العنصرية في عام ١٩٨٤. وكما مورست نشاطات أخرى مثل مقاطعة دفع الإيجار في سويتو، والإضراب لمدة يومين للاحتجاج على استثناء السود من الانتخابات البرلمانية.

> **يمكن للمرء أن يتنبأ أن إسرائيل وأنصارها سيتهمون الناس المشاركين في مثل هذه الحملات بالعداء للسامية. يجب أن لا تصبح مثل هذه الاتهامات مركزا للنقاش، ولهذا يجب أن تكون ردة الفعل مركزة على مخالفات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل.**

كانت تلك بعض الأمثلة على كيفية احتفاظ الحركة الديمقراطية الجماهيرية بحملة مقاطعة داخلية والتي لعبت دور المحفز الأساسي لاستجابةٍ دوليةٍ هائلة، تمثلت في فرض حصار اقتصادي شامل ضد جنوب أفريقيا.

## دعوة فلسطينية لعزل إسرائيل

إن تأثير الدعوات إلى المقاطعة والعقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات ضد نظام عدواني يأخذ في العادة عشرات السنوات قبل أن تبدأ آثاره بالظهور. ولكن فور ما تبدأ النتائج بالظهور يشبه تأثيرها تأثير الانزلاق الثلجي حيث يطمر الأنظمة المضطهدة. وبطريقة ما كانت موقظة لحقيقة أن النظم الاضطهادية كثيراً ما تتجنب الاعتبارات الإنسانية. يفعلون ذلك فقط لأن تلك الاعتبارات تفضح تجردهم من الأخلاق وتهدد بشكل جذري الأساس الغير عادل التي تبنى عليه مثل تلك الأنظمة.

بعد سنةٍ واحدة من إعلان الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عن عدم قانونية الجدار يدعو المجتمع المدني الفلسطيني وبشكل موحد لإطلاق حملاتٍ دوليةٍ لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها ومقاطعتها اقتصادياً. وكما تعلمنا أثناء النضال التحرري الجنوب أفريقي فإن الحملات الدولية ستكون أكثر نجاحاً عندما توحي بها وتؤيدها النشاطات الداخلية. ويمكن تعلم بعض الدروس إذا ما نظرنا إلى الحملات الناجحة في هولندا مثل الحملة من أجل الحصار النفطي وإلقاء المزيد من الضغوطات على شركة شل للانسحاب من جنوب أفريقيا وذلك بحض المستهلكين على عدم ملء خزانات وقودهم من محطات شل وسولون غاز، فقد كانت شركة شل تستفيد اقتصادياً من سياسات الفصل العنصري.

## مقومات الحملة الناجحة

تدور الحملة في المقام الأول حول تحريك الناس وإثارة مشاعرهم ودعوتهم الى استغلال المناسبة وفعل شيءٍ ما. وفي حالة إسرائيل تكون القضية الأساسية هي الوقوف في وجه مخالفات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الأخرى. ومن الممكن أيضاً تنظيم حملات رفع مستوى الوعي بتلك المسائل ولكن الفعل يكون أكثر جدوى إذا ما فكرنا في ما الذي يمكن للجمهور أن يساهم به. ومن أجل تحقيق هذا لا بد من البدء بالبحث عن حلقات الوصل بين بلدك وإسرائيل بهدف تقدير ما الذي سيلحق ضرراً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبصورة إسرائيل العامة، والمناطق التي يكون النجاح فيها ممكناً. وبعد اختيار الأهداف لا بد للحملة من البحث عن شركاء قادرين على توفير الإسناد، مثل الكنائس والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية وكذلك الشخصيات السياسية وقادة الرأي العام. هنا لا بدّ من تطوير رسالةٍ واضحة، ومجموعةٍ من المطالب الملموسة ثم التخطيط المحكم. يتضمن ذلك إعلام الجمهور من خلال وسائل الإعلام وتنظيم الفعاليات والسلاسل البشرية والمظاهرات. فالحملات لا تدور حول الانتصار السهل، ولكن حول العمل الجدي والمتواصل وكذلك فإنها تتطلب قدراً من الصبر والحكمة.

ستقابل حملات مقاطعة إسرائيل بمقاومةٍ شديدة في هولندا مثلا، بالضبط كما كان الحال بالنسبة لحملات عزل نظام التفرقة العنصرية الجنوب أفريقي. ويمكن للشخص أن يتنبأ أن إسرائيل وأنصارها سيتهمون الناس المشاركين في مثل هذه الحملات بالعداء للسامية. يجب أن لا تصبح مثل هذه الاتهامات مركزاً للنقاش. ولهذا يجب أن تكون ردة الفعل مركزة على مخالفات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. ويتضمن ذلك: مخالفات ترتكبها قوات إسرائيل الاحتلالية في المناطق الفلسطينية، وبنائهم للجدار والاستيطان على الأراضي الفلسطينية، وكذلك عدم المساواة بين مواطني إسرائيل اليهود والفلسطينيين. الأمر الأكثر أهمية هي إبراز الحاجة العميقة للسلام من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين. إن حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي يجب أن تسترشد جميعاً بالشجاعة في القول والفعل ضد الظلم. وكما كتب مانديلا في مذكراته (صفحة ٤٩): "تعلمت أن الشجاعة ليست غياب الخوف ولكنها الانتصار عليه. لقد أحسست أنا نفسي بالخوف مرات عديدة تفوق قدرتي على تذكرها، ولكنني أخفيت خوفي خلف قناع الجرأة. الرجل الشجاع ليس ذلك الذي لا يشعر بالخوف، ولكنه الرجل الذي ينتصر عليه".

---

بنغاني ناغيليزا هو عضو المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أقريقيا. أدري نيوهوف كانت عضواً في لجنة هولندا الخاصة بجنوب أفريقيا وقد عملت على إعداد مواد تعبوية، وإسناداً مالياً للمؤتمر الوطني الإفريقي و نظّمت حملات من أجل المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي. نشر هذا المقال باللغة الانكليزية أصلا في مجلة "المجدل" الصادرة عن مركز بديل، عدد ٢٦، صيف ٢٠٠٥. للاطلاع على المقال باللغة الانكليزية، أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org .

# المقاطعة أداة ناجعة لمقاومة التمييز العنصري

بقلم: نتالي بوردو

إن سحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي ومقاطعة البضائع التي تنتجها الدول التي تخالف القانون الدولي، يمكن أن تتحول إلى أداةٍ نضاليةٍ سلميةٍ وفعّالة. ولا تستعمل تلك الأدوات الثلاث "للعقوبة والنبذ" فقط ولكن "للفت أنظار" المجتمع الدولي لمخالفات ترتكب ضد مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

العدد ٧٢٩ الموجود على شيفرة القضبان (دولة المنشأ) التي تميز البضائع المختلفة، تعني "صنعت في إسرائيل". ومنذ انطلاقة الانتفاضة الثانية تنامت الكثير من حملات المقاطعة ضد البضائع الإسرائيلية في كافة أرجاء العالم، للاحتجاج على مخالفة إسرائيل للقانون الدولي في الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة. وهنالك عدداً متزايداً من المؤيدين من ضمنهم المنظمات غير الحكومية وشخصيات اعتبارية مشهورة وجامعات وحتى أحزاب سياسية بدأت بالدعوة للمقاطعة الثقافية الأكاديمية والرياضية والمقاطعة التجارية أو شاركت بها فعلا. هل يعني ذلك أن كل حملات المقاطعة تحظى بالتأييد الواسع؟ الجواب هو لا. ومع ذلك، إذا ما اجتمعت جميعاً وأضيفت إلى سحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي ومقاطعة البضائع التي تنتجها الدول التي تخالف القانون الدولي، فإن بإمكانها أن تتحول إلى أداةٍ نضاليةٍ سلميةٍ وفعّالة. ولا تستعمل تلك الأدوات الثلاث "للعقوبة والنبذ" فقط ولكن "للفت أنظار" المجتمع الدولي لمخالفات ترتكب ضد مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

"إن التركيز على المقاطعة فقط قد يشكل خطأ" يقول بنغاني نيغليزا حيث كان هو وأسته منخرطين بشكلٍ نشط في نضال المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا. "لأن تجربتي تفيد بأن كافة الأدوات كانت مهمة في جنوب أفريقيا، فقد كانت المقاطعة تأخذ نفس قدر أهمية الكفاح المسلح. وأما الفاعلية فتكمن في الدمج بين كافة تلك الأدوات. إن هنالك تأثراً نفسياً هائلاً سيحدث عندما تكون هدفاً لحملة مقاطعةٍ أو سحب استثمارات. فالمقاطعة تضفي على السلع والشركات صورةً سلبيةً غير مرغوبٍ بها". (أنظر الى مقال "جنوب أفريقيا وفلسطين/إسرائيل في سياق حملات المقاطعة").

قامت أدري نيوهوف كانت عضواً في اللجنة الهولندية حول جنوب أفريقيا أثناء فترة الفصل العنصري، بمشاركة بنغاني نيغليزا بإدارة جلسات تدريب للمنظمات غير الحكومية من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان السورية، لطرح موضوع المقاطعة في سياق أفريقيا وخاصة جنوب أفريقيا. تقول نيوهوف حول مقاطعة الهولنديين لقهوة صنعت في أنغولا: "نجح الداعون للمقاطعة في الربط بين الوضع الرهيب في أنغولا والسلعة نفسها. وبعد عام واحد لم يشتر الهولنديين أي قهوةٍ من أنغولا. يحدث سحب الاستثمارات تأثيراً مشابهاً. وكما تستجيب الحكومات لضغوطات المقترعين، فإن الشركات تستجيب أيضا لضغوطات المساهمين بها."

## المقاطعة تشمل كافة مناحي الحياة

تركز الكثير من حملات المقاطعة التي تستهدف البضائع الإسرائيلية على المنتجات التي تصنّع في المستوطنات (أي المستوطنات التي تقام على الضفة الغربية المحتلة وشرقي القدس وقطاع غزة) مثل مواد التجميل والنبيذ والألعاب والمئات من المنتجات المختلفة التي يساهم تسويقها في إضفاء الشرعية على المستوطنات التي قررت محكمة العدل الدولية بأنها غير شرعيةٍ في ضوء القانون الدولي. وفي معظم الأحيان يجهل المستهلك من خارج إسرائيل مصدر هذه البضائع. فتحديد أي من البضائع تصنع في إسرائيل وأي منها ينتج في المناطق المحتلة يصبح أمراً أكثر صعوبة، حيث أن كافة البضائع مميزة بعبارة "صُنع في إسرائيل"، مع أنه يفترض منذ منتصف العام ٢٠٠٤ أن تحمل السلع الإسرائيلية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي اسم القطر والمدينة التي تنتج فيها.

على العموم، هنالك الكثير من المعلومات المتوفرة على صفحات الإنترنت حول البضائع الإسرائيلية ومكان إنتاجها. فبعض المواقع الإلكترونية مثل صفحة المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "غوش شلوم"، (معسكر السلام) تعرض قائمةً مكونةً من مئات السلع المصنوعة في مستوطناتٍ تقع في المناطق الفلسطينية المحتلة. أما بعض الحملات الأخرى مثل حملة قاطعوا البضائع الإسرائيلية (BIG)، فإنها تعرض قوائم مفصلةٍ لسلع تنتج في إسرائيل وفي مستوطناتها أيضاً. وكذلك الأمر بالنسبة للحملات الدولية التي تؤيد الاستيطان والاحتلال. وبما أن مصدر السلعة الأصلي غير محدد بشكلٍ دقيق فإن الكثير من الحملات تدعو ببساطة إلى مقاطعة كافة السلع التي تنتج في إسرائيل. وهنالك حملات أخرى تدعوا لمقاطعة المؤسسات التي تؤيد الاحتلال بشكل مباشر أو غير مباشر. (أنظر في هذا العدد مقال "الحرية الأكاديمية في سياقها").

ويمكن التعرف على المنتجات الإسرائيلية ببساطة عن طريق شيفرة القضبان (دولة المنشأ) التي تبدأ بالأرقام الثلاث "٧٢٩". وبهذا يمكن التعرف على البضائع الإسرائيلية خلال ثوان بصرف النظر عن المعلومات الموجودة على العبوة. بعض السلع المنتجة في إسرائيل والتي تستهدفها المقاطعة هي أسماء تجارية معروفة في البلدان الغربية مثل "كرمل" (CARMEL) (خضار وفواكه) وكذلك المنتج "ابي ليدي" IPILADY وهو مستحضر نسائي لإزالة الشعر. وأيضا AGRO FRESH (الخيار) ومنتوجات "جافا" JAFA للخضار والفواكه. وتستهدف المقاطعة أيضا الحملات الدولية التي توفر الدعم المالي للمصنعين الإسرائيليين أو تقدم المعونة للقوات العسكرية الإسرائيلية، ومن ضمن هؤلاء "كوكا كولا" و"لوريال" "وإيستي" ESTEE LAUDER و"دانوني" وكذلك LEVY STRAUSS و CELIO و CATER PILLAR.

## الصبر والتعبئة من الداخل مطلوبين

تتطلب حملات المقاطعة الصبر والعمل الجاد. ولا تتكلل بالنجاح فوراً في كل الحالات. فقد قرر "هارود" وهو أحد المتاجر الضخمة الواقعة في لندن، إزالة بعض السلع التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية من على رفوفه بعد أن أحاطه المجلس العربي البريطاني لتطوير التفاهم المشترك (CAABU) علماً بمصدرها، وذلك في العام ٢٠٠٢، وكان من بين تلك السلع حلاوة "أحافا" وكذلك "بيغال" BEGAL و "بيغال برتزل" BEGAL PRITZEL والتي تنتج في منطقة برقان الصناعية الواقعة في الضفة الغربية المحتلة وخمور "ياردن" والتي تنتج في مستوطنة كاتسرين الواقعة في مرتفعات الجولان. وبالرغم من أن متجر "هارود" قد تراجع عن خطوته إثر الضغط الذي تعرض له على يد السفارة الإسرائيلية، إلا أن حملة المقاطعة ظلت بعيدةً كل البعد عن الفشل، بعد أن قرر "هارود" أن يوضح المصدر الدقيق لتلك السلع الموجودة على رفوفه.

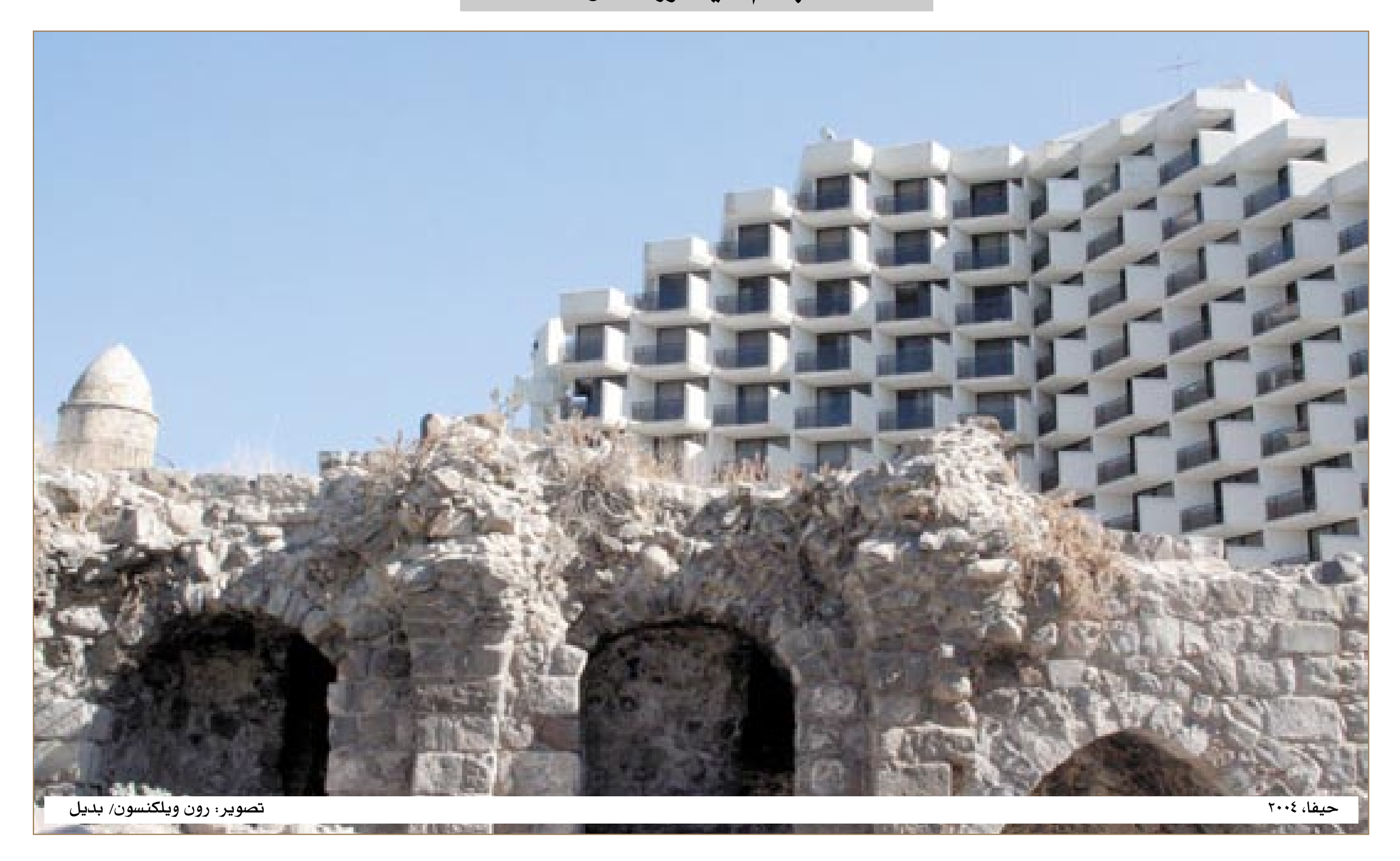
"لقد مرت أكثر من ٢٥ سنة بين الدعوة الأولى للمقاطعة في العام ١٩٥٩، وبين الاستجابة النهائية للمجتمع الدولي في منتصف الثمانيات" هكذا قال بنغاني نيغليزا. "إنها لعملية طويلة قبل أن تجني نتائج ملموسة". لقد أوضح كلاً من نيغليزا ونيوهوف أهمية التعبئة الداخلية باعتبارها مفتاحا لنجاح أي حملة مقاطعة. "بدأت حملة المقاطعة في جنوب أفريقيا بداخل القطر حيث بدأها المستهلكون أنفسهم. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على ذلك لأنه دون مشاركة الجماهير من داخل القطر يصعب نشر رسالة المقاطعة خارج القطر. "وأما بالنسبة لجنوب أفريقيا كان من الواضح أنه لا يمكن للناس أن يتوقفوا عن شراء المواد الغذائية الأساسية ولكننا نجحنا في إقناعهم بمقاطعة بعض السلع لمدة أسبوع واحد مثلاً. وبعد ذلك اجتمعنا بمنظمات حقوق الإنسان والكنائس والاتحادات الطلابية والمجموعات النسوية وكذلك المنظمات التجارية من كافة أرجاء القطر. كان النجاح بالنسبة لنا لا يقاس بعدد الأفراد الذين يشاركون في المقاطعة ولكن بمدى التغطية الإعلامية التي يحظى بها الحدث، الأمر الذي زودنا بمصداقية أكبر وأظهر مدى صلابة المقاومة في داخل البلد وبفضل تلك الخطوة الأولى نجحنا في إرسال الرسالة إلى خارج البلد حيث بدأت حركة التضامن الدولية".

---

نتالي بوردو هي صحفية ومصورة فرنسية، عملت في العام ٢٠٠٥ في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. نشر هذا المقال أصلا باللغة الانكليزية في مجلة المجدل التي يصدرها مركز بديل، عدد ٢٧، صيف ٢٠٠٥.

# الإتحـاد الأوروبـي، إسرائيـل ومـا بينهمـا

بقلم: فيكتور قطان


حيفا، ٢٠٠٤
تصوير: رون ويلكنسون/ بديل

منذ أن عرضت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في التاسع من تموز من العام ٢٠٠٤، برزت دعوات أطلقتها قطاعات مختلفة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وحصارها اقتصادياً. ومن الأسئلة التي طرحت في ذلك السياق: هل العقوبات الاقتصادية قانونية؟ وهل ستؤتي ثمارها ضد إسرائيل؟ وإلا فما هي الوسائل البديلة المتوفرة لدفع إسرائيل إلى الانصياع للقانون الدولي ؟!

## العقوبات الاقتصادية ضد إسرائيل قانونية

بشكل عام لا يمنع القانون الدولي الإجبار عن طريق الضغط الاقتصادي. فالبند ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة مثلا يمنع فقط استخدام القوات المسلحة وليس القوة الاقتصادية. وقد رفض اقتراح برازيلي بتوسيع الحظر الذي يتضمنه هذا البند، ليتضمن القوة الاقتصادية أثناء مرحلة صياغة الميثاق سنة ١٩٤٥.

أما الحظر الوحيد للإكراه باستخدام القوة الاقتصادية فيتضمنه إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول للعام ١٩٧٠. يحظر هذا الإعلان استخدام الإجراءات الاقتصادية إذا كانت ترمي إلى إكراه دولةٍ أخرى والتأثير سلباً على ممارستها لحقها في السيادة. ومع ذلك، فإن هذا لا ينطبق على إسرائيل حيث أن العقوبات الاقتصادية لا تؤثر على ممارستها لحقوقها في السيادة لإغراض لا تنسجم مع مبادئ ذلك الميثاق. وبالعكس فإن السياسات والممارسات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة هي التي تتناقض مع مبادئ وأهداف الميثاق ذاته.

**لقد تردد الاتحاد الأوروبي دوماً حيال انتقاد إسرائيل، فمن ناحيةٍ يقول الاتحاد أنه ملتزم برؤيا " الدولتين " التي تتضمنها خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ و١٥١٥ ومن ناحيةٍ أخرى لم يقم بفعل أي شيء ذو أهمية حيال الجدار الإسرائيلي الذي يشق طريقه كالأفعى في أرجاء الضفة الغربية.**

ولا بد من مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عقوبات اقتصادية شاملة ضد إسرائيل. ويخول البند ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن باعتباره الجزء السياسي الأساسي في الأمم المتحدة، بتوجيه الدول إلى اتخاذ إجراءات ضد الدولة ذات الشأن، شرط أن لا تتضمن تلك الإجراءات استخدام القوات المسلحة، مع أن ذلك يتطلب مصادقة كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وتشير ممارسات الدول إلى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق النقض الفيتو ضد مثل تلك المحاولة وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والتي عادةً ما تمتنع عن التصويت أو تختبئ وراء الفيتو الأمريكي. (١)

من شأن العقوبات الاقتصادية الشاملة مثل الحظر التجاري وحظر بيع الأسلحة (كما كان الحال بالنسبة لحظر بيع الأسلحة الى جنوب أفريقيا العنصرية في العام ١٩٧٧) من شأنها أن تتضمن تجميداً كاملاً (ولتجميد الاتجار بمثل تلك السلع مع إسرائيل لأقصى حد ممكن ولكي يتسم ذلك بالفاعلية لا بد من تعاون كافة الدول). (٢)

## تجميد العلاقات التجارية المفضلة ليس عقوبة اقتصادية

في ظل غياب اتفاقية تنص على خلاف ذلك، فإن البضائع المستوردة لقطرٍ ما من بلدٍ آخر تخضع في العادة إلى الجمارك والرسوم الضرائبية. أما اتفاقيات التجارة المفضلةً فتلغي أو تخفض من قيمة تلك الضرائب. الاتحاد الأوروبي كما هو حال كافة الدول والمنظمات الدولية ليس مجبراً على تقديم هدايا أو مساعدات على شكل معونات اقتصادية أو تسهيلات تجارية لأي أمة أخرى. وذلك لأن التجارة المفضلة غير إلزامية بل تعتمد على توجهات مؤقتة. إنها ميزة وليست حقاً. وتقوم إسرائيل بالاستفادة من أمرٍ لا حق لها به بأي طريقة أخرى. ولذلك لا يمكن اعتبار تجميد التجارة المفضلة مع إسرائيل عقوباتٍ اقتصادية.

ومع أن إسرائيل ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي (وبذلك لا يحق لها أن تستفيد من ميزات السوق الأوروبية المشتركة) فإنها تستفيد من التسهيلات التجارية الممنوحة لها من خلال تطبيق اتفاقية التعاون الإسرائيلي– الاتحاد أوروبي. (٣)

وتوفر هذه الاتفاقات ميزات عضوية الاتحاد الأوروبي مثل التجارة الحرة إلي إسرائيل (دون أن تتحمل أعباء تكلفة كونها عضواً فيه) ويستفيد من ذلك الاتحاد الأوروبي أيضا حيث يحصل على سوقاً إضافية لتسويق وتصدير رأسماله وبضائعه وخدماته. ومع هذا فإن اتفاقية التعاون مشروطة باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. (٤) وتنص مقدمة الاتفاقية على "الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وبشكل خاص الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطيةً" والتي تشكل أساساً جوهرياً للتعاون. فيتضمن البند الثاني: "يجب أن تقوم العلاقات بين مختلف الأطراف، وكذلك تطوير الاتفاقية نفسها على أساس احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي توجه سياساتها الداخلية والدولية وتشكل جزءاً أساسياً من الاتفاقية."

وحسب ثلاث تقارير منفصلة للأمم المتحدة أعدها جان دوغارد وكاثرين بريتني وجين زيغلر وكذلك تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الانسان (Human Rights Watch) ووفرة من تقارير المنظمات غير الحكومية فإن إسرائيل لا تحترم حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة وبهذا فهي متورطة في خرق التزاماتها الإنسانية وحقوق الإنسان على ضوء القانون الدولي. أضف إلى ذلك أن محكمة العدل الدولية قد قررت ودون أي استئناف لقرارها أن بناء الجدار "يشكل خرقاً إسرائيلياً لمجموعةٍ من التزاماتها حسب القانون الدولي والقانون الإنساني وقواعد حقوق الإنسان المطبقة."

**إن أحد مبادئ القانون الدولي الأساسية يقضي بعدم وجوب جني أية فوائد جراء فعلٍ غير قانوني. يواصل الاتحاد الأوروبي سماحه لإسرائيل بالاستفادة من سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تطبيقه لاتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوروبي.**

ينص البند ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على الآتي: "يجوز لمجلس الأمن أن يقرر الإجراءات التي سيستخدمها لتنفيذ قراراته بحيث لا تشمل استخدام القوات المسلحة، وكما يجوز لمجلس الأمن أن يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تطبيق تلك الإجراءات. وقد يتضمن ذلك التعطيل الكامل أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والنقل البري والبحري والجوي والبريدي وكذلك التلغرافي والإذاعي وكافة وسائل الاتصال الأخرى وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية".

ولهذا يصعب تفهّم لماذا يجب أن تواصل البضائع الإسرائيلية كونها معفية من جمارك الاتحاد الأوروبي والرسوم الضرائبية، خاصةً وأنها تجسد خرقاً لتلك الاتفاقية. البند ٦٠ (١) من ميثاق فيينا حول قانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية ينص على " (أ: إن الخرق المادي للمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يعطي الحق للطرف الآخر باعتبار ذلك الخرق أساساً لإلغاء المعاهدة أو تجميد العمل بها بشكلٍ جزئي أو كامل." بينما الخرق المادي للمعاهدة لا يلغيها بشكل

## شريط الاخبار

### المدير العام للأونروا في لبنان يتفقد مشروع ترميم البيوت المدمرة في عين الحلوة

صيدا، ٧ كانون الأول ٢٠٠٥ ("وفا"). تفقد السيد ريتشارد كوك مدير عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين"الأنروا" في لبنان ، اليوم، ما تم انجازه من ترميم وإعادة اعمار "٨٥" بيتاً في حي السكة في مخيم عين الحلوة، في جنوب لبنان. ورافق كوك، في جولته التفقدية، الدكتور عبد الرحمن البزري رئيس بلدية صيدا، وعدد من موظفي جمعية الاسعاف الأولي الفرنسية، التي تمول المشروع. وبعد الجولة التفقدية، ألقيت كلمات باسم اللجنة الشعبية، شكر المتحدثون خلالها جمعية الاسعاف الأولي الفرنسية، على ما تقوم به من ترميم واعادة اعمار للبيوت المهدمة.

### بلدية خانيونس تقيم حفل وداع لمدير عمليات الوكالة في قطاع غزة

خانيونس ٧ كانون الأول ٢٠٠٥ ("وفا"). أقامت بلدية خانيونس جنوب قطاع غزة حفل وداع للسيد ليونيل بريسون، مدير عمليات الوكالة ورئاستها في القطاع، بمناسبة انتهاء فترة عمله. وجاء الاحتفال تقديراً على جهوده الكبيرة لخدمة أبناء قطاع غزة، لا سيما مدينة خانيونس التي شهدت نقلة نوعية في خدمات الوكالة أثناء تولي السيد بريسون لرئاستها.

### البدء في مشروع المائة مصطلح لتعليم التراث الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨

حيفا ٧ كانون الأول ٢٠٠٥ ("وفا"). أعلن مركزا "ابن خلدون"، و"مكافحة العنصرية" في إسرائيل عن بدء العمل في مشروع "مائة مصطلح"، الذي يهدف إلى تعليم التراث الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨. وبدأ العمل في المشروع، قبالة مشروع المائة مصطلح، الذي بادرت إليه وزارة المعارف الإسرائيلية، منذ فترة، وضمنته تعليم التراث والتاريخ اليهوديين في المدارس العربية، أسوة بتعليمهما في المدارس اليهودية. ويعتبر المشروع عملاً مؤسساتياً أهلياً، وتمثل في كراس ضم معلومات عن مائة من المواضيع الفلسطينية، التي أعدها مركز "ابن خلدون" بإدارة الدكتور أسعد غانم، الباحث في العلوم السياسية والمحاضر في جامعة حيفا، ومركز "مكافحة العنصرية" بإدارة الباحث بكر عواودة بالتعاون مع عدد من المثقفين. ومن المقرر، أن يتم توزيع الكراس على الطلاب، بهدف تعريفهم والمواطنين عامة بالتاريخ والتراث الفلسطينيين.

### مؤسسة إبداع تعلن عن انطلاق فرقتها المسرحية في مخيم الدهيشة

بيت لحم ٧ كانون الأول ٢٠٠٥ ("معا"). أعلنت اللجنة الفنية في مؤسسة إبداع – مخيم الدهيشة عن انطلاق فرقتها المسرحية والتي تحمل اسم " فرقة إبداع للدراما والفنون المسرحية"، وذلك في حفل مسرحي بديع قدمته مجموعة من الأطفال، حيث تم افتتاح الحفل بكلمة لمدرب الفرقة استعرض فيها كيفية العمل مع الأطفال منذ نشأة الفرقة، ومن ثم قدمت فرقة إبداع عرض موسيقي ومن ثم تم عرض أول العروض المسرحية التي تقدمها الفرقة ويحمل عنوان " عودة الكناري". ويتحدث العرض عن حياة اللاجئين الفلسطينيين ما بعد النكبة الفلسطينية، ومحاولات التأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال في ذلك الوقت.

### خطر السرقة يتهدد حجارة القرى المهجرة

الناصرة، ٤ كانون اول ٢٠٠٥ ("وفا"). تواجه حجارة القرى المهجرة، خطر السرقة من لصوص يقومون بسرقتها، لاستعمالها في أبنية حديثة، علماً أن أسعار هذه الحجارة مرتفعة لندرتها. ونقلت صحيفة "الاتحاد" الحيفاوية عن الفنان سلام ذياب ابن مدينة طمرة في الجليل الغربي، قوله: إنه كان في زيارة إلى قرية الدامون المهجرة، ورأى، بأم عينه، شخصين يقومان بتحميل حجارة من البيوت المهدمة في القرية، ومن مقبرتها أيضا، على عربة تجرها الحمير. وبيّن ذياب، أنه من المؤكد أن قرية الدامون هي واحدة من النماذج في هذا المجال، ومن المحتمل أن يقوم اللصوص بسرقة الحجارة من قرى مهجرة أخرى.

أوتوماتيكي بغض النظر عن مدى خطورته ولكنها تعطي الطرف الآخر الخاضع لبعض المحاذير، الحق في استخدام ذلك الخرق كأساس لإنهاء تلك المعاهدة. ومن المسلم به على ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أن الأساس القانوني لتلك الاتفاقية أمر مشكوك في سلامته.

### الاتحاد الأوروبي قادر على التحرك بشكل منفرد

تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي مسؤولية مماثلة لمسؤوليات الدول - باعتباره منظمة دولية تتألف من مجموعة أقطار - وهي الالتزام بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. فقد تشكل الاتحاد الأوروبي عبر معاهدات تستند إلى أحكام القانون الدولي. لقد قررت محكمة العدل الأوروبية أن القانون الدولي المتعارف عليه ملزماً لكافة أعضاء الاتحاد الأوروبي.[٥] وعلى الأقل، فإن هنالك التزامين مثبتين في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ذات طابع متعارف عليه. إضافةً إلى أن الخمسة وعشرون دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد صوتت لصالح قرار الجمعية العمومية الذي طالب بأن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية كما عرفها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.[٦]

دعت محكمة العدل الدولية كافة الدول إلى الحيلولة دون إعاقة الجدار لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وكذلك لضمان انصياع إسرائيل للقانون الدولي الإنساني. ولم ينجز الاتحاد الأوروبي الكثير من النجاح بواسطة إصدار التصريحات والإعلانات، وهنالك ضرورة للقيام بخطوات أكثر جوهرية.

ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يسلك بشكل أحادي الجانب، وهنالك سابقة لذلك. ففي الثاني والعشرين من نيسان من العام ١٩٨٠، وأثناء أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران قام الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران دون مخالفة قوانين الحصانة الدبلوماسية. لقد تصرف الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد بعد أن مرر الاتحاد السوفيتي قراراً في مجلس الأمن يحول دون فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. وقد برّر الاتحاد الأوروبي فعلته بالقول: "كان الوضع مصدراً لقلق المجتمع الدولي بأسره". وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد تصرف دون تفويض من مجلس الأمن، فإن بإمكانه أن يكرر ذلك اليوم وبكل تأكيد. لا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بشأن الفيتو الأمريكي. فلربما تحتل أمريكا أحد مقاعد مجلس الأمن ولكنها لا تحتل أي من مقاعد المجلس الأوروبي.

### الاتحاد الأوروبي يخرق قوانينه

لقد تردد الاتحاد الأوروبي دوماً حيال انتقاد إسرائيل. فمن ناحيةٍ يقول الاتحاد أنه ملتزم برؤيا "الدولتين" التي تتضمنها خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ و ١٥١٥ ومن ناحيةٍ أخرى لم يقم بفعل أي شيء ذي بال حول الجدار الإسرائيلي الذي يشق طريقه كالأفعى في أرجاء الضفة الغربية المحتلة. وفي شباط من العام ٢٠٠٥ صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في مؤتمر صحفي عقده في بروكسل أن "الدولة التي تتكون من مناطق مبعثرة لن تنجح". ولكن هذا بالضبط ما سيحصل عليه الفلسطينيين إذا لم يتم فعل شيء حيال الجدار.

يسمح الاتحاد الأوروبي للسياسة بأن تسود على القانون، ولكن يجب أن يكون العكس هو الصحيح في المجتمع الديمقراطي. ليست العقوبات الاقتصادية إجراءاً عنيفاً صمم لإجبار إسرائيل على الانصياع للقانون الدولي. فتجميد التجارة المفضلة لا يصل حتى إلى مستوى العقوبات الاقتصادية إن أحد مبادئ القانون الدولي الأساسية يقضي بأن لا يجب أن تجنى أي فائدة جراء فعل غير قانوني. يواصل الاتحاد الأوروبي سماحه لإسرائيل بالاستفادة من سياساتها وممارساتها غير القانونية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تطبيقه لاتفاقية التعاون، وهذا ما يفعله بالضبط.

---

فيكتور قطان هو مدير الإعلام العربي في لندن. عمل قطان من خلال البرنامج الإنمائي (Tokten) التابع لهيئة الأمم المتحدة مستشارا قانونيا في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين خلال فترات من أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. يستند هذا المقال بشكلٍ جزئي إلى ورقة عمل ستنشر في المجلد الثالث عشر لكتاب القانون الدولي السنوي الفلسطيني.

**ملاحظات:**

(١) أنظر فيكتور قطان " A state cannot indefinitely stand against the world " ؛ مقابلة مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص جون دوغارد، The Electronic Intifada، ٢٣ أيلول ٢٠٠٤. مؤرشفة على العنوان التالي: .shtml.article٣١١٢/http://electronicintifada.net/v٢

(٢) أنظر
the example of sanctions against Apartheid South Africa in Shridath Ramphal، South Africa: The Sanctions Report (Prepared for the Commonwealth Committee of Foreign Ministers on Southern Africa). New York: Penguin Books، 1989

(٣) وضعت هذه الاتفاقية موضع التنفيذ أثناء سلطة أيهود باراك في حزيران ٢٠٠٠ وقد حلت محل اتفاقية ١٩٧٥ للتجارة الحرة والتي بدورها حلت محل اتفاقية ١٩٦٤، لاتفاقية التجارة غير المفضلة التي وقعها التجمع الاقتصادي الأوروبي. المتطلبات الإقليمية لا تتضمن الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل.

(٤) الاتفاقية الأوروبية الشرق أوسطية التي وضعت أساساً للتعاون بين الدول الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والتي تم توقيعها في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، والتي وضعت موضع التنفيذ في الأول من حزيران عام ٢٠٠٠. لقراءة المزيد أنظر،
Esa Paasivirta، 'EU Trading with Israel and Palestine: Parallel Legal Frameworks ،326-and Triangular Issues،' 4 European Foreign Affairs Review (1999): pp. 305 and by the same author، "Human Rights، Diplomacy and Sanctions: Aspects to "Human Rights Clauses،" in the "External Agreements of the European Union" in Jarna Petman and Jan Klabbers، Nordic Cosmopolitanism: Essays in Honour .180-for Martti Koskenniemi. Leiden: Brill 2003، pp. 155

(٥) أنظر رأي،
Ahlström ،185 129-M. Darmon AF in joined cases 89، 104، 114، 116، 117 and 125 Anklagemyndigheden v. 90/Osakeyhtiö [1988] ECR 5193 para 49؛ Case C-286 Racke [1998] 92/Pouslen und Diva Corp. [1992] ECR I-6019، para. 9؛ Case C-162 Mondiet [1993] ECR I-6133 paras. 12 and 92/ECR I-3655، para. 24؛ Case C-405 99/Danisco Sugar Case [1997] ECR I – 6653 para. 21؛ Case C-29 96/13؛ Case C-27 Commission v. Council ECR I – 11221 [2002] paras. 83 and 84؛ and finallysee .Budvar v Ammersin (2003) at para. 154 01/C-216

(٦) السيد ريتشارد راين سفير وممثل دائم لإيرلندا في الأمم المتحدة وضّح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي خلفية تصويت الاتحاد الأوروبي في الجمعية العمومية كما يلي: "يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بحل الدولتين الذي يتفق عليه الطرفين عبر التفاوض والذي سيؤدي الى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتواصل جغرافي وقادرة على الحياة جنباً الى جنب وبعلاقات سلمية مع إسرائيل بحدودٍ آمنة ومعترف بها". وقد أكد على ذلك في ٦ أيار ٢٠٠٤، في البيان الرئاسي للاتحاد الأوروبي حول المسألة الفلسطينية - توضيح خلفية التصويت، نيويورك.

# تضامن نرويجي واسع مع مبادرة مقاطعة إسرائيل

كتب: سمير شطارة



وزير المالية النرويجية تحمل برتقالا مغربيا عوضا عن الإسرائيلي

مصدر الصورة: الجزيرة

دخلت منظمة العمال النرويجية مضمار الصراع الدائر في النرويج الذي فجرته مبادرة وزيرة الاقتصاد النرويجية كريستين هالفرشن بمقاطعة إسرائيل تضامنا مع الشعب الفلسطيني. ففي تطور لافت أيدت منظمة العمال البدء بمقاطعة جزئية لإسرائيل خاصة في مجال التسلح والجوانب العسكرية، ثم الانتقال إلى برنامج المقاطعة لتشمل كافة السلع الإسرائيلية. وأكد بير أوستفالد رئيس رابطة عمال النقل النرويجية -التي تنضوي تحت عباءة المنظمة العمالية الكبرى- أن في نيته توسيع دائرة المطالبة بمقاطعة إسرائيل عسكريا لتصبح شاملة.

وأشار أوستفالد -وهو عضو اللجنة المركزية في حزب اليسار الاشتراكي- إلى أن السلطة العليا للمنظمة قد حددت سياساتها تجاه الشرق الأوسط بما فيها خيار المقاطعة كإحدى وسائل الضغط في جلستها التي انعقدت في أيار من العام ٢٠٠٥. وأضاف أنه يجب ممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل وحملها على تذكر ما حل بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الذي تمت مقاطعته عالميا، وأكد أن طلب منظمة العمال من الحكومة حظر السلاح على إسرائيل وسيلة ضرورية ما دامت الأخيرة تمارس "احتلالا وحشيا للأراضي الفلسطينية"، مشيرا إلى أن الشريحة الكبرى من النرويجيين لا تؤيد سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

## تجاوزات إسرائيل

واتخذت المنظمة العمالية الكبرى موقفا كتابيا تدين فيه خروقات إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية واحتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، وطالبت أيضا الحكومة النرويجية بالضغط على إسرائيل لإزالة "جدار الفصل العنصري". ولم تتوقف المنظمة عند هذا الحد بل طالبت الحكومة بضرورة تبني مسألة المقاطعة والترويج لها على الصعيد العالمي، وفق برنامج يحظر التعامل التجاري مع الدولة العبرية على المستوى العسكري ما لم توقف الأخيرة خرق القرارات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

ومن جانبه يرى المسؤول الحالي للمنظمة غارد ليف فاله -الذي كان ينادي من قبل بمقاطعة البضائع الإسرائيلية- أن الحالة السياسية في إسرائيل غامضة بعد دخول رئيس وزرائها في غيبوبة، وأنه يتوجب التريث قليلاً في مسألة تصعيد المقاطعة لتل أبيب. وأكد فاله أن المقاطعة يمكن أن لا تؤتي ثمارها في الوقت الراهن خاصة أن المجتمع الدولي متعاطف مع الحالة الصحية لشارون، ومن أجل ذلك "فإنني لا أؤيد حملة حزب اليسار الاشتراكي في حملته لمقاطعة إسرائيل الآن".

لكن رغم عدم تأييد رئيس المنظمة للحملة التي يعتزم تنظيمها حزب اليسار الاشتراكي بالتعاون مع منظمات نرويجية، فإن هناك العديد من الأصوات القوية والمؤثرة داخل المنظمة تدعو إلى المقاطعة الشاملة لإسرائيل. يذكر أن المنظمة العمالية تعتبر أحد أقوى المؤيدين لحزب العمل النرويجي الحاكم، وهي أكبر منظمة نرويجية على الإطلاق حيث يزيد عدد منتسبيها على المليون شخص في الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان النرويج نحو ٤,٥ ملايين.

## حزب العمال مع المقاطعة

حلبة الصراع السياسي الذي استغلته المعارضة اليمينية لخلق هوة تفرق بين الأحزاب التي تشكل الحكومة الائتلافية، شهدت تفاعلا جديداً بعدما أيد عدد من برلمانيي حزب العمال قرار حزب اليسار القاضي بمقاطعة إسرائيل وتأكيدهم أنهم على الصعيد الشخصي يمارسون مبدأ المقاطعة منذ فترة. فقد أكدت إيفه كريستين هانسن المسؤولة السابقة لمنظمة الشباب التابعة لحزب العمال في مدينة سار ترندلك أنها كانت دائماً مع دعوة المستهلكين لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وأنها تمارس المقاطعة على المستوى الشخصي منذ فترة طويلة.

وأضافت أنها ليست وحدها التي تتبنى مثل هذا التوجه، بل إن عددا من نواب حزب العمال يؤيدونها في معركة المقاطعة. ومن جهته أوضح ممثل حزب العمال في البرلمان تريلس فيغهلم أنه كان موجوداً في الجلسة التي اتخذ فيها قرار المقاطعة بصفة "زائر" وأنه يؤيد ذلك التوجه، وأضاف أنه "يحزنني أن الموضوع أخذ أبعاداً متعددة مما اضطر الحكومة للاعتذار إلى إسرائيل وأميركا، كما أحزنني الضجة التي افتعلت ضد وزيرة الاقتصاد".

وأشارت الوزيرة العمالية مريانا مرتينسن أنها تقف مع مؤيدي المقاطعة من حزب العمال وأنها من أشد مناصريها، مؤكدة أن الحزب سيعقد اجتماعاً على صعيد لجنته المركزية لمناقشة موضوع المقاطعة مطلع الأسبوع القادم.

يذكر أن اللجنة المركزية لحزب اليسار الاشتراكي اتخذت قرار المقاطعة مطلع الشهر الجاري، وأيدته وزيرة الاقتصاد كريستين هالفورسن وهي من قياديي الحزب. وكانت هالفورسن قد صرحت لجريدة "داغبلاديت" النرويجية: "أنا لم أشتر منتجات إسرائيلية منذ فترة طويلة، ومن الطبيعي أن أدعم حملة حزبي لمقاطعة المنتجات والخدمات التي تصدرها إسرائيل، ضمن حملة "مقاطعة إسرائيل" التي أطلقها الفلسطينيون [أنظر الى النداء على الصفحة الأخيرة] في العام الماضي تنديدا بالسياسة الاسرائيلية الفظيعة والمناقضة لحقوق الانسان الفلسطيني".

---

سمير شطارة هو مراسل الجزيرة نت في اوسلو. هذا التقرير مقتبس بتصرف عن موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

## شريط الاخبار

### دعوة المجتمعات العربية لمنح الفلسطيني حقوقه المدنية المشروعة على أرضها

بيروت ٢٩ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). دعا السيد سنان براج رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية في لبنان، المجتمع العربي وأنظمته إلى منح الفلسطينيين الحقوق المدنية المشروعة التي تكفل له حياة كريمة على أرضها. وأوضح براج أن شعبنا ما زال عبر منظمة التحرير متمسك بقراره الوطني المستقل بعد انتفاضات له عبر ثورة الحجارة واللجوء إلى السلاح، والذي سوف يؤدي حتماً إلى قيام دولته المنشودة إذا رفعت يد الوصاية العربية عنه وقدمت له المساعدة التي يستحق كشعب مكافح ومناضل يريد العودة إلى دياره.

### معرض للصور الفوتوغرافية في رام الله يسلط الضوء على حياة اللاجئين الفلسطينيين في العراق

رام الله ٢٦ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفـا"). سلط معرض للصور الفوتوغرافية، افتتح في أحد نوادي مدينة رام الله في الضفة الغربية، الضوء على حياة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، قبل وبعد سقوط نظام الحكم هناك. وصدم المعرض، الذي افتتحه السيد مفيد الشامي، نيابةً عن الدكتور نبيل شعث، نائب رئيس الوزراء، كل من زاره، حيث جعلهم يرددون سؤلاً، مفاده "إذا كانت أحوال اللاجئين على هذه الحال قبل سقوط النظام السابق، فكيف أصبحت في ظل الاحتلال هناك؟. ويعود تاريخ صور المعرض، الذي نظمه المصور الصحفي يوسف القطب، مصور وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، إلى ما قبل سقوط النظام العراقي السابق بعدة أشهر، حيث سلط الضوء على حياة اللاجئين هناك.

### نائب لبناني يؤكد مواصلة الجهود لمعالجة الملف الفلسطيني في لبنان

صيدا ٢٣ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفـا"). أكّد رئيس "التنظيم الشعبي الناصري" النائب اللبناني، أسامة سعد، مواصلة الجهود في معالجة الملف الفلسطيني في لبنان معالجة سياسية هادئة تنطلق من الثوابت الوطنية. ولفت النائب سعد خلال استقباله في مكتبه في مدينة صيدا جنوب لبنان، وفداً من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" إلى أن البعض يحاول تحويل قضية اللاجئين من قضية وطنية عادلة إلى مجرّد قضية اجتماعية، وتجريدها من بعدها السياسي والوطني. وأوضح أن الموضوع هو كيف يمكن أن نضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي طليعتها حقّه في العودة الذي تحاول إسرائيل شطبه. أما البعض الآخر فلا يرى في قضية الفلسطينيين في لبنان إلاّ مجرّد ملف أمني يجب معالجته بطريقة أمنية، وهؤلاء يدفعون الأمور في الاتجاه الخاطىء ويأخذون البلد إلى الهاوية".

### بحث أوضاع اللاجئين في لبنان مع وزير الثقافة اللبناني

بيروت ١٨ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفـا"). بحث وفد من الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين برئاسة عضو مكتبها السياسي، علي فيصل، في بيروت مع وزير الثقافة اللبناني، الدكتور طارق متري، التطوّرات على الساحة الفلسطينية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وجرى خلال الاجتماع الذي عقد في مكتب الوزير اللبناني، عرض لنتائج الحوار الفلسطيني-اللبناني والحوارات الفلسطينية الداخلية. ودعا الوفد خلال الاجتماع إلى التعاطي مع الملفّ الفلسطيني كرزمة واحدة سياسياً واجتماعياً وأمنياً وعدم اقتصار الحوار على بعض الجوانب المجتزأة وحماية الحوار من أيّة تجاذبات داخلية وتعزيزه بالاستناد إلى خطة سياسية مشتركة لا وفقاً لإملاءات القرار ١٥٥٩ الذي يتعاطى مع المقاومة في لبنان ومع اللاجئين باعتبارهم ميليشيا.

### د.القدوة: لا يجوز "للأونروا" العمل خارج المخيمات إلاّ إذا طلب منها ذلك

غزة ١٧ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). أكد د ناصر القدوة وزير الشؤون الخارجية أنه لا يجوز لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونـروا" الخروج عن التفويض الممنوح لها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالعمل خارج المخيمات الفلسطينية، إلا إذا طلب منها ذلك على قاعدة مؤقتة ولأسباب محددة. وأضاف د. القدوة، خلال لقاء عقده مع رؤساء اللجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة، أن السلطة الوطنية، مستعدة للتنسيق مع الوكالة بشأن المشاريع والخدمات التي تحتاجها المخيمات، شريطة أن يتم ذلك في إطار خطة تنمية واحدة تنفذها "الأونروا".

# أخطبوط الاستيطان ورأس المال خلف جدار الإحتلال

بقلم: هشام نفاع

هنالك جدار ضخم يقف بين الوقائع على الأرض وبين إصرار بعض السياسيين والصحفيين العرب على منح اريئيل شارون لقب "رجل السلام" مجانًا. هذا الجدار الذي يلقي بظلّه القاتم حيث يجب أن تظل الحقيقة تصرخ، ليس استعاريًا فحسب، بل أنه جدار فعلي، ملموس ومرئي بكل ما صبّ جهاز الاحتلال الاسرائيلي فيه من بشاعة بصريّة ورمزية.

سأتناول هنا عددًا من التطورات الأخيرة المرتبطة بالجدار (الذي تسميه الجهات الإسرائيلية الرسمية "جدار أمن") بالذات في مقطعه المحاذي لقرية بلعين المحتلة. والتي باتت رمزًا جديدًا يُضاف الى سجلّ نقاط المقاومة المشرّفة لهذا المشروع الاحتلالي-الاستيطاني الذي صرفت عليه سلطات الاحتلال ٣،٥ مليار شيكل إسرائيلي بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. فما يتفاعل في هذا الموقع من شأنه كشف ومن ثم نسف العديد من الأكاذيب التي يُدفع بها الى الواجهات الدبلوماسية بعد لفّها بالرزم الأمنية. بالمناسبة، قد لا نحتاج لهذا الجهد، لأن وزيرة القضاء الاسرائيلية (التي أضيفت اليها وزارة الخارجية مؤخرًا) تسيبي ليفني كانت قالت صراحة أن الجدار "سيشكّل الحدود المستقبلية لإسرائيل"، وضمن تلاعب بالكلام ومحاولة للتلاعب بالعقول فسّرت: "إن القرار بإقامة الجدار اتخذ لاعتبارات أمنية، لكن ستكون له انعكاسات على رسم الحدود في المستقبل، ليس لأن هذا كان السبب في إقامته، ولكن قد تكون للجدار انعكاسات سياسية". والحقيقة أنه بدا واضحًا وليس منذ الآن أن حكومة اسرائيل لديها خارطة خاصتها غير خارطة بوش الشهيرة. إنها "خارطة الطريق المتوازية" التي تحاول حكومة اليمين السير فيها بحيث تبدو كمن تلتزم بالتفاوض الأوّلي المحدود من هنا، بينما تواصل ترسيم الحدود من طرف واحد هناك، بشبكة معقدة من الأسوار والجدران والمنشآت العسكرية القابعة في العمق الفلسطيني. ولا جديد في القول إنها مجرّد "خارطة معدّلة" بعد أن وضعت الحكومة الاسرائيلية عليها ١٤ تحفظًا.

في أواخر آذار من العام ٢٠٠٥، التمست مؤسستان حقوقيتان اسرائيليتيان (جمعية حقوق المواطن وبمكوم) الى المحكمة المركزية في القدس مطالبتين بكشف خرائط التخطيط الهيكلية لمستوطنة "موديعين عيليت". فقد رفضت السلطات، من تلقاء نفسها، كشف هذه الخرائط التي تطال أراضي قرية بلعين. وبعد إلزام "الإدارة المدنية" التابعة للاحتلال بكشف تلك الخرائط اتضح ما أثار الريبة، وهو وجود مخطط خفي لإقامة حيّ استيطاني على ٩٠٠ دونم من أراضي بلعين، التي سبق أن ابتلع منها الجدار ٢٠٠٠ دونم أخرى. ويحمل هذا الحي بدل الإسم الواحد ثلاثة أسماء هي: "متتياهو مزراح"/ "نحلات حفتسيبا"/ "غرين بارك".. تعدّدت الأسماء والنهب واحد!

سلوك السلطات الاسرائيلية الساقط قانونيًا وأخلاقيًا يخالف حتى القانون المعمول به في اسرائيل. فقد بُدئ العمل لإقامة هذا الحي (يشمل ٣٠٠٨ وحدات سكنية)، بموازاة جعل مسار الجدار يحيطه مبتلعًا أرض بلعين، قبل إنهاء المصادقة على الخرائط، وفقًا لما ينص عليه القانون. من جهة أخرى سبق أن كشفت وزارة البناء والاسكان انها تخطط لتوطين ١٥٠ ألف نسمة حتى ٢٠٢٠ في هذه المستوطنة، التي أقيمت أصلاً على أراضي قرى مجاورة تمت مصادرتها في السابق. وفي أيلول ٢٠٠٥ قدم أهالي بلعين التماسًا جديدًا الى المحكمة الاسرائيلية العليا لاستصدار أمر بوقف بناء الجدار، لأنه جاء ليحيط المستوطنة من الشرق، ولا يطابق حتى "المعايير الأمنية" التي حددها الإحتلال. بل إنه جاء ليضم حيًا لم يُصادَق عليه بعد وفقًا للنظام الاسرائيلي الداخلي.



جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة (بيت لحم) — تصوير: نتالي بوردو/ بديل

لكن المؤامرات التي تُحاك في الخفاء ليست استيطانية فحسب. بل إن هناك فسادًا تختلط فيه المصالح المالية بنهب الأراضي وشركات العقارات والبناء، واستقدام شرائح فقيرة لتوطينها في هذا المكان. وهو ما تناوله بروفيسور غادي الغازي، المحاضر في جامعة تل أبيب، وأحد الناشطين ضد الجدار، في بحث نشره مؤخرًا، وبيّن فيه كيف التقت مصالح رأسماليين كبار وشركات عقارات

**لقد ظل الاحتلال الإسرائيلي "مشروعًا مربحًا" إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول من العام ١٩٨٧. حتى ذلك الحين، كانت اسرائيل تجني المليارات من الاحتلال، دون أن تضطر لتمويله من جيوب مواطنيها. فقد ابتلعت ميزانية اسرائيل مثلا حوالي ٢٥ مليار شيكل بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧ من الضرائب الجمركية على البضائع التي تصل الى المناطق المحتلة من الخارج. وفي الثمانينيات جعلت اسرائيل من السوق الفلسطينية الخاضعة لاحتلالها ثاني كبريات أسواق صادراتها.**

ضخمة مع نوايا وممارسات الضم الاستيطاني. وهو يكتب أنه من المهم التعرّف قليلاً عن قرب على الشركاء في بناء "موديعين عيليت". فالمبادرون الأساسيون هم شركات "دينيا سيبوس" التابعة للمجموعة الاقتصادية "أفريقيا-اسرائيل" التي تنفذ مشاريع بناء في مستوطنات إضافية؛ رجل الأعمال ورئيس اتحاد مقاولي البناء السابق مردخاي يونا؛ وشركة "تسيبحا انترناشينال". وفقًا للبحث فقد ادعى هؤلاء أنه "لا يوجد أية قرية عربية

**إن المؤامرات التي تُحاك في الخفاء ليست استيطانية فحسب. بل إن هناك فسادًا تختلط فيه المصالح المالية بنهب الأراضي وشركات العقارات والبناء، واستقدام شرائح فقيرة لتوطينها في هذا المكان.**

قرب مكان البناء"، فبلعين غائبة عن خرائطهم التي يبنون حتى من دون المصادقة عليها، في مشهد صارخ تجتمع فيه خيوط الاحتلال بالمصالح الاقتصادية لحيتان كبيرة تسبح في مياه الرأسمالية الاسرائيلية.

يفضح التعاون الحثيث بين مجلس مستوطنة "موديعين عيليت" وتلك الشركات التقاء المصالح. وحسب تقرير مراقب الدولة الاسرائيلي فقد نالت شركات العقارات حق البناء حتى من دون نشر مناقصة، حسبما تنص الأنظمة. وتراوحت الحجج بين "وجود هذه الشركات في مشاريع بناء سابقة" وبين "الحاجة الملحة في إنهاء بعض المشاريع". فالحرامي يسارع لإنهاء مهمته قبل أن يخسر ما تبقى من عتمة يتستّر تحتها. ويقول الغازي يقول في استعارة من أيام الغرب الأمريكي المتوحّش: "أنظروا بأم عينكم: ففي الشرق المتوحّش يسمح بفرض الحقائق الناجزة على الأرض بحرية التحرّك لكبار المقاولين. أما الحاجة الماسة لإنهاء المشاريع فمصدرها بالضبط هو الحاجة الملحّة لدفع العملية الاستعمارية".

في تحقيق صحفي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" مطلع العام ٢٠٠٥ ورد أن جهازًا كاملاً من السماسرة يعمل للسيطرة على الأراضي في مختلف مواقع الجدار، وهو يضم عملاء فلسطينيين خدموا الاحتلال وتم كشفهم، عناصر في جهاز الشاباك سابقاً "يبيعون" المعلومات حول أصحاب قطع الأرض بغية ابتزازهم، وموظفين سابقين في جهاز الحكم العسكري ممن يعرفون كيفية السباحة في قنوات القوّة والسيطرة وإتمام الصفقات. بعض هذه الصفقات تم دون علم أصحاب الأراضي، وبعضها قام خلالها سماسرة عرب بشراء أراض كوسطاء في الخفاء لمليونيريين يمينيين يهود، وبعضًها صفقات غامضة اكتشف بعض أصحاب الأراضي أنهم فقدوا بسببها ملكيتهم على أرضهم دون علمهم.

التقاء المصلحة الاستيطانية الاستعمارية والمصلحة الاقتصادية يحتاج الى "زبائن". وقد وجدت أذرع هذا الأخطبوط في شرائح اسرائيلية فقيرة جسرًا تمرّر فوقه سكة وصولها الى إشباع نهمها. فغالبية سكان هذه المستوطنة هم من اليهود الحريديين (المتشددين)، ذوي العائلات كثيرة الاولاد والحالة الاقتصادية الصعبة. أحد الأمثلة على استغلالهم هو مشروع "هايتك" أقامته شركة تدعى "ماتريكس" التي تشغّل نساء متدينات بأجور منخفضة، تتراوح بين ربع ونصف ما يتم دفعه في هذا القطاع. فالعامل التقني المبتدئ في تل أبيب مثلا يتلقى ١٠٠٠٠ شيكل شهريًا، ويصل الى ٢٠٠٠٠ بعد اكتسابه تجربة. أما هؤلاء العاملات فلا يُدفع لهن أكثر من ٥٠٠٠ شيكل، وسط فرض نظام عمل قاس عليهن، يستغل فيه أصحاب العمل تقاليد دينية واجتماعيًة لمنعهن من المطالبة بتحسين ظروف عملهن وزيادة حقوقهن. رئيس بلدية المستوطنة نفسه كان قد

صرح لصحيفة "هآرتس" في العام ٢٠٠٣ أنه جرى إحضار الحريديين الى المناطق (الفلسطينية) خلافًا لرغبتهم، وجرى استعمالهم "لحمًا للمدافع". إعتراف واضح لا يحتاج الى تعليق! بالامكان تعميم هذا المثال الصارخ في اتجاهات عدة، تقود جميعًا الى المحطة التي تلتقي فيها مراكز القوة الاسرائيلية. ففي نهاية المطاف لم يستفد كل الاسرائيليين من الاحتلال، بل إن غالبيتهم اليوم باتوا يدفعون الثمن بشكل فعلي – من جيوبهم.

فالمعطيات تفيد أن الاحتلال الاسرائيلي ظلّ "مشروعًا مربحًا" إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول من العام ١٩٨٧. حتى ذلك الحين، كانت اسرائيل تجني المليارات من الاحتلال، دون أن تضطر لتمويله من جيوب مواطنيها. فمثلاً، كانت أرباح مشروع الاحتلال لا تقدّر بثمن من حيث نهب مياه الضفة الغربية المحتلة. وقد ابتلعت ميزانية اسرائيل حوالي ٢٥ مليار شيكل بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧ من الضرائب الجمركية على البضائع التي تصل الى المناطق المحتلة من الخارج. وفي الثمانينيات جعلت اسرائيل من السوق الفلسطينية الخاضعة لاحتلالها ثاني كبريات أسواق صادراتها. ووصل حجم المقتطعات من ضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين داخل اسرائيل حتى مطلع التسعينيات الى المليار وربع المليار شيكل، دون تمكين هؤلاء العمال من الاستفادة الفعلية مما اقتُطع من أجورهم، ناهيك عن تشغيلهم بأجور زهيدة.

بالمقابل، فإن مشروع الاستيطان الاستعماري امتص حوالي ٤٥ مليار شيكل من الميزانية حتى العام ٢٠٠٣. ومنذ الانتفاضة الاولى بلغ مجموع الزيادات على الميزانية العسكرية ٢٩ مليار شيكل، ولا يشمل هذا ميزانية الشرطة. أما جدار الفصل العنصري الذي جاء لتعميق انفصال اسرائيل عن التفاوض السياسي واستبداله بالحلول الأحادية المتعجرفة الفاشلة، فقد كلفها ٣،٥ مليار شيكل بين السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وبلغ مجموع التعويضات من ميزانية الدولة للمصابين الاسرائيليين في الانتفاضتين مليار شيكل، وهو ما لا يشمل قيمة التعويضات عن الممتلكات المتضرّرة (باصات، مطاعم، محلات في الأسواق). وبلغت خسارة الناتج القومي الاجمالي بين سنة ٢٠٠٠ حين اندلعت الانتفاضة الثانية و ٢٠٠٤ ما يقارب الـ٥٥ مليار شيكل، بسبب ارتفاع نسبة البطالة وتراجع الاستثمارات الاجنبية، وتراجع عدد السياح بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ بمليون و ٨٠٠ ألف سائح، والركود وغيرها (المعطيات عن بحث أجراه مركز "أدفا" الاسرائيلي للعدالة الاجتماعية).

وهكذا، فخلف مؤامرة سرقة الأراضي الفلسطينية ومصادرة حقوق أساسية لفقراء ومتوسطي الحال الاسرائيليين، نعثر على الوجه الحقيقي للسياسة التي تختلط فيها الايديولوجيات المتعصبة بالعنجهية العسكرية والأموال. والصحيح أنه لا تبدو في الأفق بعد طريقة يمكن بواسطتها قياس كميات دموع التماسيح والأكاذيب على الألسن الرسمية وشبه الرسمية. فلا يوجد أحد بين السياسيين أو مسؤولي الوزارات والمؤسسات الرسمية يتأخّر عن تقديم وصلته الخاصة من البكاء الكاذب على "مساكين اسرائيل"، من ضحايا الفقر وانتهاك الحق في مكان عمل أو في تلقي العلاج باحترام أو العيش الكريم عامة. مع ذلك فإن المسافة ما بين هذا الكلام الذي يُطلق مسلّعا معباً بشتى أشكال الرزم الرقطاء فاقعة اللون وناعمة الملمس وبين ممارسات المتبجّحين، هي كالمسافة ما بين حديث شارون (حمامة الغفلة!) عن "السلام" وبين ما تبقره بلدوزراته في جبال الضفة الغربية لتعميق استعمارها.

على هذه الخلفية القاتمة، تزداد القيمة المعنوية والأخلاقية للنضال ضد الجدار في بلعين. فهو يجسّد معركة شعبية غير مسلّحة حيّة، تعيد ترتيب عناصر المعادلة التي تحاول سلطات الإحتلال تشويهها تحت شعار "الأمن" إياه. معادلة يقف في طرفها الأول أصحاب الأرض وأصحاب الحق ومعهم متضامنون يؤيدون قضيتهم، وفي طرفها الثاني أخطبوط تتشابك أذرعه الكولونيالية والاقتصادية والعسكرية. وفي عودة لما افتُتح به المقال: إزاء العمليات التجميلية التي لا يتردّد بعض العرب أيضًا في اجرائها لسياسة شارون وزمرته ومكملي دربه، يسلّط نضال بلعين ضوءًا على بشاعة ما يمارسه الإحتلال فعلاً على الأرض. نضال يبدو متواضعًا لكنه كتلك الشمعة التي مهما خفت نورها، فلا يمكن لكل ظلام الكون أن يطفئها.

---

هشام نفاع هو صحفي ومحرر في جريدة "الإتحاد" اليومية الصادرة في حيفا.

## لحسام خضر في يوم الانتخابات بالذات

### بقلم: د. محمد نعيم فرحات وأنور حمام

في هذا اليوم بالذات، حيث تذهب جموع من الفلسطينين الى صناديق الاقتراع لإنتخاب أعضاء المجلس التشريعي، يغيب رسمياً من قائمة المرشحين أسم لامع لرجل كان شديد الحضور، واضح الرايات والمواقف في المجلس التشريعي المنتهية ولايته، هوالنائب الأسير حسام خضر الذي يقيم منذ سنوات في سجون الاحتلال الاسرئيلي بتهمة المقاومة.

ولا يرتبط الامر هنا ببحث في السيرة الذاتية لرجل مثل حسام خضر، كي يحشد المرء عناصر ووقائع تدل على مقاوم اصيل ظل ملتحماً بقوة حول رؤيته في االسراء والضراء ولم يغير راياته ويبدل خيله. لقد كان حازماً في موقفه ضد الاحتلال والردائة والفساد والظلم وشتى مشتقات الإهلاك. وكان مع نفسه ومع المقاومة وعمل ما استطاع لذلك سبيل من أجل تغير الواقع والقيم، وما كان لذلك أن يكون بلا ثمن في غير ما صعيد.

... لقد عرفنا حسام خضر في السياقات الوطنية الفلسطينية المختلفة، ولم يكن طارئاً فيها، أو مديناً لشهامة الفرص والحظوظ والصدف، لقد كان متاحاً له مثل كثيرين أن يقيم في الفرسخ الفاصل بين الموقف والخطاب، وينتهج مقاربات مرنة الى حد تضيع الجوهر، دون التورط في مواقف تتطلب كل هذه الاثمان المتعددة. بيد أنه إختار عن ادراك نموذجاً مختلفاً من الفاعلية والسلوك يراهن على أفق قادم قد يكون قريباً أو بعيداً. وهنا تكمن قوة الانسان، أي، كيف يعطي نموذجاً في زمن صعب وشاقٍ مليء بالتفسخ والانقلابات رأسًا على عقب. أن قراءة اختيارات حسام خضر ومساراته تشير الى انشغال حقيقي بهذا الأمر، بثمن المعانات والمكابدة والصبر والسجن وما تيسر من خسائر. وحسام خضر في هذا النحو بمقوره أن يعود الى نفسه (راضياً مرضيا)

... أن هذا الاعتراف للنائب الاسير حسام خضر في هذا اليوم بالذات لا يتوقف أبداً، عند قدرة أطراف بعينها على إقصاءه من كل القوائم واللوائح المتعددة او المؤتلفة، فيما كانت قدرتها تتعطل عن العمل عندما يتعلق الأمر بمتطلبات ملحة وحقيقية كانت تحتاج ظهور هذه القدرات بإلحاح. ان هذا التذكر والاعتراف و الذي يذهب من فوق رأس الواقع الى أتجاه بعيد، معني وعلى نحو رفيع، بالاشارة الى حسام خضر حيث هو الان في منازل الجديرين بالتقدير، الخليقون بالاحترام، تلك المنازل التي يظفر بها فقط: القليلون السعداء.

---

د. محمد نعيم فرحات هو أستاذ مساعد في كلية علم الاجتماع في جامعتي بيت لحم والقدس المفتوحة. أنور حمام هو باحث في سوسيولوجيا اللجوء.

## ببساطة.. لأنها فلسطين

### بقلم: سليم البيك

سألتني ذات مرة محاضرتي في الجامعة عن موضوع كنت قد كتبته يتناول حب الوطن، سألتني قائلة، لماذا تحب وطنك؟! أذكر تماماً أني حضرت جيداً لمناقشة موضوعي، و لكني لم أتوقع أبداً سؤالاً كهذا. لماذا تحب وطنك؟ لم أجد كلمة تشرح سبب ذلك الحب، لم أجد شيئاً يعبر عن سبب ما، وإن وجد آخر يعبر عن عمقه. قالت: ألم تشرب أو تأكل من شراب و طعام بلدك؟ ألا تتذكر طفولة جميلة تربطك بذلك البلد؟ أثارني أكثر من طرح السؤال سذاجة فكرة (الوطن) في رأسها. هل الوطن (كاس و كبة نية) و ذاكرة قد تخون؟!

عفواً سيدتي.. فأنا فلسطيني.. أحب وطني لأنها ببساطة.. فلسطين. ليس الوطن حيث تولد أو تكبر، أو تأكل.. هذا في حال أي وطن، فكيف الحال و الكلام عن حاضنة الأوطان.. فلسطين. عذراً سيدتي، ليس لدي جواب يشفي سذاجة سؤالك. لن تفهمي.. لأنك تشربي و تأكلي و تنامي و تصحي و ربما تعشقي في وطنك، لن تفهمي، فلست لاجئة و لا منفية و لا ثائرة و لا منتفضة في الضفة و لا متجذرة في الجليل.

فلسطين أكبر من المعنى التقليدي للوطن، كالذي تفهمين مثلاً، هي عدة أوطان بالمعنى التقليدي في وطن. وبمعان كثيرة لن تفهميها. هي وطن المكافحين للعودة والتحرير و البقاء.. وطن العاملين لعودة أهلها لها.. وعودتها لأهلها. هي.. أسمى من ذلك.

فلسطين وطن لأكثر من شعب، فاق مداها حدودها الثقافية والسياسية والجغرافية والقومية، باتت وطن المضطهدين و المنفيين.. وطن الثوار و الأحرار و جنود السلام، تماماً كما اسبانيا في الحرب الأهلية ضد الفاشست حيث باتت وطناً للثوار و اليساريين.. لم تكن عندها للأسبان وحدهم. لن أطيل في شرحي معنى كلمة وطن حين يقصد بها فلسطين.. هو معنى يعاش أكثر من أن يفهم.. !

تحتاجين لكي تعيشيه إضافة لانتمائك إليه.. انتمائه إليك.. والأهم وعي وتقدير هذا الانتماء و الصراع للمحافظة عليه.

هل فهمتي الآن.. سيدتي؟
حسناً.. لهذا المعنى عدة...
على كل حال
لن تفهمي..

---

سليم البيك هو كاتب فلسطيني يقيم في الإمارات العربية المتحدة

# اسمك يشبه المفتاح

## إلى النائب الأسير حسام خضر

### بقلم: عيسى قراقع

ليس بعد، لم تنته التحية الفلسطينية...لم نر الحمام
غيمةٌ تقفُ كصخرةٍ فوق رؤوسنا
سماؤنا صحراء وحديثنا صامت وجنازات...

ليس بعد...
لم ينزلُ النصُّ على غارنا...هربت الملائكة واستقر الخوفُ في الكلام...
على القبائل المتناحرة أن تضع سيوفها وتعلن أن فارس الحقيقة ينزف كمخيمٍ في الذاكرة..يطل على صليبه العالي... يرانا...يحاول أن ينامَ...
أيها النائب اللاجئ...الأسيرُ الحقيقيُّ الغائب قسراً... الحاضر في الموقفِ، الواضح المكشوفِ للذبحِ...المتجمع في الوريدِ، المسفوكِ دوماً في الغمام...

لا بأس...
للزنازنةِ أربعة جدران ويكفيكَ أن اسمكَ هو المفتاح... ضوء القلب هو الوطن وليس الجغرافيا وأنت لم تسافر في المؤبد والمجهول وللشواطئ البعيدة... أرادوا أن يسحبوك إلى الخلفِ فانطلقت الى الأمام..
لا بأس...يا حسام...
نهرٌ يصبُّ فيك وجيل يتجدد
هو العشبُ أخضرٌ والزنزانة ماء

لا بأس...
لم يذكروك في المجلس الثوري، لم يفتحوا كتابك ليقرأوا فيك الشهيد وصوت الوفاء..
لا بأس..
سرقوا يديكَ...ربطّوها...ليبنوا سلامهم المشبوه فانفجر الفساد في القصرِ...قبروك عميقاً ليظلوا أباطرة الحرب والمال...اللاعبين بين سلام الاحتلالِ وسلام الأمراء...

لا بأس...
الوردةُ تتفتحُ والقمرُ مكتملٌ في عينيك
هذا حديث الحصانِ للمدى والسماء
هذا حديثُ الليل فيِ بئر السبع للندى
هذا حديثُ الخبز وصوت الفقراء

ليس بعد...
لم ينتصر المدفعُ على العشبِ والنشيد
لم نبكِ على الديارِ ونرثي الهَوية
اسألوا الرجال المكبلين بالملحِ والشمسِ
اسألوا كيف يفلُّ الصبرُ سلاَسل الحديَد
اسألوا الجلاد كم سيبقى في جيتو المعسكرات

رأيتهم قال حسام خضر:
يخرجون من تراب الأرضِ
شهيداً يمسك شهيد...
رأيتهم طيوراً تحلق في فضاء القدس
رأيت المخيم يتحررُ من كرت الإعاشةَ
وأربع مائة قريةٍ تغسلُ جدائلها على البئرِ
رأيتُ بلاطة
رأيتُ جنين
رأيتُ الدهيشة
رأيتُ الوحدات
رأيتُ البعيدَ صار قريباً
رأيتهم يخرجون من تراب الأرضِ
شهيداً يمسك شهيد

لا بأس...
الرملُ والملحُ وجوع السنين
قيدٌ في يدك أم قيدٌ في عين الفاسدين
أن تسجن، أو تموت، هنا
بين الطين والرملِ
في الشارع أو في الحارة
قرب أي سنسلةٍ أو تحت أي زيتونة
أن تسجن أو تموت هنا
هذا ما تريد

ليس بعد...
لم تنته التحية الفلسطينية، لم نر الحمام
وَصَلْتَ ظلام الزنزانة ولم تصل الوزير
أخذت المخيم الى الحربِ
خرقت الجدار العنصريَ
وانتهكت اتفاقيات سلام الشجعان
دخلت اليهم يتقاسمون دمك شركات شركات...
يوّزعون لحمك كما يوزّعون الطحين
أرسلوك الى المعتقل لتجف الفكرة
فعدت من المعتقل سفيراً أو ضمير

ليس بعد...
لست رقماً على قميص بني
هي أغنية لا تتوقفُ فيِ الجفاف
هي أغنية، لا صدى...
هي ما قالته امك للغريب:
أشارت إلى ولدٍ يلعبُ فيِ الزقاق
هذا ولدي، هذا نقيضك التاريخي
هذا سرُّ الخميرة وحارس الأمنية...
هذا حسام...
ليس بعد...
لم تنته التحية الفلسطينية...
لم نر الحمام

---

عيسى قراقع هو رئيس نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية. لقراقع العديد من المؤلفات حول الأسرى الفلسطينيين وأخرى شعرية وقصصية.

### إختتم أعمال لقائه التنسيقي السنوي السادس بنجاح كبير:

# الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يسجّل إنطلاقة جديدة



إحدى جلسات اللقاء التنسيقي السادس

تصوير: العودة-شبكة فلسطين- هولندا

بيت لحم: "بديل". حقق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة انطلاقة متجددة من خلال النجاح الكبير الذي حققه لقاءه التنسيقي السنوي السادس الذي عقد في مدينة فلاردينغين الهولندية في الفترة الواقعة ما بين ٢٣– ٢٧ تشرين ثاني من العام ٢٠٠٥ باستضافة من منظمة مجمع الكنائس الهولندية للتنمية والتعاون (إيكو) وهيئة العودة–شبكة فلسطين في هولندا.

وقد جاء انعقاد اللقاء التنسيقي السنوي السادس في خضم الجهود التي يبذلها الائتلاف الفلسطيني لحق العودة بمؤسساته الأعضاء من أجل النهوض بحملة وطنية ودولية لتدعيم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها قسرا. وعلى طريق المزيد من آليات التنسيق وتوحيد استراتيجيات العمل بين المؤسسات العاملة في حركة العودة على العموم.

حضر اللقاء التنسيقي السادس ٢٥ مندوبا عن ١٥ مؤسسة ولجنة فاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين من الأعضاء في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة. وحضر من فلسطين التاريخية مندوبين عن أربع مؤسسات هي بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الاخضر، واللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة واللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، فيما اعتذر عن الحضور (من فلسطين) كل من لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، واتحاد مراكز الشباب الاجتماعي في مخيمات فلسطين، واتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية. ومن الدول العربية المضيفة حضرت ثلاث مؤسسات هي مجموعتي عائدون/سورية وعائدون/لبنان إضافة الى هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان. ومن أوروبا حضرت ثماني مؤسسات من أعضاء الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة، هي لجنة حق العودة والجالية الفلسطينية في فرنسا، لجنة الدفاع عن حق العودة في ألمانيا، لجنة حق العودة في النرويج، لجنة حق العودة في الدانمارك، لجان الدفاع عن حق العودة في السويد، إضافة الى العودة–شبكة فلسطين في هولندا التي استضافت اللقاء، كما حضر اللقاء مندوبة عن الجالية الفلسطينية في اليونان. فيما اعتذر عن الحضور من اوروبا وأمريكا كل من ائتلاف العودة في بريطانيا وتحالف حق العودة الى فلسطين في أمريكا الشمالية وهما أعضاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة أيضا.

## تقييم عمل الإئتلاف على مدار العام السابق

بدأت أعمال اللقاء التنسيقي السنوي السادس بتقييم لمجمل أعمال الائتلاف الفلسطيني لحق العودة وإنجازاته على مدار العام المنصرم والتحديات التي لا تزال تعترض طريق تطوره. إذ قدمت خلال اليوم الأول من أعمال اللقاء أوراق عمل من مكاتب الائتلاف الإقليمية الثلاثة والتي تغطي كل من فلسطين، والدول العربية المضيفة إضافة الى أوروبا وأمريكا. وقد تطرقت اوراق العمل المقدمة على يد اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية (فلسطين)، ومجموعة عائدون في سورية (الدول العربية المضيفة) والكونفدرالية الاوروبية لحق العودة (أوروبا وأمريكا) على التوالي، الى أهم المحطات التي وقف الإئتلاف أمامها، وآليات التنسيق المتبعة وسبل تطويرها في المستقبل القريب، وجملة التحديات التي تواجه عمل الائتلاف بشكل خاص وحركة العودة بشكل عام. كما تم إستعراض مجمل النشاطات التي قام بها الائتلاف وأعضاءه على مدار العام المنصرم. تبع ذلك، نقاش مستفيض لتقييم عمل الائتلاف على مدار العام المنصرم من قبل المشاركين ليكون رافعة النقاشات التنظيمية والإدارية التي تهم عمل الائتلاف في مراحل اللقاء المتقدمة.

وقد شهد اليوم الاول للقاء التنسيقي السادس أيضا، إعلان منسق عمل الائتلاف اطلاق موقع الائتلاف على شبكة الانترنت (www.rorcoalition.net) ، حيث يضم الموقع مجمل نشاطات الائتلاف ومواقفه وأدبياته المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة. فيما تم التأكيد أن الموقع الذي يدار حاليا باللغة العربية سيضم خلال الأشهر القليلة اللاحقة لغات أخرى كالانجليزية والفرنسية، إضافة الى طموحه في أن يكون نافذة للجان العودة والجاليات الفلسطينية في الشتات.

## مداخلات على جدول الأعمال

قدم النائب محمد بركة رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مداخلة مطولة على جدول اعمال اللقاء التنسيقي السادس، تحدث من خلالها بإسهاب عن تطورات الخارطة السياسية الإسرائيلية خصوصا في ظل المتغيرات السياسية الحاصلة على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية، مبرزا الدور المهم الذي تلعبه الجماهير العربية الفلسطينية داخل اسرائيل من أجل إحقاق الحقوق الفلسطينية ومنها حق اللاجئين والمهجرين بالعودة، الذي شدد على أهمية تدعيمه بالرغم من الرفض الاسرائيلي له. وقد شدد بركة على ضرورة الانتقال فلسطينيا من ردة الفعل الى المبادرة. كما قال أنه من المهم التوصل الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ شريطة أن لا تكون على حساب حق العودة للاجئين.

بعد ذلك، تم قراءة الرسالة التي وجهها النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيى من خلالها انعقاد اللقاء التنسيقي الخامس على طريق المزيد من الجهود لإحقاق حقوق اللاجئين الفلسطينيين وأهمها حق العودة. وفي هذه المناسبة، ثمن الائتلاف صموده وصمود كافة أسرانا في سجون الاحتلال على طريق الحرية.

## النقاش الاستراتيجي: حل الدولة الواحدة وحل الدولتين

في إطار النقاش الاستراتيجي للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، ناقش المجتمعون ورقة عمل مقدمة من بديل– المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بعنوان "حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". تطرقت ورقة العمل هذه الى الوضع الراهن لمجمل قطاعات الشعب الفلسطيني الثلاثة المتمثلة

## شريط الاخبار

### التأكيد على قرب التوصل لورقة عمل مشترك بين الحكومة اللبنانية والمخيمات الفلسطينية

بيروت ١٦ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). أكدت السيدة نايلة معوض، وزيرة الشؤون الاجتماعية اللبنانية أن حكومتها ستصل إلى ورقة عمل مشترك حول أسس التعاون مع الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والشعبية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان . جاء ذلك، خلال استقبال الوزيرة اللبنانية، اليوم في مكتبها في الوزارة، وفداً من هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان. وتم خلال اللقاء، بحث امكانية اجراء مسح ميداني لواقع المخيمات الفلسطينية في لبنان، واطلاق المرحلة الأولى الإعدادية لعمل الوزارة في ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

### مؤتمر للدول المانحة والمضيفة للاجئين الفلسطينيين لمناقشة موازنة "الأونروا"

عمان ١٥ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). تعقد الدول المانحة والمضيفة للاجئين الفلسطينيين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" مؤتمرها السنوي في منطقة البحر الميت في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٥,١١,١٦، لمناقشة البرامج والخطط المستقبلية لوكالة "الأونروا" وموازنتها والمعوقات التي تواجه عملها، خاصة وأن الوكالة تواجه عجزاً مالياً بسبب ازدياد مجتمع اللاجئين. يذكر، أن موازنة وكالة الغوث الدولية للعامين المقبلين بلغت (٩٩٥ ) مليون دولار، بزيادة حوالي ٣٤٪ عن موازنة العامين السابقين ( ٢٠٠٤ . ٢٠٠٥).

### جمعية الاقصى تعمل على إنقاذ القبور الأخيرة في مقبرة المجدل

أم الفحم ١٥ تشرين ثان ٢٠٥٥ ("وفا"). تعمل جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية بالتعاون مع الحركة الإسلامية، على إنقاذ القبور الأخيرة المتبقية في مقبرة المجدل "أشكلون"، والعمل على صيانتها. وقال د. علي الكتناني مندوب الجمعية في الجنوب، إنه قام برفقة الشيخ جمعة القصاصي، نائب رئيس الحركة الإسلامية، وأحمد أبو فريح، عضو بلدية رهط، عشية عيد الفطر الأخير بزيارة المقبرة، وتبين لهم أنه تم إلقاء نفايات في المقبرة، وأن المقبرة منتهكة من كل الجهات بعد أن تم تهديم السور المحيط بها. وأضاف د. الكتناني أن هناك جهود للالتقاء ببلدية أشكلون وطلب ترخيص لإقامة معسكر عمل في المقبرة.

### مهرجان سياسي في مخيّم البداوي تخليداً للرئيس الراحل ياسر عرفات

مخيّم البدّاوي (شمال لبنان)١٥ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). أقيم في مخيّم البدّاوي للاجئين شمال لبنان مهرجان سياسي تخليداً للذكرى السنوية الأولى لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات. وحضر المهرجان الذي أقيم في قاعة الشهيد أبو عمار في المخيّم، النائبان اللبنانيّان مصطفى علوش وهاشم علم الدين، والنائب السابق وجيه البعريني، ووفد من تيار المستقبل وفاعليّات دينيّة ونقابيّة.

### بحث سبل تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

بيروت ١٥ تشرين ثان ٢٠٠٥ ("وفا"). بحث وفد من مركز التنمية الإنسانية "الحمائي لحقوق الإنسان" مع الدكتور سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأفاد بيان للمركز أنه "تمّ خلال اللقاء إعطاء فكرة عن آليّة عمل المركز والقضايا التي يعمل عليها. وأثنى الرئيس الحص على الدور الذي يلعبه المركز في تحضير أوراق عمل الحوار الفلسطيني – اللبناني في ما يخصّ حق العمل والتملّك وغيرها من الحقوق التي يعمل المركز على معالجتها في سبيل تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان.

في المواطنين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨ وقطاع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في أماكن ألجوء وأبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومجمل التحديات التي تواجهها هذه القطاعات، خاصة مع بروز " حل دولة الكانتونات " كحل وحيد تحاول إسرائيل فرضه كأمر واقع، من خلال جملة من المتغيرات كبناء جدار الفصل العنصري والانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة وغيرها. بعد ذلك تطرقت ورقة العمل الى أطروحات حل الدولتين وحل الدولة الواحدة من خلال عرض الفكرة وعرض سياقها التاريخي والقانوني ومواطن القوة والضعف والتحديات في كلا الرؤى.

تأتي أهمية طرح الفكرة من قبل حركة العودة ومنها الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لضرورة ايجاد أجوبة حول مشاريع الحلول المطروحة، وعلاقتها مع المتغيرات الجارية في المنطقة على الأرض وعلاقتها المباشرة بالحل الدائم لقضية اللاجئين، خصوصا في ظل طرح عدد من المشاريع الهادفة الى النيل من حقوق الشعب الفلسطيني عامة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين خاصة. وأيضا من ضرورة بحث ودراسة الإطار الذي يضمن حقوق اللاجئين. من هنا، كان لا بد من دراسة وبحث كيفية استجابة حل الدولتين وحل الدولة الواحدة لحق العودة وحق تقرير المصير وحقوق وطنية أخرى. ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن حركة العودة ومنها الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لا يدعي تمثيل اللاجئين بل هو حلقة في المشروع النضالي لإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية. ولا بد من ضرورة توفير الإجابات خصوصا لوضع الاستراتيجيات على الصعيد الفلسطيني، وعلى الصعيد الدولي على حد سواء.

وقد ناقش المؤتمرون ورقة العمل هذه، وقدموا ملاحظات قيمه أثرت النقاش من خلال التأكيد على برنامج الائتلاف الفلسطيني لحق العودة المتمثل بالدفاع عن حقوق اللاجئين كما نصت عليها المواثيق والقوانين الدولية. وقد برز خلال النقاش اتجاهان، الأول تمثل في أن على حركة العودة أن تخاطب المجتمع الدولي والجمعيات المناصرة للشعب الفلسطيني لوضع استراتيجيات للشعب الفلسطيني من خلال ان حق العودة قابل للتحقيق بالدولة الواحدة وفي السياق ذاته كان هناك توجه على أنه ينبغي التركيز على الفكرة بغض النظر عن ضرورة الاتفاق على كامل التفاصيل. بينما ركز الاتجاه الآخر على ضرورة أن تلتزم حركة العودة بالمقاربة القانونية لحق العودة على أساس القانون الدولي بغض النظر عن حل الدولتين أوحل الدولة الواحدة. كما أكد بعض المشاركين أن إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفق البرنامج الوطني الفلسطيني المرحلي هي ضرورة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على هذه المناطق شرط أن لا يتم مقايضتها بحقوق اللاجئين عامة وحق العودة بشكل خاص. كما رأى البعض أن لا نقيم تعارض بين خيار الدولتين وخيار الدولة الواحدة.

وقد أبدى المؤتمرون في النهاية رغبة في بذل المزيد من الدراسة حول هذه المواضيع وطرحها للنقاش على قواعد الائتلاف من أجل بلورة رؤية مشتركة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة على الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة.

### جلسة عمل مع شبكة مركز بديل للدعم القانوني

شمل اللقاء التنسيقي السادس على جدول أعماله أيضا جلسة عمل مع شبكة مركز بديل للدعم القانوني والتي عقدت لقاءها السنوي الرابع في ذات الفترة. وقد ناقش المجتمعون جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، أبرزها الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع لمواثيق القانون الدولي. كما تمت مناقشة جملة الفعاليات المزمع تنظيمها على صعيد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة ومؤسساته على مدار الأعوام الثلاث القادمة.

وكانت شبكة مركز بديل للدعم القانوني وهي شبكة طوعية تضم عشرات الخبراء القانونيين العاملين في ميادين اللجوء والهجرة القسرية في المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية قد عقدت لقائها السنوي الرابع في ذات الفترة حضرها نحو عشرين من أعضائها في مدينة فلاردينغين الهولندية. وتقدم شبكة مركز بديل الاستشارة القانونية والمهنية لبرامج مركز بديل، إصداراته وحملته القانونية.

كما نظمت العودة- شبكة فلسطين في هولندا اجتماعا شعبيا في اليوم الاخير من اللقاء التنسيقي، حضره المئات من أبناء الجالية الفلسطينية في هولندا وأوساط من المتضامنين الهولنديين مع الشعب الفلسطيني، وذلك بحضور رئيس بلدية فلاردينغين. وقد أكد المتحدثون الهولنديون والفلسطينيون على أهمية تدعيم حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

### القرارات والتوصيات

أقر المشاركون في اللقاء التنسيقي السادس جملة من القرارات والتوصيات التي تهم عمل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة على الصعيدين السياسي والتنظيمي (أنظر الى البيان الختامي أدناه). على الصعيد التنظيمي تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على استقلالية الائتلاف وطابعه الاهلي، بوصفه حركة شعبية ضاغطة تعكس مصالح اللاجئين وتعبر عن حقوقهم، وبالأخص حقهم بالعودة انطلاقا من كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. وعلى تنمية البنى التنظيمية للائتلاف من خلال الهيئات المنضوية فيه في كل ساحة من ساحات العمل، وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاته وخاصة من فئة الشباب. وعلى استمرار العمل بموجب اللائحة الداخلية للائتلاف كما أقرت في اللقاء التنسيقي الخامس، واعتماد استمارة عضوية للائتلاف.

كما تم إقرار خطة الائتلاف السنوية للعام ٢٠٠٦ حيث شملت على إصدار كتاب تربوي حول قضية اللجوء الفلسطيني يكون موجها الى الأطفال الفلسطينيين، وتنظيم فعاليات جماهيرية في ذكرى عدد من المناسبات الوطنية وخصوصا النكبة ويوم الأرض، وأيضا خلال تنظيم فعاليات جماهيرية خلال الانتخابات الفلسطينية التشريعية. كما أقر إصدار عدد من المنشورات الإعلامية حول الائتلاف الفلسطيني لحق العودة وقضية اللاجئين بشكل عام، وتنظيم مؤتمر عربي / دولي سيعقد في بيروت بالاشتراك مع تكتل الجمعيات والهيئات اللبنانية لدعم الانتفاضة والمقاومة، وتنظيم عدد من الجولات يزور خلالها أطفال وشباب من الشتات القرى المهجرة ومخيمات اللاجئين في الوطن.

## البيان الختامي الصادر عن اللقاء التنسيقي السنوي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

### هولندا، ٢٣-٢٧ تشرين ثاني ٢٠٠٥

عقد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لقاءه التنسيقي السنوي السادس في مدينة فلاردينغين الهولندية في الفترة الواقعة ما بين ٢٣- ٢٧ تشرين ثاني ٢٠٠٥ باستضافة من منظمة مجمع الكنائس الهولندية للتنمية والتعاون (إيكو) وهيئة العودة-شبكة فلسطين في هولندا.

ويأتي انعقاد اللقاء في ظل جملة من التطورات الإقليمية والدولية كبيرة الأثر على نضال شعبنا الفلسطيني من أجل إحقاق حقوقه الوطنية، ومنها تفاقم السياسات الإسرائيلية العدوانية، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وإصرار إسرائيل على مواصلة بناء جدار الفصل العنصري رغم صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأنه في تموز من العام ٢٠٠٤ الذي اعتبره غير قانوني وينبغي تفكيكه. وكذلك مواصلة سياسة القتل والاغتيال و الإعتقال و الحصار بأنواعه.

ناقش المجتمعون خلال اللقاء القضايا التنظيمية والإدارية المتعلقة بعمل الائتلاف وتقييم عمله من خلال التقارير المقدمة من أعضائه المتضمنة الأنشطة والفعاليات التي قاموا بها خلال الفترة الفاصلة بين اللقاءين وذلك سعيا لتطوير عمل الائتلاف ودفعه الى الأمام حتى يتمكن من القيام بمهامه.

كما ناقش المجتمعون ورقة العمل المقدمة من بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بعنوان " حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين " . وتأتي أهمية طرح هذه الورقة على جدول أعمال اللقاء التنسيقي في كونها تفتح باب النقاش على مستوى حركة العودة فيما يتعلق برؤى الحلول الإستراتيجية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بما يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير.

واستضاف اللقاء النائب الفلسطيني محمد بركة، رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الذي حيّا اللقاء وقدم مداخلة حول أوضاع شعبنا والتطورات السياسية الراهنة. واستمع المجتمعون للرسالة التي وجهها النائب الأسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، الى اللقاء التنسيقي والتي أكد فيها على محورية حق العودة ضمن المشروع الوطني الفلسطيني وحيّا انعقاد اللقاء والمشاركين فيه. وفي هذه المناسبة، ثمن الائتلاف صموده وصمود كافة أسرانا في سجون الاحتلال على طريق الحرية.

وعقدت جلسة مشتركة بين المشاركين في اللقاء التنسيقي وشبكة الدعم القانوني لمركز بديل التي تعقد لقاءها السنوي الرابع في ذات الفترة، حيث ناقش المجتمعون جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، أبرزها الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع لمواثيق القانون الدولي.

ومن خلال المناقشات التي جرت في هذا اللقاء أكد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة على ما يلي:

### الصعيد السياسي

١. الالتزام بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وأهمها العودة الى ديارهم الأصلية التي طردوا منها، واستعادة الممتلكات والتعويض كما نصت عليه مواثيق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.
٢. التمسك بوحدة شعبنا الفلسطيني والعمل على تعزيزها والرفض القاطع لكل المبادرات السياسية التي تؤدي الى تجزئته وتجزئة قضيته الوطنية تحت أي ذريعة من الذرائع او أي ظرف من الظروف.
٣. ارتباط حق العودة ارتباطا وثيقا بحق تقرير المصير لشعبنا حيث يعتبر هذا الحق قاعدة إلزامية في القانون الدولي.
٤. رفض الضغوط الهادفة الى انهاء عمل وكالة الغوث الدولية-الأونروا او التأثير على وجودها كهيئة دولية يرتبط وجودها بوجود قضية اللاجئين الفلسطينيين. ويؤكد الائتلاف على أهمية التصدي على الصعيدين الشعبي والرسمي لتلك الضغوط بكل حزم.
٥. تجديد دعوة المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة الى توفير الحماية الدولية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين. ودعوة البلدان العربية المضيفة الى منح اللاجئين حقوقهم المدنية، وخاصة في لبنان.
٦. دعوة المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، والدول العربية للقيام بدورها من اجل إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق الذين يتعرضون منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣ الى حملة واسعة النطاق من التهجير والتنكيل.
٧. الدعوة الى تضافر الجهود من اجل تعزيز الحملة الداعية الى مقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي.

### الصعيد التنظيمي

١. الحفاظ على استقلالية الائتلاف وطابعه الاهلي، بوصفه حركة شعبية ضاغطة تعكس مصالح اللاجئين وتعبر عن حقوقهم، وبالأخص حقهم بالعودة انطلاقا من كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.
٢. تنمية البنى التنظيمية للائتلاف من خلال الهيئات المنضوية فيه في كل ساحة من ساحات العمل، وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاته وخاصة من فئة الشباب.
٣. استمرار العمل بموجب اللائحة الداخلية للائتلاف كما أقرت في اللقاء التنسيقي الخامس، واعتماد استمارة عضوية للائتلاف.
٤. إقرار خطة عمل الائتلاف للعام القادم ٢٠٠٦ تتضمن انشطته الرئيسية.

وتوجه المجتمعون بالتحية والشكر الى الأخوة في منظمة مجمع الكنائس الهولندية للتنمية والتعاون (إيكو) وهيئة العودة-شبكة فلسطين في هولندا لاستضافتهم هذا اللقاء وعلى الجهد الكبير الذي بذلوه لانجاحه، وتقديم كل ما يلزم لذلك.

وفي الختام يتوجه الائتلاف الفلسطيني لحق العودة بتحية إجلال وإكبار لأهلنا الصامدين على أرض الوطن ومختلف مناطق اللجوء، مؤكدا على الاستمرار في النضال قدما على طريق إحقاق حقوقنا الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف.

**وإننا لعائـدون**

فلاردينغين، هولندا
٢٧ تشرين ثاني ٢٠٠٥

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في داخل الخط الأخضر
بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية
اللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات فلسطين
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين
اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية
مجموعة عائدون- سورية
مجموعة عائدون-لبنان
هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان
الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة (هولندا، ألمانيا، فرنسا، السويد، النرويج، الدانمارك، اليونان، سويسرا)

---

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة،
بريد الكتروني: info@rorcoalition.net
الصفحة الالكترونية: www.rorcoalition.net

### المؤتمر الثاني لحق العودة والسلام العادل في الناصرة يؤكد:

# لن يكون السلام عادلا بدون عودة المهجرين واللاجئين

نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين (عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة) ومعهد إميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية وجمعية تذكرن بالتعاون مع اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية، المؤتمر الثاني لحق العودة والسلام العادل في مدينة الناصرة في ١٦–١٨ كانون أول الماضي. وجاء انعقاد هذا المؤتمر، بالتزامن مع انعقاد عدة مؤتمرات مماثلة في الشتات، من أجل التأكيد على قدسية حق العودة للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات على السواء، وكون قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين جوهراً للصراع، وهو ما أكد عليه البيان الختامي للمؤتمر في يومه الأخير. شهد المؤتمر عدة مساهمات لعدد من الباحثين والنشطاء الذين قدّموا مساهمات في جوانب مختلفة من قضية اللجوء والنكبة.

تحدث د. إيلان بابيه المحاضر في جامعة حيفا وأحد أبرز المؤرخين الجدد في إسرائيل، عن رؤيته "المغايرة" للنكبة، وتحدث بكل صراحةٍ عن جرائم التطهير العرقي التي مورست بحق الشعب الفلسطيني أثناء النكبة، والتي ما كانت لتنتهي – لو جرت في مكان آخر – إلا بمحاكمة المجرمين المسؤولين عنها، والذين تصفهم الرواية التاريخية الرسمية الاسرائيلية بالأبطال، وكافئتهم على هذا الأساس وجعلت منهم أبطال السياسة الاسرائيلية فيما بعد على حد قوله. ويضيف: "ليس كل اليهود غير مبالين بالنسبة للنكبة المقدسة للشعب الفلسطيني. صحيح، نحن أقلية ولكن موجودة، ليس الجميع يصم آذانه لمأساة ووجع وبكاء اولئك الذين أصيبوا واغتصبوا وجرحوا عام ١٩٤٨، سمعنا عن أولئك الذين اعتقلوا عام ١٩٥٠ وسجنوا لفترات متراوحة، سمعنا عن المجزرة في كفر قاسم سنة ١٩٥٢. نعلم عن جريمة الحرب عام ١٩٦٧ والقصف عام ١٩٨٢ وتكسير العظام في عام ١٩٨٧، نحن لم يصيبنا الصم. سمعنا صوت القادة يعطون الأوامر بتنفيذ المذبحة وسمعنا صوت الجنود المسرورين بتنفيذها. نحن لسنا بعميان، شاهدنا قصف مخيمات اللاجئين في لبنان، وأكثر من خمسمائة قرية فلسطينية هدمت في ١٩٤٨، والتي من الصعب العثور على أنقاضها اليوم، نحن لم ننس، في حين أغلبية المجتمع اليهودي قرر التجاهل. نحن لسنا جهلاء، نحن نعرف العلاقة بين النكبة وبين رابين وشارون في ال ٤٨. نحن نعرف أن شارون في سنة ٢٠٠٠، وهو يبني الجدار يحمل نفس الأيدولوجيا التي كان يحملها آنذاك".

إيتان برونشطاين، مدير جمعية زوخروت، تطرق لنشاطات الجمعية في أوساط المجتمع اليهودي من أجل كسر حاجز الإنكار لديهم "هنالك عدد ليس بقليل من اليهود الذين يريدون أن يعرفوا ما الذي جرى في النكبة، وهم يشاركون في الندوات التي نعقدها وفي الجولات التي نقوم بترتيبها إلى القرى المهجرة، في إحدى هذه الجولات، كانت هنالك امرأة يهودية طلبت الاعتذار للفلسطينيين عما حدث في النكبة، قليلون هم من يريدون الاعتذار وطلب الصفح، ولكنهم موجودين". وعن حق العودة قال أنه من المهم جداً إدخال قضية حق العودة في أذهان المجتمع اليهودي ومن أجل هذا يجب ربط قضية حق العودة بما حدث في النكبة، فعندما تذكر قضية حق العودة أمام اليهود وبشكل مباشر ومجرد، فإنهم مباشرة يتقوقعون في موقف الضحية، يجب أن نتحدث عن حق العودة في سياقه التاريخي وعلاقته بما حدث عام ١٩٤٨، فهنالك العديد من اليهود الذين يريدون معرفة ما جرى، وبالتدريج فإن هذا سيدخل إلى أذهانهم.

ضمن السياق التاريخي للنكبة الفلسطينية والمسؤولية التاريخية لوقوعها، تحدثت أيضاً د. ماري روتري، حيث تطرقت لتشكل الرواية الرسمية لإسرائيل ومن ثم محاولات المؤسسة الصهيونية لتعميم هذه الرواية وتعليمها للطلاب في إسرائيل، حتى للعرب منهم وبالمقابل كيف تم تجاهل الرواية التاريخية للآخر ومحاولة فرض الرواية الواحدة. وفي سياق استقراء الحلول، تحدث بروفيسور نديم روحانا مدير معهد مدى الكرمل للأبحاث عن إمكانيات حل الصراع. وفصّل روحانا كيف أن الحركة الصهيونية تبنت الحل القائم على القوة في كل علاقاتها مع الشعب الفلسطيني، لذا فإنه لن يكون من الغريب عليها محاولة فرض حلولها بالقوة، ومن جهةٍ أخرى هاجم الفئات "النخبوية" التي تتحدث من برجها العاجي عن حلول تلتف على حق العودة، ودعاها إلى التمتع بالشجاعة ومواجهة الشارع العريض والذي هو بالأساس المعني بالحلول.

وفي نفس السياق، تطرق د. محمود يزبك، المحاضر في جامعة حيفا، إلى أهمية الاستفادة واستخلاص العبر من التاريخ، وضرورة أن تقوم القيادة باستخلاص العبر من النكبة الفلسطينية ومن التاريخ الفلسطيني، بغية عدم إعادة تلك التجربة مرتين. ولفت الأنظار إلى تنبه العديد من المثقفين الفلسطينيين والعرب إلى مآل الأمور قبل النكبة، ولكن عدم الاستماع لهم ضيع الكثير، وفي هذا إشارة إلى ضرورة البحث واستخلاص النتائج والعبر واتباعها. الشعب الفلسطيني مر بتجربة من أقسى التجارب التاريخية في التاريخ الحديث، ولكن من المقلق أن القيادات الفلسطينية لم تتعلم بعد من درس النكبة ويبقى السؤال هل حقاً تعلمت القيادة الدرس التاريخي؟ هل هي واعية للخطر الحقيقي للمخطط الصهيوني على الشعب الفلسطيني؟ وإذا كانت واعية، فهل تستطيع التصدي لهذا المخطط ومنعه؟

تحدث المحامي واكيم واكيم فقال بأننا كشعب فلسطيني لا نملك من القوة الآن ما يخوّلنا لفرض حلنا، ولكن هذا لا يعني البتة أن باستطاعة إسرائيل أن تفرض حلولها علينا بالقوة، فاللاجئون الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني، وكل أبناء الشعب الفلسطيني متمسكون بحق العودة ويرون به الخيار الوحيد لحل قضية اللاجئين. فمسألة القوة والضعف هنا ليست بذي بال بتاتاً وإنما هي الإرادة والحق.

وليس بعيداً عن نفس الموضوع، حذر السيد أمير مخّول، مدير مؤسسة اتجاه، من الحديث عن "حلول" لقضية اللاجئين، منوهاً إلى خطورة التلاعب بالألفاظ ومدى خطورتها، إذ أن تاريخنا مليء بالعديد من أمثلة تضييع الحقوق بسبب عدم الانتباه إلى التفاصيل الدقيقة في اللغة الدوبلماسية، فلا حديث عن حلول، إنما هو حلٌ واحد لا نقبل غيره يتمثل في العودة.

وتحدث السيد نهاد بقاعي منسق وحدة الأبحاث والمعلومات في مركز بديل، عن حركة العودة الفلسطينية التي تأخذ دفعاً منذ عقد التسعينيات في الوطن والشتات



جانب من المؤتمر — تصوير: جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين

### مؤتمر حق العودة والسلام العادل
### الناصرة ١٧ كانون أول ٢٠٠٥
### البيان الختامي

# متمسكون بحق العودة ونرفض أي تفريط به أو التفاف عليه مهما كان مصدره

**الجهات المنظمة مصممة على تطبيق حق العودة وتحويل الحلم إلى مشروع مؤسساتي سياسي شعبي.**

الجهات المنظمة إذ تطرح موضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين فهي معنية بتدعيم المطلب فلسطينياً وتحويله إلى مشروع العودة للاجئين في الوطن والخارج. كما هدفت إلى طرحه كموضوع مركزي في صلب النقاش السياسي في إسرائيل، واختراق سياسة اسرائيل التاريخية التي تحاول نزع شرعية حق العودة، الأمر الذي يشكل العقبة الأساس أمام الوصول الى سلام عادل.

تزامن عقد هذا المؤتمر مع عقد مؤتمرات موازية في اوروبا والولايات المتحدة وبلدان عربية، وذلك ضمن الاجتهادات التي تقوم بها مؤسسات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية المختلفة وحركات التضامن لتجميع القوى وتنسيق الجهود فلسطينياً ودولياً في مواجهة الحملات الاسرائيلية والدولية باتجاه اتخاذ كل الاجراءات لمنع تطبيق حق العودة وفرض بدائل تهدف أيضاً إلى منع تطبيقه. كما يأتي ضمن الجهود لإطلاق حركة فلسطينية ودولية من أجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى بلداتهم وديارهم وممتلكاتهم وفق قرارات الشرعية الدولية وبالذات قرار الامم المتحدة ١٩٤ ومسنوداً بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان. وقد أكد المؤتمر تمسك الجهات المنظمة والمشاركين بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتأويل، ورفع صوت موحد ضد أي مخطط يفرط بحق العودة أو يحاول الالتفاف عليه مهما كان مصدره، أو محاولة وضعه في تعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني في انهاء الاحتلال والحرية والاستقلال.

يثمن مؤتمر حق العودة والسلام العادل مشاركة الأخوة والأخوات الفلسطينيين من الضفة الغربية ومن الشتات، ويثمّن عالياً تحيات المؤسسات والأوساط الفلسطينية من الضفة والقطاع الذين اعتذروا عن الحضور قسراً ومن مخيمات اللاجئين في لبنان والمهجر، ويعتبر المؤتمر هذا التفاعل إيحاءاً بأهمية لم الشمل الفلسطيني وتقاسم الهم المشترك بين أجزاء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. كما يثمن المؤتمر مشاركة أوساط اسرائيلية تقدمية مؤيدة لحق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

المداخلات التي قدمت في المؤتمر والنقاش الذي تمحور في استنهاض الذاكرة وطرح الأبعاد الإنسانية والقانونية والشعبية والسياسية ومعطيات راهنة وافاق مستقبلية، تجسد طاقات هائلة تسهم في تطوير عمل المؤسسات والاجتهادات ذات الصلة، وتطوير أداء الشعب الفلسطيني، صاحب الشأن، وهيئاته ومؤسساته في مشروع العودة وبهدف تحقيقها.

تقوم الجهات المنظمة بمتابعة العمل باتجاه توسيع حركة العودة في الداخل مكملة لحركات العودة في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وبالتنسيق معها بهدف تحويلها الى مشروع اساسي منظم للشعب الفلسطيني ولكل من يدعم حقوقه ويتضامن معه.

وإذ يؤكد المؤتمر رفضه لأية مشاريع تصفوية إو التفافية أو تفريطية بحق العودة ومهما يكن مصدرها، فإن المؤتمر يؤكد للعالم كله أنه لن يكون سلام عادل دون إحقاق وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما يحذر المنظمون من حملة اسرائيل لانتزاع اعتراف دولي وعربي وفلسطيني بها كدولة يهودية باسقاطات ذلك على حق العودة.

يستنكر المؤتمر منع مندوب رابطة اللاجئين الفلسطينيين في اوروبا من دخول البلاد للمشاركة في المؤتمر، ويؤكد أننا لن ندع الأمر يمر مر الكرام وسوف نتخذ الاجراءات اللازمة لردعٍ السياسة الاسرائيلية كما نؤكد أن إبعاد الاخ قاسم لن يزيدنا إلا تصميماً على تعزيز العلاقة مع شعبنا في الشتات والوطن في المعركة من اجل إحقاق حق العودة.

نطالب الرأي العام الدولي بالاعتراف والإقرار بأن عملية تطهير عرقي قد نفذت ضد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وأن هذه العملية ما زالت مستمرةً حتى يومنا هذا.

نطالب القيادات الفلسطينية بمستوياتها المختلفة بمحورة موضوع النكبة على جدول أعمالها والاستفادة من تجارب الماضي ولدرء مخاطر نكبة جديدة.

نحن نطالب الأكاديميا الاسرائيلية بإتاحة المجال وفق الحريات الأكاديمية في العالم للبحث الحر والنقد الجريء حول النكبة والكف عن لعب دور البوق للمؤسسة الحاكمة وعن سياسة كم الأفواه.

ننطلق من هذا المؤتمر باتجاه تصعيد النضال والتعبئة الجماهيرية المنظمة في مسيرة العودة والى اللقاءات في مسيرات العودة ومؤتمر العودة الثالث باتجاه عودة اللاجئين الى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم.

الجهات المنظمة للمؤتمر:
جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين
معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية
مؤسسة ذاكرات (زوخروت)
بالتعاون مع
اتجاه – اتحاد جمعيات اهلية عربي.

على السواء. كما تحدث بقاعي عن نشاطات مركز بديل والائتلاف الفلسطيني لحق العودة، داعياً إلى ضرورة العمل على توثيق التاريخ الشفوي للنكبة، علماً أن عامل الوقت يلعب ضدنا، إذ ربما قد يكون هذا العقد آخر عقدٍ نرى به شهود عيان مباشرين للنكبة.

الشيخ رائد صلاح، كان من المفروض أن يشارك في المؤتمر ليعطي تفصيلاً عن دور مؤسسة الأقصى التي يرأسها في صيانة المقدسات الفلسطينية، لكنه لم يتمكن من الحضور لأسباب خاصة. وقد قرأت كلمته على الحضور. وقد شدد الشيخ رائد صلاح، في كلمته، على أهمية صيانة وحفظ الأماكن المقدسة والمقابر الإسلامية والمسيحية في القرى المهجرة والمدن، والتي جرى تهجيرها وتدميرها في النكبة. "علينا أن نوثق تاريخ هذا الشعب، هذه الأماكن هي شواهد على القرى والمدن التي كانت وهدمت".

وقال سلمان أبو ستة، المنسق العام لمؤتمر حق العودة العالمي: "إسرائيل لم تستطع إبادة الشعب الفلسطيني ولا محو ذاكرته". أبناء الجيل الثاني والثالث يريدون العودة إلى ديارهم ولن يتنازلوا عن حقهم هذا. إسرائيل لن تستطيع محو خارطة فلسطين عام ١٩٤٨، هنالك ١٣٠٠ قرية ومدينة، عشرة آلاف مكان مقدس ٢٥ الف موقع تاريخي. " سلاحنا ضد اسرائيل، أن لنا شرعية ولإسرائيل لا يوجد. الغالبية اليهودية في اسرائيل غير قانونية وفق القانون الدولي. لا تصدقوا الادعاء الإسرائيلي بأنه لا يوجد مكان لعودة اللاجئين، لأن ٩٠ ٪ من الأماكن التي هجروا منها لا زالت غير مسكونة. ٩٣٪ من أراضي اللاجئين تابعة للكيبوتسات التي يعيش بها ١,٥ من اليهود. عدد اليهود الذين يعملون في الزراعة لا يصل إلى ٧٨ ألف. وأعداد اليهود في إسرائيل ستتناقص مع الوقت ولن يبقوا أغلبية، والاحتلال لن يستمر، ولا مناص من إعادة الحقوق من أجل الوصول إلى السلام.

سلمان ناطور، مدير معهد إميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية، والمبادر لمشروع توثيق التاريخ الشفوي، قال بأن التاريخ الفلسطيني لا يبدأ بالنكبة ولا ينتهي بها. "هنالك تاريخ حي قبل النكبة لا زال حياً للآن، في التاريخ الشفوي نحن نبحث عن الإنسان وليس عن الواقائع التاريخية، هكذا نبني الرواية الفلسطينية، هذا التاريخ متوفر لاستعمالات أخرى كالشعر، الأفلام والرواية ... في الماضي كان المهجرون لا يريدون الحديث عن النكبة بسبب الصدمة والخوف من الحكم العسكري، أما اليوم فخوفهم قد انجلى وهم على استعداد للحديث وبالإمكان توثيقهم".

وعن أهمية الحفاظ على الخطاب السياسي الثابت والموحد تحدث د. أسعد غانم استاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، الذي نوه إلى خطورة محاولات شطب المهجرين من معادلة اللجوء وحل الصراع، وعن أهمية التركيز على الخطاب الموحد وعدم التلعثم، من أجل إيصال هذا الخطاب إلى عقل الشارع الاسرائيلي أيضاً.

هنالك ضرورة قسوى لمواجهة الادعاء الصهيوني وتفنيد "فرضياته" الأولى التي بني عليها كل الفكر الصهيوني، كأكذوبة "فلسطين، أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرض". جزء هام من هذه المسؤولية تقع على عاتقِ المؤرخين الاسرائيليين الجدد "مؤرخو ما بعد الصهيونية"، هذا ما خلص إليه السيد محمد كيال بعد عرضه التاريخي لمحطات تطور القضية الفلسطينية وصولاً إلى النكبة. وعن الشتات، والذي منع أحد ممثليه من الحضور وهو السيد قاسم قاسم مندوب رابطة اللاجئين الفلسطينيين في اوروبا، والذي منعته السلطات الاسرائيلية من دخول البلاد، تحدث الدكتور محمود عيسى عن تجربة الشتات، وما معنى أن تكون لاجئاً فلسطينياً، وعن معاناة اللاجئ الفلسطيني في كافة أصقاع الأرض وحتى في الدول العربية. ففي لبنان، الفلسطيني ممنوع من مزاولة ٧٨ مهنة وهو يذكر قصة صديق له كان يعمل كطبيب متطوع في أحد المخيمات الفلسطينية، وقد جرت محاكمته في لبنان لمزاولته مهنة الطب المحرمة على الفلسطينيين، فقال، في المحكمة، ماذا تريدونني أن أعمل حمالاً أم زبالاً؟! فأجابه المسؤول اللبناني: ومن قال لك بأنه من المسموح أن تعمل كزبال أو حمال.

لقد تم تبني التوصيات والأفكار التي طرحت في النهاية في البيان الختامي للمؤتمر (أنظر أدناه) والذي أكد على تمسك المشاركون في المؤتمر بحق العودة إلى الديار بالإضافة إلى التعويض. ونند بكل من تسول له نفسه بالتفكير في التطاول على هذا الحق المقدس، وأنه لا معنى للسلام العادل بدون تطبيق حق العودة لكل اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم.

# مجموعة عائدون في سورية تنظم ندوة دولية حول حقوق اللاجئين



نظمت مجموعة عائدون في سورية، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، بالتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وبحضور وزير الثقافة السوري الدكتور محمود السيد، ندوة حملت عنوان "حقوق اللاجئين الفلسطينيين الاساسية بين النظرية والتطبيق" وذلك من ١٢ الى ١٤ كانون ثاني ٢٠٠٥، في قاعة سعيد للمؤتمرات في جامعة دمشق. وشارك في هذه الندوة العديد من المؤسسات الفاعلة في قضية اللاجئين الفلسطينيين من أوروبا ودول الطوق وداخل فلسطين بالإضافة إلى العديد من الخبراء والنشطاء الذين يمس مجال عملهم قضية اللجوء الفلسطيني فقد شارك العديد من الخبراء القانونيين من جامعات العالم العربي، المحامين، الخبراء الأجانب. وتم تقديم العديد من اوراق العمل خلال هذه الندوة من قبل المشاركين التي تمت مناقشتها خلال جلسات الندوة المختلفة.

ففي الجلسة الأولى وهي بعنوان "قضية اللاجئين الفلسطينيين – خلفية قانونية": تم تقديم العديد من أوراق العمل من قبل القانونيين المشاركين في الندوة، فقد قدمت أوراق عمل من قبل كلٍ من د.محمد عمرو، أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة القاهرة حيث قدم ورقة عمل بعنوان "الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين وفق القانون الدولي" وقدمت د. آمال اليازجي، استاذة القانون الإنساني بجامعة القلمون بدمشق ورقة عمل بعنوان "الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق". كما قدم د.أحمد الرشيدي استاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ورقة بعنوان "دور ومسؤولية جامعة الدول العربية في حماية اللاجئين الفلسطين ودعم حقهم في العودة".

الجلسة الثانية تحت عنوان " واقع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية داخل مناطق عمل الأونروا". في هذه الجلسة تم تقديم خمسة أوراق عمل. الأولى قدمت من قبل سكوت كاستر، مدير قسم القانون الدولي في الاونروا. والورقة الثانية مقدمة من قبل الدكتور إبراهيم الدراجي، استاذ القانون الدولي في جامعة دمشق. ومحمود العلي، دكتور في علم الاجتماع وباحث في شؤون اللاجئين من لبنان. أما الورقة الرابعة فقدمت من قبل أنيس القاسم، الخبير القانوني ويقيم في الأردن. أما الورقة الأخيرة فقد قدمت من قبل مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين وهي بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة: مواطنون أم لاجئون؟ قدمتها كارين ماك أليستار، مساعدة منسق وحدة الأبحاث والمعلومات في مركز بديل.

وقد خلصت هذه الورقة الى إلى أنه وبالرغم من خصوصية السلطة الفلسطينية، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين في مناطقها، لا زالوا يعتبرون لاجئين قانونياً ما لم تتحقق عودتهم إلى ديارهم وفق قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار ١٩٤. وفي سنة ١٩٩٧، تم الاتفاق بين مؤسسات مجتمع اللاجئين في المناطق المحتلة ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، على ان يتم اعتبار السلطة الفلسطينية "كدولة مضيفة" للاجئين، كأي دولة مضيفة أخرى.

الجلسة الثاثة " واقع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية خارج مناطق عمل الأونروا". تحت هذا العنوان قدمت أربع أوراق عمل أولها قدمها عبد الحميد الوالي، الخبير بالشؤون الاسرائيلية، وممثل مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وعروب العابد، الاستاذة في قسم الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين في الجامعة الأمريكية في القاهرة. كما قدمت ورقة عمل بعنوان "وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، قدمها كلٍ من المحامي محمد عبد اللطيف والمحامي أحمد زيدان. الورقة الأخيرة كانت بعنوان "الفلسطينيون داخل فلسطين ٤٨، مواطنون من الدرجة الثانية؟"

الجلسة الرابعة "دور المجتمع المدني في تحسين الحماية الحماية للاجئين الفلسطينيين". في هذه الجلسة تم تقديم ثلاثة أوراق عمل للبحث حيث قدمت وفا الياسر، ممثلة "مساعدات الشعب النرويجي" من لبنان ورقة عمل بعنوان "المجتمع المدني الفلسطيني". وقدم الشيخ محمد ضياء، عضو حملة المجتمع المدني اللبناني لدعم حق العودة وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين، لبنان، ورقة عمل بعنوان "دور المجتمع المدني في تحسين أوضاع حماية اللاجئين الفلسطينيين، دور المجتمع الأهلي العربي". وقدم ريتشارد بيكر، لجنة التوجيه الوطنية، الحركة العالمية ضد الحرب، أمريكا، ورقة عمل بعنوان "المجتمع المدني الدولي".

الجلسة الخامسة: الطاولة المستديرة حول اللاجئين الفلسطينيين بين الحقوق المدنية وحق العودة. في هذه الجلسة شارك كلٍ من: جابر سليمان: منسق مجموعة عائدون، لبنان؛ سلمان أبو ستة المنسق العام لمؤتمر حق العودة العالمي؛ عبدالله حوراني، التجمع الشعبى للدفاع عن حق العودة، غزة؛ صلاح صلاح: رئيس لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني.

# مركز بديل ينظم جولات ميدانية لفلسطينيي الداخل الى مخيمات اللاجئين في بيت لحم

جانب من الجولات
تصوير: مدرسة الجليل في الناصرة

بيت لحم: "بديل". قامت سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني منذ فجر الصراع على الفصل والتمييز والتهجير. لقد كانت إحدى أبرز إفرازات نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ في أنها كونت جزر مشتتة من الفلسطينيين الخاضعين لنظم سياسية مختلفة، فيما حاولت عمدت إسرائيل منذ ذلك الحين على توطيد الفصل والتشتت الفلسطيني، من خلال إبعاد هويتهم المشتركة ومصيرهم المشترك. في هذا السياق، يأتي جدار الفصل العنصري ليس كآلية إسرائيلية لمصادرة الأراضي، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وتهجير المزيد من الفلسطينيين ضمن حدود الضفة الغربية المحتلة أو منها، وإنما أيضا كآلية لفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض. من هنا، جائت فكرة مركز بديل الى تنظيم جولات ميدانية للتواصل بين قطاعات مختلفة من الفلسطينيين عبر الخط الأخضر وخصوصا التواصل مع اللاجئين الفلسطينيين. حيث تركزت الجولات الميدانية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ومخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

لاقت فكرة الجولات ترحابا كبيرا من المؤسسات الفاعلة من الداخل ومن محافظة بيت لحم التي أبدت استعدادا في المشاركة في تنظيمها. وقد تمت الجولات أخيرا بالتعاون مع عدد من الشركاء منهم إتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية (حيفا)، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين (الناصرة)، ومركز إعلام (الناصرة)، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (الناصرة)، الاتحاد القطري للطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية (حيفا)، لجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا، ولجنة الطلاب العرب في القدس. وفي محافظة بيت لحم، تم انجاز الجولات بفصل الشراكة مع اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة، ومركز لاجئ، ومؤسسة الرواد ومؤسسة إبداع.

### جولة الصحفيين

شملت الجولة الأولى التي نظمت في ١٩ تشرين اول من العام ٢٠٠٥، على وفد لصحافيين من داخل الخط الأخضر، يمثلون غالبية المؤسسات الإعلامية في الداخل وذلك بالتعاون مع مركز إعلام ومقره في مدينة الناصرة. جاءت فكرة استقطاب الصحافيين من الداخل الى مخيمات اللاجئين منم أجل رفع الوعي والاهتمام بهذه القضية عن طريق تغطيتها إعلاميا من خلال التعرف عن كثب بمخيمات اللاجئين وقضيتها.

بدأت الجولة بمحاضرة في مركز بديل، قدمت للوفد خلالها لمحة تاريخية وخلفية نظرية عن قضية اللاجئين وحقوقهم ومعوقات التوصل الى حل لقضيتهم. بعد ذلك تم البدء بمسار الجولة حيث انتقل المشاركون الى مخيم عايدة جنوبي بيت لحم، هذا المخيم الذي عانا أهله في البداية من هدم البيوت والحصار ويعاني اليوم من جدار الفصل العنصري الذي يلتف حول المخيم.

تفصل البيوت عن الجدار في مخيم عايدة أمتارا معدودة، وهو ما قاد أطفال المخيم الى صب جام غضبهم على كتلة الإسمنت تلك التي حرمتهم من الحرية. بيد ان قصة أطفال مخيم عايدة والجدار قد تعكس جانبا من المعاناة برمتها. فالجدار سبب في اعتقال العديد من الاطفال الذين حاولوا تغيير وجهه او عبروا عن رفضهم له أو حتى اقتربوا منه، كما جرح قسم آخر. كان هذا المشهد قد تكرر ايضا خلال زيارة وفد الصحفيين الى مخيم عايدة وقد توقع قسم منهم مشاهدة سيناريوهات من هذا القبيل، ولكن الحقيقة تكون أوضح وجها لوجه. في ذات الوقت، كان لا بد لوفد الصحفيين من التعرف على أحلام الأطفال "خلف الجدار" آمالهم وطموحاتهم، وهو ما حدث فعلا عند إطلاعهم على إبداعات أطفال مخيم عايدة في إطار زيارتين الى مؤسسة لاجئ ومؤسسة الرواد العاملتين في المخيم.

بعد ذلك، واصل الزوار جولتهم الميدانية قاصدين مخيم الدهيشة أكبر مخيمات محافظات جنوب الضفة حيث كانت اللجنة الشعبية في إستقبالهم.

عرضت اللجنة الشعبية مجمل الانجازات الحاصلة في المخيم والتحديات التي لا تزال تعترض طريقه. وقد شكلت زيارة مقر الفينيق بيت لحم وهو صرح ضخم بني بجهود اللجنة الشعبية من أجل سد احتياجات الأهالي أبرز مثال على قدرة المؤسسات الفاعلة وإنجازاتها على الأرض لما يخدم مصلحة اللاجئين خصوصا والفلسطينيين عموما. هذا الصرح كان قد بني على موقع سابق لمعسكر الجيش الاسرائيلي، والذي اعتقل فيه معظم أبناء المخيم سابقاً، وها هو الآن مركزاً يفاخر به كل أهل المخيم وكل أهل منطقة بيت لحم. بعد ذلك توجه الوفد الى مقبرة الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في معركة الصمود والدفاع عن فلسطين.

كانت المحطة الأخيرة للوفد في مركز الفينيق للاجتماع بقيادات وفعاليات المخيمات في منطقة بيت لحم. وفي كلمة الوفد، تحدث غسان بصول وهو صحفي ومحرر في جريدة "كل العرب" الصادرة في الناصرة وعضو مجلس إدارة مركز إعلام قال: "أتينا لندعمكم ونشجعكم ونعزز صمودكم، وها نحن نعود وثقتنا بأنفسنا قد تعززت لصمودكم وتشجعنا على الصمود لصمودكم ما أعجبكم ناتي لنعطيكم فتعطونا، كنا نظنكم بحاجة لرفع المعنويات وإذا بكم ثقتكم تناطح السحاب وتوزعون المعنويات علينا، ما أعجبكم".

### جولة المهجرين

أعدت الجولة الثانية التي نظمت في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، لأبناء المهجرين من الداخل وخصوصا من الطلاب الثانويين الذين قدموا من عدة مدارس، حيث تم تنظيم هذه الجولة بالتعاون مع جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان. هدفت هذه الجولة إلى تقوية العلاقات بين الجيل الشاب من المهجرين واللاجئين. وقد انطلقت الجولة من كنيسة المهد حيث استمع الوفد الزائر لنبذة عن تاريخ الكنيسة وعن حصار الكنيسة من أحد الشبان الذي كان من المحاصرين فيها في نيسان من العام ٢٠٠٢.

التقى الوفد بعدها بشباب مخيم عايدة بالقرب من جدار الفصل العنصري المحاذي للمخيم حيث إطلعوا على مسار الجدار وتأثيره على الأهالي والشباب، وقاموا بكتابة أسماء القرى التي هجر منها اللاجئون والمهجرون. ومع وصول قوات حرس الحدود، كان المشهد قد تلخص بالشعار الذي كتب أخيراً "لن تكون أقوى من جدار برلين".

انتقل الوفد الى داخل المخيم بعد تدخل قوات حرس الحدود حيث زار المؤسسات العاملة في المخيم. بعد ذلك انتقل الوفد الى مخيم الدهيشة حيث زار مؤسسة إبداع حيث تم عرض خلفية عامة عن المخيم والحياة الثقافية والاجتماعية فيه. وفي مؤسسة الفينيق، تم تقسيم الحضور إلى مجموعات عمل ونقاش من أجل تعميق الصلات والخروج بمقترحات لتعزيز العلاقات مستقبلاً والحفاظ عليها ووضع الأسس لجولات مشابهة في المستقبل. ومن ثم شاهد الحضور عرضاً للدبكة لأشبال مخيم عايدة. وفي النهاية تبادل الجميع العناوين من أجل الحفاظ على التواصل وتم الاتفاق على إنشاء منتدى على شبكة الانترنت يلتقي فيه الجميع وبشكل دائم.

### جولة الطلاب الجامعيين

نظمت جولة الطلاب الجامعيين في ٢٨ كانون أول من العام ٢٠٠٥ بالتعاون مع الاتحاد القطري للطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا ولجنة الطلاب العرب في القدس. بدأت هذه الجولة محطتها الأولى في جامعة بيت لحم حيث تم الاستماع إلى شرح عن تاريخها وكلياتها والحياة الدراسية فيها والصعوبات التي تواجه الحياة الأكاديمية في ظل احتلال يستهدف كل تجربة للنهوض بالشعب. ومع فشل محاولات الاحتلال الخفية في تحطيمها، فكان قد لجأ إلى أكثر الطرق علانية، فاستهدف الجامعة بالقصف الذي ما زالت آثاره تشهد عليها. بعد ذلك، إنتقل الوفد الى مخيم عايدة، حيث تم إطلاع الوفد على تأثيرات جدار الفصل العنصري على حياة المخيم، ثم الاطلاع على مؤسسات المخيم ومدرسته التي تعرضت للقصف مرات ولا تزال تعمل بوردتين صباحية ومسائية لسد احتياجات أطفال مخيم عايدة في تلقي التعليم.

بعد زيارة مخيم عايدة انتقل الطلاب إلى مخيم الدهيشة فكانت المحطة الأولى عند بوابة المخيم التي بقيت شاهداً على زمان ولى كان فيه المخيم محاطاً بالأسلاك لحماية المستوطنين الذين كانوا يمرون من الشارع الرئيس الذي يمر بمحاذات المخيم. ذهبت الأسلاك الشائكة وبقيت البوابة شاهداً وعبرة. بعد ذلك توجه الوفد الى النصب التذكاري للشهداء والذي يقف عند مدخل المخيم مذكراً بالذي دفع ثمناً لكرامة أبنائه وشعبه. ومن ثم تحول الزائرون ومضيفيهم من شباب وطلاب مخيمات منطقة بيت لحم، إلى شوارع المخيم وصولاً إلى مقر اللجنة الشعبية للمخيم وتجمع المؤسسات في المخيم حيث تم الاطلاع على عمل ونشاطات جميع المؤسسات في المخيم والتي عملت اللجنة الشعبية فيه على إنجازها لتعزيز صمود أهل المخيم.

"نأمل أن نزوركم بعد عودتكم إلى بيوتكم الأصلية، لن ناتي للتجوال، سنأتي في مخيمات العمل للبناء لمحو آثار النكبة" هذا ما ختم به الضيوف زيارتهم، لم يقولوها كأمنية بل كيقين العارف بالأمور.


جانب من الجولات
تصوير: مدرسة الجليل في الناصرة

### يطالبون بالمشاركة في الحياة السياسية وتطبيق حقهم في العودة الى ديارهم

# اللاجئون الفلسطينيـون ينظمـون إنتخابـات رمزيـة للمجلس الوطنـي الفلسطينـي فـي باريـس وبروكسـل ولنـدن وكوبنهاغـن وعين الحلـوة

### رئيس وحدة حقوق الانسان في البرلمان الاوروبي يعقد لقاءً مع ممثلين عن المشاركين في الانتخابات الرمزية

بيت لحم، "بديل". نظمت الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، بالتعاون مع الجالية الفلسطينية وهيئات تضامنية مختلفة انتخابات رمزية في باريس وبروكسل، ولندن وكوبنهاغن للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو أعلى مرجعية في منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وذلك بالتزامن مع اجراء انتخابات المجلس الوطني التشريعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧. كما تن تنظيم انتخابات رمزية مماثلة في مخيم عين الحلوة في لبنان.

جاء تنظيم الانتخابات الرمزية هذه من أجل رفع الوعي في استثناء أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من آليات صنع القرار الفلسطيني. حيث طالب المشاركون في الانتخابات في المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية من خلال إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومنها المجلس الوطني الفلسطيني، كما طالبوا بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها، وحقهم في تقرير المصير.

وفي باريس، قام حشد من الفلسطينيين المقيمين في فرنسا بالتوجه الى الساحة المقابلة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بغية الإدلاء بأصواتهم.

فيما اقام عشرات من الفلسطينيين محطة انتخابات رمزية امام البرلمان الاوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل المقر الرئيس لذلك البرلمان. وقد رفع العلم الفلسطيني على الصناديق الانتخابية وتم تغليفها بملصقات كتب عليها، باللغة الانجليزية والفرنسية "لا سلام بدون حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم" و "لنا الحق في المشاركة الديمقراطية في اختيار ممثلينا للمجلس الوطني الفلسطيني" وغيرها من الشعارات المعبرة وحدانية منظمة التحرير.

حيث استقبل السيد جيفري هاريز رئيس وحدة حقوق الانسان في البرلمان الاوروبي ومدير عام السياسات الخارجية في الاتحاد الاوروبي وفدا مثل الحضور الفلسطيني امام البرلمان في نشاط التصويت الرمزي، من بينهم منسق الكنفدرالية الاوروبية لحق العودة ورئيس الجالية الفلسطينية في فرنسا فرع باريس، حيث شرحا للسيد هاريز سبب النشاط واهمية مشاركة فلسطينيي المنافي وجلهم لاجئين في انتخاب ممثليهم للمجلس الوطني الفلسطيني وان الحفاظ على حقوقهم كلاجئين ينبع من مشاركتهم في انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، واكدوا لمستضيفهم على ان حق العودة الى الديار الاصلية هي حق اساس لهم، وقدموا شرحا عن فعاليات ونشاطات الائتلاف الفلسطيني لحق العودة في اوروبا والعالم.

وفي نهاية اللقاء سلمه الوفد مذكرة حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين تطالب المجتمع الدولي بضمان حق اللاجئين في العودة الى ديارهم وضمان صيانة حقوقهم الديمقراطية في المشاركة الفاعلة في مؤسسات منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وعقب استلامه المذكرة وعد السيد هاريز الوفد بانه سوف يقوم بتسليم المذكرة لمسؤول العلاقات مع السلطة الفلسطينية في البرلمان الاوروبي، لتاخذ الامور مجراها. وتمنى للفلسطينيين النجاح في تحقيق اهدافهم.

هذا وقد وقع المشاركون في الانتخابات الرمزية على عريضة جاء فيها: "في ٢٥ كانون الثاني، يشارك نحو ١,٨ مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة بالتصويت لانتخاب ممثليهم للمجلس التشريعي الفلسطيني، برلمان السلطة الفلسطينية، التي انشئت وفق اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣". ومع ذلك هنالك ما يقارب الستة ملايين فلسطيني في الشتات في الدول العربية واوروبا والأمريكيتين وفي مناطق أخرى بالإضافة إلى الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ما زالوا محرومين من حقهم في المشاركة في عملية صنع القرار الفلسطيني الديموقراطي وما زالوا محرومين من العودة إلى ديارهم . وأضافت العريضة: "قبل اتفاقية أوسلو للعام ١٩٩٣ وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، مثلت منظمة التحرير ومجلسها الوطني كل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وكانا المرجعية الوحيدة لاتخاذ القرار والتوجيه السياسي لحركة التحرير الوطنية". وتختم العريضة بنداء من أجل تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي ودعوتهم بضرورة إشراكهم ضمن الحياة السياسية الفلسطينية من خلال المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي مخيم عين الحلوة، أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان، نظمت انتخابات رمزية مشابهة في اليوم ذاته. وقد صرح ممثل حركة فتح في عين الحلوة، خالد عارف الى أن التصويت يهدف الى تذكير العالم بمطلبهم بتطبيق حق العودة.

---

### بالاشتراك مع تكتل الجمعيات والهيئات اللبنانية لدعم الانتفاضة والمقاومة

## الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يواصل استعداداته لإنجاح المؤتمر العربي/الدولي للتضامن مع حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في بيروت أيار القادم

في إطار التحضير لإحياء الذكرى الثامنة والخمسين للنكبة في أيار القادم، يواصل تكتل الجمعيات الأهلية اللبنانية لدعم المقاومة والانتفاضة والائتلاف الفلسطيني لحق العودة جهودهم الحثيثة لعقد مؤتمر عربي دولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويكتسب عقد مثل هذا المؤتمر أهمية فائقة لإعتبارين أساسيين هما أولا ضرورة التأكيد على أن نتائج النكبة وأثارها المدمرة على حياة الشعب الفلسطيني لا يمكن زوالها إلا بعودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وثانيا ضرورة الحفاظ على الزخم التضامني الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني على الساحتين الدولية والعربية، وتعزيز القرارات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ظل ما شهدناه ونشهده من محاولات إسرائيلية وأمريكية محمومة لإلغاء تلك القرارات.

وبموجب التحضيرات الأولية، سيشارك في المؤتمر نحو ١٥٠ شخصية عربية ودولية من نشطاء المنظمات الأهلية على امتداد الوطن العربي والمنظمات الأهلية الدولية المتضامنة مع نضال الشعب الفلسطيني، هذا فضلا عن خبراء ومختصون في القانون الدولي والسياسة الدولية من بلدان عربية وإسلامية وأجنبية.

ويهدف المؤتمر الى تحفيز منظمات المجتمع الأهلي العربي لتحمل مسؤولياتها في دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل العودة وتقرير المصير إزاء التخاذل العربي الرسمي في هذا الصدد. وتعزيز التضامن الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني وتعميق حس العدالة بالقضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني ذات أبعاد إنسانية شاملة ترتبط بالنضال الاممي ضد الكولونيالية والعنصرية والتمييز العرقي. وفي المحصلة، يهدف المؤتمر إلى تأسيس شبكة وإطلاق حملة عربية دولية من اجل تحقيق الهدفين المذكورين وفق إستراتيجية مدروسة واليات عمل محددة.

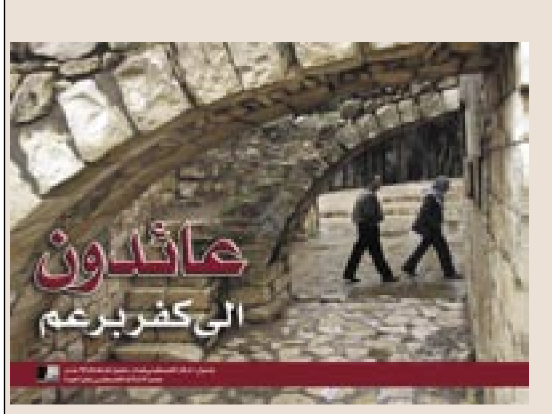
وسينعقد المؤتمر على مدار يومين في الذكرى الثامنة والخمسين للنكبة (١٥ –١٦ أيار ٢٠٠٦)، حيث سيقسم الى ٦ ورشات عمل تناقش كل منها موضوعا محددا بناء على أوراق عمل ستقدم الى المؤتمر. ومن المفترض أن تخرج و رشات العمل وخاصة الطاولة المستديرة بتوصيات محددة تشكل خطوطا عامة لاستراتيجية وآليات عمل الحملة الأهلية العربية الدولية المؤمل إطلاقها. وستتاح الفرصة للمؤتمرين كافة المشاركة في نقاشات ورشات العمل والطاولة المستديرة كما سيكون بامكان المشاركين استخدام اللغة العربية أو الإنكليزية في سواء في تقديم الأوراق أم في النقاش حيث ستتوفر ترجمة فورية.

وقد تم انتخاب أمانة السر التنفيذية للمؤتمر تتشكل من كل من تكتل الجمعيات والهيئات الأهلية اللبنانية لدعم الانتفاضة والمقاومة ومجموعة عائدون ومركز بديل عن الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.

---

### قيد الطباعة

## عائدون الى كفر برعم




ليس جديدا ان يُطرح موضوع كفر برعم على بساط البحث. فقد إحتل هذا الاسم منذ تشرين ثاني من العام ١٩٤٨ حين هجر اهلها، مساحة سياسية وإعلامية كبيرة. فيما بقيت كفر برعم "على الخارطة" رغم زوالها عن الخارطة الجغرافية. إلا أن بقاء كفر برعم وحضورها الدائم كان أولا وأخيرا بفضل ما سطره اهلها من نضال من أجل العودة إلى قريتهم وبفعل تلك الجهود العظيمة التي بذلوها على مختلف الصعد والساحات.

ولما كان أمر عدم رغبة إسرائيل في فتح "ملف ١٩٤٨" صريحا بشكل لا يقبل الشك، فإن إعادة قرية كفر برعم في كل مرة من جديد الى جدول الاعمال كان ثمرة جهود أهالي كفر برعم الذين لم يسمحوا بغييبها وبحثوا دوما عن مخارج جديدة، وذلك من خلال طرق العديد من الأبواب، وفتح أكثر من جبهة في آن. تقدم قضية كفر برعم مثالا لما فعله مهجرون فلسطينيون هجرتهم دولة إسرائيل من أجل العودة الى قريتهم. وعلى النقيض، فإنها تقدم ايضا مثالا لرفض إسرائيل القاطع من التعامل مع كل ما يمكن أن يفهم على أنه "إقرار" بحق العودة للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين. هذا هو فحوى كتاب مركز بديل الجديد "عائدون الى كفر برعم" الذي سيصدر مع بداية شباط القادم.

يعرض هذا الكتاب مسيرة نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم. ويغطي الفصل الأول نشوء شتاتهم وظروف لجوءهم فيما يقدم الفصل الثاني نضال أهالي القرية على الصعيد القضائي. أما الفصل الثالث فيتعامل مع نضال مهجرو القرية على المستويين السياسي والإعلامي. ويورد الكتاب من خلال الفصلين الرابع والخامس مجمل الفعاليات التي يقوم بها مهجرو كفر برعم في قريتهم والمبادرات الذاتية التي أجراها أفرادا مهجرون من أجل قريتهم والعودة إليها. يحوي الكتاب ايضا على العديد من الوثائق والخرائط والصور ذات العلاقة.

وفي الوقت الذي يستند الكتاب على الموضوعية في البحث، فإنه يطمح أصلا الى عرض مسيرة نضال العودة الى كفر برعم بتراكماتها المختلفة، إنجازاتها وعثراتها وإخفاقاتها، وذلك اعتمادا على تاريخ أهل القضية الشفهي والمكتوب.

# مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان

**٩ تموز ٢٠٠٥**

لقد مر عام على صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أن قيام اسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني. ومع هذا، فإن إسرائيل مستمرة في بناء جدارها الكولونيالي متجاهلة قرار المحكمة المذكور. ثمانية وثلاثون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، قطاع غزة وهضبة الجولان، وإسرائيل مستمرة في توسيع مستعمراتها. كما أنها قامت بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية من طرف واحد، وضمت عملياً – بسياسة الأمر الواقع – أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية بواسطة الجدار. كما تخطط إسرائيل، تحت غطاء خطة إعادة الانتشار من غزة، لبناء وتوسيع مستعمراتها في الضفة الغربية. بعد مرور سبعة وخمسين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، والتي اقيمت بمعظمها على أراض فلسطينية تم "تطهيرها" عرقياً من أصحابها الفلسطينيين، فإن غالبية الفلسطينيين هم لاجئون، وأغلبهم "بدون جًنسية". إضافة إلى ذلك، فإن نظام التمييز العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية لا يزال مستشرياً.

انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، وعلى ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ لمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة،

وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية وصنع السلام لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أو إجبار إسرائيل على الإذعان للقانون الإنساني واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني،

وعلى ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بأشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات،

واستلهاماً من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وبروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي والتزاماً بمحاربة الظلم والاضطهاد،

نناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد. كما ندعوكم لممارسة الضغوط على حكوماتكم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل. ونتوجه إلى أصحاب الضمائر في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي.

يجب أن تستمر هذه الإجراءات العقابية السلمية حتى تفي إسرائيل بالتزاماتها في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني – غير القابل للتصرف – في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي عن طريق:

١. إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار
٢. الإعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين
٣. إحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وقـع عليـه:

## إتحادات وشبكات

١. القوى الوطنية والاسلامية
٢. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
٣. اتجاه-اتحاد جمعيات عربية، حيفا
٤. هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية- لبنان
٥. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
٦. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
٧. الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين
٨. اتحادات نقابات إساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية
٩. مجمع النقابات المهنية
١٠. اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية
١١. لجان العمل الصحي، الضفة الغربية
١٢. اتحاد لجان العمل الزراعي
١٣. اتحاد لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية
١٤. اتحاد لجان العمل الصحي، قطاع غزة
١٥. إتحاد المزارعين الفلسطينيين
١٦. مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين
١٧. الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين
١٨. اتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الغربية
١٩. الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لاسرائيل
٢٠. الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
٢١. نقابة المعلمين في المدارس الخاصة
٢٢. اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني-طولكرم
٢٣. نقابة اطباء الاسنان-مركز القدس
٢٤. نقابة المهندسين الفلسطينيين-مركز القدس
٢٥. نقابة المحامين الفلسطينيين النظاميين
٢٦. شبكة محو الامية وتعليم الكبار
٢٧. لجنة تنسيق اللجان المحلية للتأهيل-مخيمات الضفة الغربية
٢٨. تكتل المنظمات الأهلية اللبنانية (١٥٠ من مؤسسات المجتمع المدني)
٢٩. هيئة التضامن مع حقوق الانسان الفلسطيني (شبكة لطلبة من الجامعات الكندية)

## مؤسسات ومنظمات تعنى بحقوق اللاجئين

٣٠. اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي، مخيمات فلسطين
٣١. اتحاد مراكز النشاط النسوي، مخيمات الضفة الغربية
٣٢. الائتلاف الفلسطيني لحق العودة (فلسطين، الدول العربية المضيفة، اوروبا، أمريكا الشمالية)
٣٣. العودة-تحالف حق العودة الى فلسطين - تورنتو، كندا
٣٤. العودة-تحالف حق العودة الى فلسطين، الولايات المتحدة الأمريكية
٣٥. الكونفدرالية الأوروبية للدفاع عن حق العودة (النمسا، الدانمارك، فرنسا، المانيا، ايطاليا، هولندا، النرويج، بولندا والسويد)
٣٦. اللجان الشعبية للخدمات، الضفة الغربية
٣٧. اللجان الشعبية للخدمات، مخيمات قطاع غزة
٣٨. اللجنة الشعبية، مخيم الدهيشة، بيت لحم
٣٩. اللجنة الشعبية، مخيم العزة (بيت جبرين) بيت لحم
٤٠. اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة - الأردن
٤١. اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين، مخيم الدهيشة-بيت لحم
٤٢. اللجنة المحلية للتأهيل، مخيم قلنديا
٤٣. اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة-رام الله
٤٤. اللجنة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة، سوريا
٤٥. المؤتمر العالمي لحق العودة
٤٦. المركز النسوي-مخيم الدهيشة
٤٧. بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
٤٨. تجمع اهالي القرى والمدن االفلسطينيين المدمرة والمهجرة- رام الله
٤٩. جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل
٥٠. جمعية العودة الخيرية، بيت جالا
٥١. رابطة العودة الفلسطينية، سوريا
٥٢. شمل، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله
٥٣. لجان الأرض للدفاع عن حق العودة، سوريا
٥٤. لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مخيم بلاطة، نابلس
٥٥. لجنة حتمية العودة، سوريا
٥٦. مجموعة عائدون، سوريا،
٥٧. مجموعة عائدون، لبنان
٥٨. مركز الرواد الثقافي، مخيم عايدة، بيت لحم
٥٩. مركز حنظلة، مخيم العزة (بيت جبرين)، بيت لحم
٦٠. مركز لاجئ، مخيم عايدة، بيت لحم،
٦١. مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة، نابلس
٦٢. ملتقى الشباب الفلسطيني لحق العودة، سوريا
٦٣. ملتقى العودة الفلسطيني، سوريا
٦٤. ملتقى شباب جرمانا للدفاع عن حق العودة، سوريا
٦٥. هيئة فلسطيننا للدفاع عن حق العودة في سوريا

## منظمات

٦٦. أريج، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس.
٦٧. اتحاد الشباب الديمقراطي (أشد)، لبنان
٦٨. الاغاثة الطبية لفلسطين، كندا
٦٩. التجمع الوطني لاسر الشهداء
٧٠. الجمعية العربية الأورثودكسية الخيرية، بيت ساحور،
٧١. الجمعية العربية الأورثودوكسية الخيرية، بيت جالا،
٧٢. الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك، غزة
٧٣. الجولان للتنمية (الجولان السوري المحتل)
٧٤. الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال، فرع فلسطين، رام الله
٧٥. السياحة البديلة، بيت ساحور
٧٦. اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين، نابلس،
٧٧. اللجنة المحلية للتنمية والتطوير المجتمعي، نابلس.
٧٨. المؤسسة التعليمية العربية، بيت لحم
٧٩. المؤسسة العربية لحقوق الانسان، الناصرة
٨٠. المرصد العربي في الجولان السوري المحتل
٨١. المركز الحمائي لحقوق الانسان، لبنان
٨٢. المركز العربي للتنمية الزراعية
٨٣. المركز الفلسطيني للارشاد، القدس
٨٤. الملتقى الفكري العربي، القدس
٨٥. النادي الأورثودكسي العربي، بيت ساحور
٨٦. النادي الأورثودوكسي العربي، بيت جالا،
٨٧. برنامج غزة للصحة النفسية
٨٨. تجمع الطلاب العرب، جامعة تورونتو
٨٩. جمعية أبناء البلد، نابلس
٩٠. جمعية أنصار السجين، مجد الكروم
٩١. جمعية اصدقاء الاسرى والمعتقلين، ام الفحم
٩٢. جمعية الاسرى المحررين
٩٣. جمعية الاصلاح الخيرية، بيت لحم
٩٤. جمعية التبادل الثقافي الخليل-فرنسا
٩٥. جمعية التغريد للثقافة والفنون، قطاع غزة
٩٦. جمعية التنمية الذاتية، الخليل
٩٧. جمعية التنمية الزراعية-غزة
٩٨. جمعية الجيل الجديد-حيفا
٩٩. جمعية الخدمة الاجتماعية
١٠٠. جمعية الشابات المسيحية فلسطين.
١٠١. جمعية الشبان المسيحية، القدس الشرقية،
١٠٢. جمعية الشبان المسيحية، فلسطين
١٠٣. جمعية العمل التطوعي والثقافي، أم الفحم
١٠٤. جمعية العنقاء الثقافية، الخليل
١٠٥. جمعية العودة للفولكلور الفلسطيني، الخليل
١٠٦. جمعية الكرامة الثقافية، أم الفحم
١٠٧. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
١٠٨. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية من أجل التنمية
١٠٩. جمعية المزارعين الفلسطينيين، غزة
١١٠. جمعية المساعدات الشعبية، غزة
١١١. جمعية الوفاء الخيرية
١١٢. جمعية إنعاش الاسرة
١١٣. جمعية بادر للتنمية والاعمار، غزة
١١٤. جمعية تنمية وترفيه الطفل الفلسطيني، طولكرم
١١٥. جمعية حماية لحقوق الانسان، وحقوق المعتقلين والسجناء، الناصرة-أم الفحم
١١٦. جمعية سانت ابرهام، بيت لحم
١١٧. جمعية سانت فنسنت دو باول، بيت جالا
١١٨. جمعية غسان كنفاني التنموية، غزة
١١٩. جمعية لجان العمل الاجتماعي، طولكرم
١٢٠. جمعية نادي الأسير الفلسطيني، الضفة الغربية
١٢١. جمعية يازور الخيرية، نابلس
١٢٢. دار المسنين البيتجالية، بيت جالا
١٢٣. دار الندوة الدولية، بيت لحم
١٢٤. سلطة جودة البيئة، جنين
١٢٥. شبكة "معا" للتلفزة المحلية، بيت لحم
١٢٦. شبكة المنظمات المسيحية في بيت لحم
١٢٧. طاقم شؤون المراة، رام الله وغزة
١٢٨. غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة واللواء
١٢٩. فرقة الفنون الشعبية، رام الله
١٣٠. لجان المشاركة الشعبية، طولكرم
١٣١. لجان كفاح المرأة الفلسطينية
١٣٢. لجنة زكاة قرية الخضر، بيت لحم
١٣٣. لجنة زكاة مخيم الدهيشة، بيت لحم
١٣٤. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، رام الله
١٣٥. مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الانسان، غزة
١٣٦. مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، رام الله
١٣٧. مؤسسة فرح الفلسطينية للأطفال، سوريا
١٣٨. مؤسسة فلسطين الكندية في كوبيك-كندا
١٣٩. مؤسسة نجدة-لبنان
١٤٠. مجلس كنائس الشرق الأدنى، برنامج اللاجئين، قطاع غزة
١٤١. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين-غزة
١٤٢. مجموعة صمود للتضامن مع الاسرى السياسيين، تورنتو
١٤٣. مركز أبحاث الاراضي، القدس
١٤٤. مركز ابداع المعلم، رام الله
١٤٥. مركز التطوير المجتمعي، نابلس
١٤٦. مركز التعليم البيئي، بيت لحم
١٤٧. مركز الدراسات النسوية، القدس
١٤٨. مركز الدفاع عن الحريات
١٤٩. مركز الدوحة الثقافي للأطفال، بيت لحم
١٥٠. مركز العلم والثقافة
١٥١. مركز الفنون الشعبية، البيرة
١٥٢. مركز القدس لحقوق الانسان والمساعدة القانونية
١٥٣. مركز القدس للنساء، القدس.
١٥٤. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس
١٥٥. مركز المغازي الثقافي، غزة
١٥٦. مركز الميزان لحقوق الانسان، قطاع غزة
١٥٧. مركز الهدى الاسلامي، بيت لحم
١٥٨. مركز انسان للديمقراطية وحقوق الانسان، بيت لحم
١٥٩. مركز جفرا الشبابي، سوريا
١٦٠. مركز جندر، مخيم العزة (بيت جبرين) بيت لحم
١٦١. مركز خليل السكاكيني الثقافي، رام الله
١٦٢. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان
١٦٣. مركز وئام، بيت لحم
١٦٤. مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتدعيم الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله
١٦٥. ملتقى الطبلة الجامعيين العرب للسلام والديمقراطية، الخليل
١٦٦. ملتقى تعاون الشبابي، الخليل
١٦٧. ملتقى حلحول الثقافي، الخليل،
١٦٨. منتدى غسان كنفاني، سوريا
١٦٩. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
١٧٠. نادي يافا للتربية والثقافة والعلوم، الضفة الغربية
١٧١. هولي لاند تراست، بيت لحم

للتوقيع على هذا النداء، يُرجى الإتصال على العناوين التالية:

مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين، عن طريق: info@badil.org

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري: mobilize@stopthewall.org

إتجاه-اتحاد جمعيات أهلية عربية: ittijah@ittijah.org

الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لاسرائيل: info@boycottisrael.ps

تكتل المنظمات الأهلية اللبنانية: Hdekmak@hotmail.com

حق العودة
دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبِّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org